



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : مالية المؤسسات



الموضوع:

البنوك بين مخاطر تمويل النشاط الإنتاجي و جاذبية
الربحية على المدى القصير
- دراسة حالة الجزائر -

إشراف الأستاذة :

بن جدو عبد السلام

من إعداد الطالبات:

بطول هاجر ✍

صحراوي روضة ✍

السنة الجامعية: 2013/2012

الحمد لله رب العالمين



شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار دربنا و وفقنا بإتمام هذا العمل، و مصداقا

لقول القائل :

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

فنقوم بالشكر الخالص للأستاذ الفاضل فاضل بن جدو عبد

السلام الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث و على ما قدمته لنا
من نصائح و توجيهات قيمة.

كما لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

و لله الفضل و الشكر



تتفق الآراء عموماً على أنه لا يمكن رفع مستويات المعيشة بصورة مستدامة إلا من خلال توسيع طاقة الإنتاج وزيادة الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا ما يفترض وجود استثمار هام من جانب الحكومات في البنية التحتية المادية والمعنوية، وآخر لا يقل عنه أهمية تقوم به المؤسسات الإنتاجية في المنشآت والمعدات والبحث والتطوير وغير ذلك من الاستثمارات الثابتة التي تتطلب تمويلاً طويلاً الأجل، كما تتفق الآراء أيضاً باناسب الطرق لتمويل هذه الاستثمارات في المراحل الأولى للتنمية هو من خلال الوساطة المالية للبنوك قبل أن يفسح المجال للأسواق المالية. ولكن الاختلاف يدور - في حالة الدول النامية وفي بيئة من التحرير المالي - حول مقدار الحرية التي تترك للبنوك فيما يتعلق باتخاذ قرارات تمويل الاستثمارات الإنتاجية، محفزة في ذلك فقط بالربحية المتناسبة مع مخاطر هذه الاستثمارات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج أحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية، والمتعلقة بالمؤسسات الإنتاجية التي أضحت من أهم روافد التنمية الشاملة. والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنوك باعتبار هذه الأخيرة مصدر تمويل أساسي لها.

وكذلك تعود أهمية البحث في عرض النظام البنكي و الذي هو جزء من النشاط التنموي داخل الاقتصاد وهو الذي يؤمن شكلاً من الاستقرار الإقتصادي و السياسي من خلال ضمان حالة الاعتماد على الموارد المالية المحلية لخدمة أغراض التنمية.

- ضرورة نشر الوعي الاستثماري والثقافة المالية لدى الأفراد والمؤسسات ذلك لأن وجود هذا الوعي يولد لدى المدخرين حس استثماري يجعلهم يقدرون المزايا العديدة المترتبة عن توظيف مدخراتهم في البنوك لتساهم بدورها في توظيفها في المشاريع المنتجة.

- ويضاف إلى فكرة عدم تلقي تمويل النشاط الإنتاجي القدر الكافي من الاهتمام من قبل الدارسين والباحثين في الجزائر، بالرغم من كون قطاع المؤسسات الإنتاجية أصبح النشاط المحرك لاقتصاد ما بعد النفط في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع في مجملها إلى :

-تناسب الموضوع مع تخصصنا الجامعي المتمثل في مالية المؤسسات.

-كونه يعتبر من المواضيع الجديدة و المطروحة للدراسة.

-أهمية الموضوع ببعده النظري و التطبيقي و حدائته على المستوى الوطني.

-قناعتنا الخاصة بما يمكن أن تلعبه المؤسسات الإنتاجية في الجزائر إذا ما تولقت الاهتمام والرعاية الكافيين والدعم المناسب لانطلاقها بصورة سليمة.

-المساهمة ولو بقسط متواضع في إثراء المكتبة الجامعية لتعميم الفائدة.

إشكالية البحث:

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على البنوك والتركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية وذلك بما تمارسه من خدمات متعددة، ولكن تبقى إشكالية تمويل المؤسسات الإنتاجية من أكبر المشاكل التي تواجهها، نظرا لما تصنعه البنوك الجزائرية من عراقيل وما تفرضه من شروط، و على ضوء ما تقدم، فإن هذه الدراسة جاءت كمحاولة تهدف من خلالها للإجابة على الإشكالية التالية :

هل أن البنوك تتخرف في تمويل النشاط الإنتاجي متحملة ما ينجر عنه من مخاطرة أو أنها تفضل توظيفات أمنة راضية بقدر منخفض من العائد؟

ويمكن أن يتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات جزئية تتمثل في الأتي:

-ماهي أهمية المؤسسات الإنتاجية؟ وماهي احتياجاتها التمويلية ؟ وماهي الإمكانيات التي تتمتع بها البنوك لتلبية ذلك ؟

-هل المخاطر التي تفرزها الأنشطة الإنتاجية لا تتناسب مع العوائد التي تحققها؟

-ماهو سلوك البنوك في مواجهة مخاطر تمويل النشاط الإنتاجي؟

-هل وفقت البنوك الجزائرية في تمويل النشاط الإنتاجي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تبدأ هذه الدراسة بفرضية رئيسية مفادها أن:تبالغ البنوك في تقييم المخاطر ومن ثم تميل الى تفضيل الربحية في المدى القصير و السيولة إلى حرمان الاستثمارات الإنتاجية من التمويل.

ومن هذه الفرضية العامة يمكن صياغة جملة من الفرضيات الجزئية التي سيجري اختبارها من خلال هذه الدراسة و المتمثلة في:

-تعمل البنوك على تقديم تمويلات طويلة الأجل .

-تعمل البنوك على منح الائتمان للمؤسسات الإنتاجية بنسب محدودة.

-تقوم البنوك بدراسة الجدارة الائتمانية لتجنب مخاطر تمويل النشاط الإنتاجي .

-وفقت البنوك الجزائرية في تمويل النشاط الإنتاجي.

أهداف البحث:

من بين أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء القيام بهذا البحث، نذكر:

- معرفة ما إذا كانت العوائد المرتفعة المتلازمة مع مخاطر تمويل الأنشطة الإنتاجية.
- سوف تغري البنوك نحو تمويل هذه الأنشطة أم أن الطبيعة السائلة لمواردها سوف تجذبها نحو توظيفات آمنة ولو كانت منخفضة الربحية.
- معرفة مقدار السيولة في خزائن البنوك الجزائرية و مقدار ما تخصصه لتمويل الاقتصاد.

الدراسات السابقة:

- لا يمكن الادعاء بأننا أول من خاض غمار البحث في موضوع سلوك البنوك حيال مخاطر النشاط الإنتاجي، بل سبقنا في ذلك العديد من الباحثين، من أهم الدراسات مايلي:
- التقرير السنوي بعنوان: اقل البلدان نموا، الصادر عن مؤتمر التجارة والتنمية الدولية في 2006، وهو عبارة عن

تقرير اثبت أن البنوك دائما بين مخاطرة ربحية.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السادس بعنوان: التطورات المالية و المصرفية 2012، و الذي اثبت أن الاستعلام حول الائتمان المقدم للقطاعات في دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا مازال في مرتبة متوسطة بين أقاليم العالم.

- تقرير السنوي بعنوان: التجار والتنمية، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في 2008، وهو عبارة عن تقرير اثبت أن ظروف التمويل غير مواتية لتمويل الشركات والاستثمار رغم مشاركة الحكومة مشاركة قوية في إعادة تشكيل هيكل النظام المصرفي إلا أن الحصول على القروض الإنتاجية مازال ضعيفا، و مازالت تكاليف التمويل مرتفعة.

إطار الدراسة :

- لتحقيق هدف الدراسة وقع الاختيار كإطار مكاني لدراسة على حالة الجزائر و ذلك للوقوف على دور البنوك في تمويل المؤسسات الإنتاجية بالجزائر خلال الفترة الأخيرة كإطار زمني للدراسة .

منهج و أدوات البحث :

- من أجل الإجابة على الإشكالية و إثبات صحة الفرضيات أو نفيها اعتمدنا على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مكانة التمويل المقدم للقطاع الإنتاجي بالإضافة إلى تقييم دور النظام البنكي الجزائري في تمويل المؤسسات الإنتاجية.

- المنهج التاريخي لدراسة أهم الإصلاحات التي مر بها النظام البنكي الجزائري.

أما عن الأدوات المستعملة فقد اعتمدنا على مجموعة من الإحصائيات و البيانات في التحليل للواقع.

هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكال المطروح ولتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، و الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذا البحث، فإنه تم تقسيمه إلى جانبين نظري و تطبيقي: تناول الأول منها بالدراسة و الشرح كل ما يتعلق بالمؤسسات الإنتاجية و البنوك، و ذلك من خلال فصلين خصص الأول منها للاحتياجات التمويلية للنشاط الإنتاجي و القدرات المتاحة للبنوك و الثاني لمخاطر تمويل النشاط الإنتاجي و سلوك البنوك حياله.

أما الجانب التطبيقي فقد تناولنا فيه حالة البنوك الجزائرية بين جسارة المخاطرة و السيولة.

صعوبات البحث:

لا يخلوا أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف المر بالنسبة لهذا البحث، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني عن بلوغ الهدف، ولعل من أهمها كان :

- نظرا لحدثة موضوع الدراسة، لم تتوفر لدينا المراجع المتخصصة بالقدر الكافي.

- صعوبة الحصول على الإحصائيات و البيانات الحديثة المتعلقة بالموضوع.

مقدمة الفصل الأول

يعتمد الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات على الاهتمام بقطاع المؤسسات الإنتاجية و التركيز على دورها في أحداث النمو و تحقيق التنمية و ذلك لما تمارسه من حيث أنشطة اقتصادية متعددة من حيث الطبيعة و مختلف من حيث القطاعات بالنظر لما تملكه من فعالية فهذه المؤسسات لم و لن تستطيع تحقيق التنمية المنشودة إلا إذا تمكنت من استدراك الاحتياجات على مستوى المالي عن طريق التمويل المقدم من طرف البنوك

و تعد البنوك في الوقت الراهن من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البلدان في تطوير اقتصاديتها و ذلك كما تؤديه من دورها و فعال في ربط عمليات الاقتصادية و الصفقات التجارية و هذا من اجل جميع القطاعات و خاصة القطاع الإنتاجي الذي يساهم في بناء اقتصاد كل دولة

و عليه سنتناول في هذا الفصل مبحثين :

✓ الاحتياجات التمويلية لنشاط الإنتاجي

✓ القدرات المتاحة للبنوك

تلعب المؤسسات الاقتصادية دورا هاما في اقتصاديات الدول وتطويرها والنهوض بها وذلك على اختلاف أشكالها ولكي تستطيع هذه الأخيرة ممارسة نشاطها الذي تختص به فهي بحاجة الأموال الضرورية واللازمة لغرض تمويل نشاطها وتمر منذ نشأتها بعدة مراحل حيث تواجه كل مرحلة احتياجات مالية خاصة، تفرضها الوضعية المالية وقيود المحيط المالي.

المطلب الأول: ماهية النشاط الإنتاجي

أولا - تعريف و أنواع المؤسسات الاقتصادية :

1 - تعريف المؤسسات الاقتصادية:

لقد كانت المؤسسات الاقتصادية محل اهتمام كثير من الباحثين الاقتصاديين، و هذا ما جعل لها عدة مفاهيم منها:

- المؤسسة هي وحدة اقتصادية و اجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية ، و المالية و المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني و مكاني¹.

- المؤسسة هي مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية و المالية التي تستخدم و تدير بهدف إنتاج السلع و الخدمات، و كذلك بيعها و توزيعها، كل ذلك بكيفية تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائلها المختلفة².

- المؤسسة هي مجموعة أشخاص مهيكلة على شكل هرمي، بهدف إنتاج السلع و الخدمات القابلة للمتاجرة، بهدف تحقيق أقصى ربح³.

- المؤسسة هي وحدة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلع ما ، و التي يمكن أن تباع بسعر أعلى من سعر تكلفتها⁴.

ولقد تم استخلاص التعريف التالي :

- المؤسسة هي وحدة اقتصادية و اجتماعية تستخدم و تدير عناصر الإنتاج البشرية، المادية و المالية من أجل خلق قيمة مضافة في الاقتصاد.

القيمة المضافة = قيمة الناتج - الاستهلاكات الوسيطة

1 عبد الرزاق حسيب ، اقتصاد و تسيير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 3 ، 2006 ، ص 28.
2 محمد سعيد أوكيل، وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 2 .
3 عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ، دار الخلدونية ، الطبعة 1 ، الجزائر ، 2008 . ص 8.
4 غول فرحات ، الوجيز في اقتصاد المؤسسة ، دار الخلدونية ، ، الطبعة 1 ، 2008 ، ص 9 .

قيمة الناتج = الكمية x السعر

2 – أنواع المؤسسات الاقتصادية:

هناك عدة أشكال يمكن أن تأخذها المؤسسات الاقتصادية، يمكن تصنيفها أو تقسيمها إلى مؤسسات مالية و مؤسسات غير مالية، و ذلك كما يلي:

2-1- مؤسسات مالية:

هي شركات أعمال حيث تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية أو الالتزامات و مستحقات لدى الغير، أسهم، سندات، قروض بدلا من الأصول المادية كالمباني و الأجهزة و المواد الأولية كما في منشآت الأعمال فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري و تستثمر في الأوراق المالية، المطروحة بسوق المال¹.

2-2- مؤسسات غير مالية:

و التي يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين :

2-2-1- مؤسسات تجارية:

و هي المؤسسات التي تركز عملياتها على النشاط التجاري و تنبني أساسا على عمليتي البيع و الشراء.

2-2-2- مؤسسات إنتاجية:

تقوم المؤسسات الإنتاجية على فكرة دمج عوامل الإنتاج من رأس مال و عمل، و خدمات بطريقة رشيدة من شأنها الوصول إلى نتائج اقتصادية نافعة ، و في هذا الخصوص يقول رجال الاقتصاد أن النشاط الإنتاجي هو نشاط المنظم الذي يهدف إلى خلق المنافع الشكلية و الزمنية و المكانية والحيازة².

و تتكون المؤسسات الإنتاجية من صنفين هما:

أ- مؤسسات إنتاج الخدمات:

مثل شركات النقل والسياحية وغيرها .

ب - مؤسسات لإنتاج السلع:

والتي تنقسم بدورها إلى قسمين هما:

1 عبد الغفار الحنفي و رسمية قريبا قص، الأسواق و المؤسسات المالية، قسم إدارة الأعمال، مصر، 1995، ص 12 .
2 على الشرقاوي، إدارة النشاط الإنتاجي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2003 ، ص 8.

- مؤسسات الإنتاج الفلاحي و الاستخراجي:

وتجمع بين المؤسسات التي تختص في كل من الزراعة و تربية المواشي إضافة إلى أنشطة الصيد البحري.

- مؤسسات الإنتاج الصناعي التحويلي:

هي المؤسسات أو القطاع الذي تتفاعل في إطاره عناصر الإنتاج لتكثيف الموارد الطبيعية في ضوء حاجات الإنسان إلى السلع سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية، و هناك نوعان رئيسيان للصناعة هما:

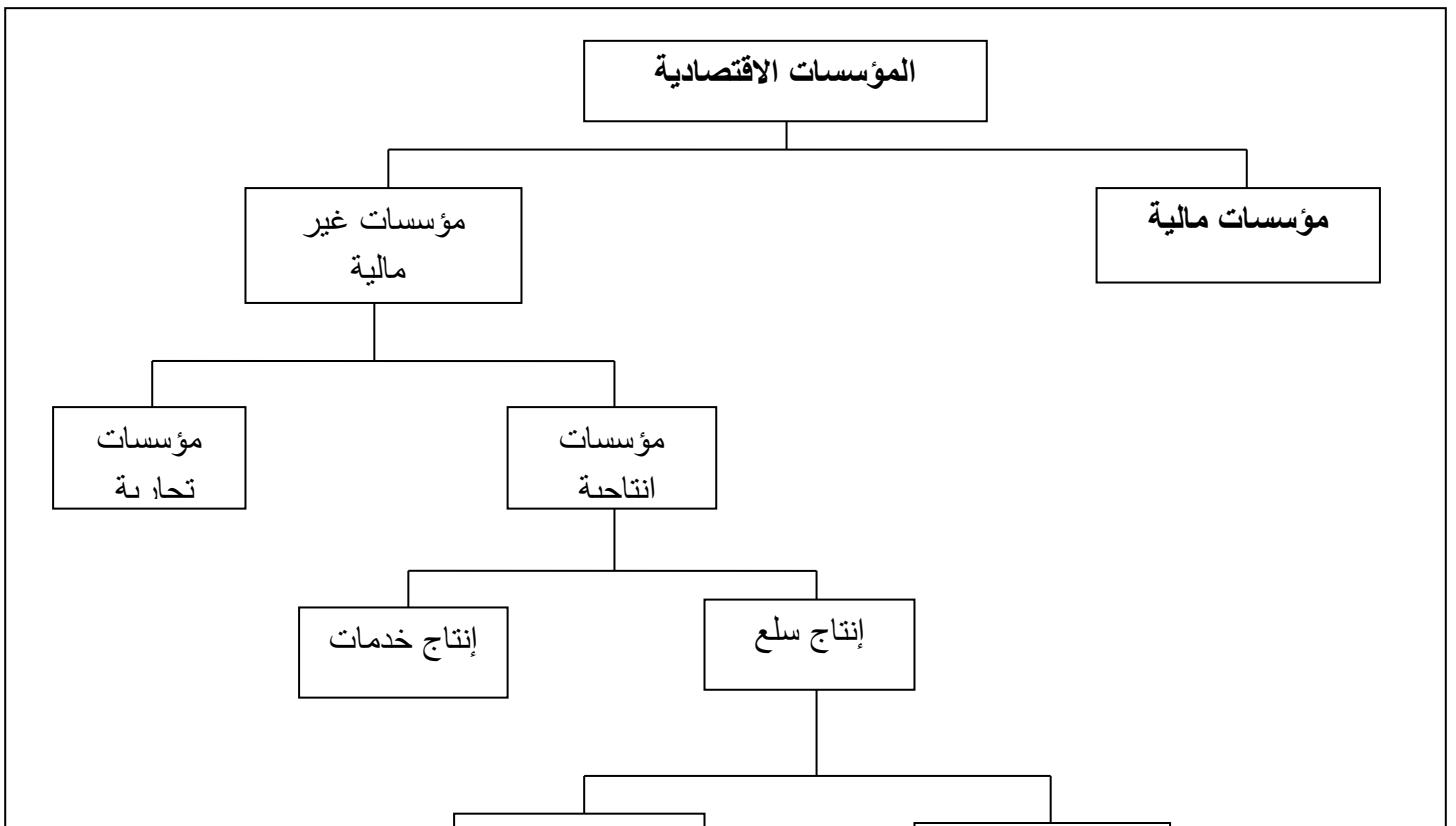
*الصناعة التحويلية:

هي جميع الصناعات التي يحصل فيها تغير جزئي أو كلي للمادة المستخدمة سوار كانت مواد اولية أو مواد نصف مصنعة (1/2 مصنعة) ، إلا أن الكلمة ذاتها أخذت تستعمل للدلالة على النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه و موقعه ¹.

*الصناعة الاستخراجية :

هي إحدى فروع الصناعات المهمة التي تستخرج مختلف الخامات و الوقود من باطن الأرض و فوق الأرض، منها صناعة الفحم واستخراج النفط والكبريت².

الشكل رقم (1-1) : أنواع المؤسسات الاقتصادية



الشكل رقم 01: أنواع المؤسسات الاقتصادية

ثانيا- مفهوم المؤسسات الإنتاجية :

1-تعريف المؤسسات الإنتاجية:

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للمؤسسات الإنتاجية،من ضمن هذه التعاريف ما يلي:

- المؤسسة الإنتاجية هي حزمة من الموارد المادية و البشرية المشاركة في مجموعة من الأنشطة المتكاملة المحققة للثروة بإنتاج منتج واحد و أكثر يمكن أن تستخدمه المؤسسات الأخرى كمدخلات في عملياتها الإنتاجية أو المستهلك النهائي لاستهلاكه¹.

-هي مجموعة من الأنشطة الجماعية المنظمة ، ذات نمط تكنولوجي معين ، تسعى لإنتاج سلع للاقتصاد الوطني لغرض الاستهلاك الصناعي أو الخاص².

- هي المؤسسات التي تقوم باستخدام و تجميع عدد من العناصر الإنتاجية و استغلالها في مكان معين و وقت معين و تحت ظروف معينة، يقصد خلق منافع جديدة لهذه المواد³.

- المؤسسات الإنتاجية هي شركات أو هياكل هرمية ، تعمل بترشيد محدود في مواجهة عدم اليقين،حيث تقوم بتقليل التكاليف إلى الحد الأدنى، و زيادة الأرباح إلى الحد الأقصى، و تتبع هذه المؤسسات قواعد ثابتة تتألف الخصائص التشغيلية التي تحدد ما تقوم به المؤسسات في الأجل القصير و قواعد الاستثمار التي تحدد سلوك المؤسسات الاستثمارية و قواعد البحث

1 أمانة الاونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية)، تقرير أقل البلدان نموا، جنيف، 2006، ص 318.

2 على الشرقاوي،مرجع سبق ذكره ، ص 13.

3 أحمد محمد المصري، الكفاية الإنتاجية للمنشآت الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004، ص 45.

التي تحدد ، بقاءها و توسيعها ، و في هذا الصدد تؤدي المؤسسات الإنتاجية الوظائف التالية:¹

-تخزين المعرفة.

- تستنتج هذه المعرفة و تستحث الوافدين الجدد أو تتقاسم المعرفة مع المؤسسات الأخرى.

- تبني الثقة و التعاون و عليه يمكن القول بأن المؤسسات الإنتاجية تتمثل سلسلة متصلة من العلاقات التي تنمو عبر الزمن من خلال التجربة الإنتاجية ، و يجب أن تعتمد هذه المؤسسات على قدراتها الداخلية و على إبداعها لإنتاج و تطوير منتجاتها و عملياتها جديدة ، و بالتالي توفر المؤسسات الإنتاجية محفلا هاما لأنشطة التعليم في الأجل الطويل مستفيدة من الموفرات الخارجية الناجمة عن الخبرة المتراكمة و على مر الزمن.

2 – مكونات المؤسسة الإنتاجية:

على اعتبار المؤسسة الإنتاجية نظام مفتوح على محيطها الخارجي، فهي بذلك تقوم على المكونات التالية:

2-1- المدخلات :

و هي مجموعة المواد التي تقوم وظيفة التمويل باقتنائها للمؤسسة الإنتاجية من محيطها الخارجي للقيام بعملية الإنتاج المنوط بها ، إلى جانب القوة العاملة التي تتولى إدارة الأفراد بتوظيفها ، و المواد المالية اللازمة التي تتولى الوظيفة المالية و المحاسبة تحصيلها ، فضلا عن المعلومات التي تعد مدخلات ذات طبيعة خاصة ، و المتضمنة تلك المعلومات طبيعة المستهلكين و الظروف السائدة في السوق².

2-2- الأنشطة أو التحويل:

و هي العمليات التي تجري على مختلف المداخلات لتحويلها كلها أو جزء منها إلى شكل مخرجات ، و تشترك في هذه العمليات كل من وظيفة البحث و التطوير بعمليات التصميم للأشكال التي يجب أن تأخذها المخرجات ، في حيث تقوم وظيفة الإنتاج بعملية التنفيذ ، أي التحويل الفعلي للمدخلات إلى مخرجات².

2-3- المخرجات:

1 أمانة الاونكتاد(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية)، مرجع سبق، ذكره، ص 317.

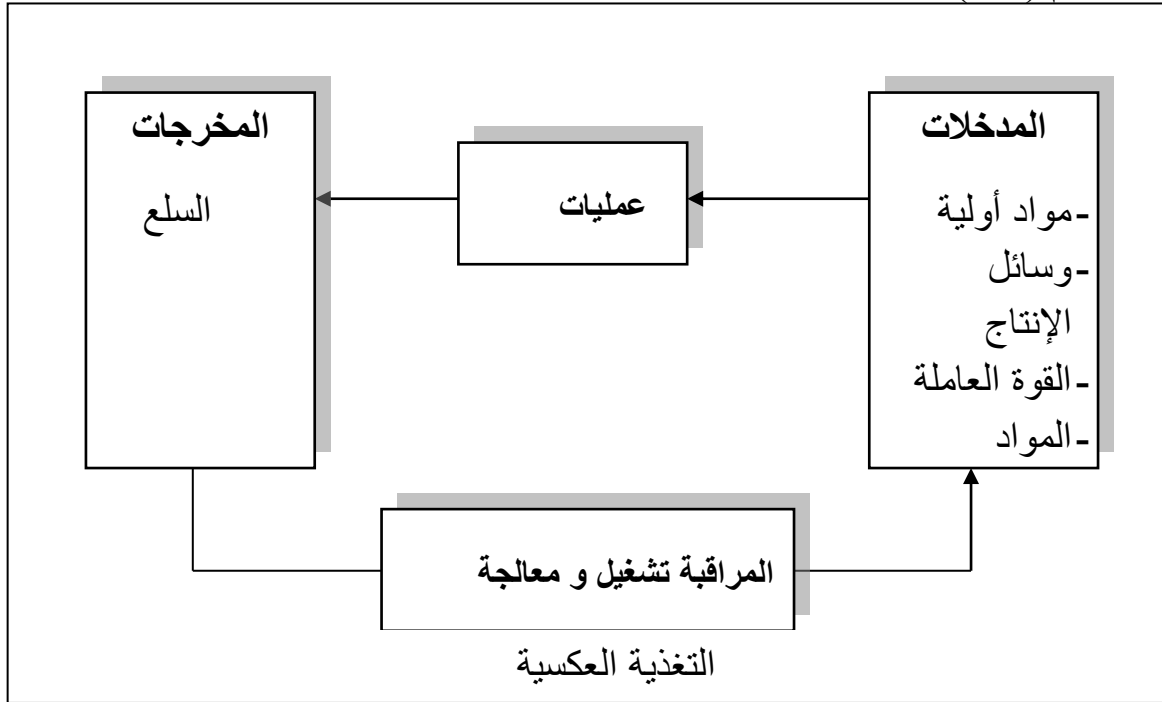
2 محمد محمد الخولاني، إدارة النشاط الإنتاجي و العمليات، دار الوفاء، الطبعة1، مصر، 2007 ، ص 16 .

وهي النتائج الفعلية أو النهائية التي تحصل عليها المؤسسات الإنتاجية اثر عمليات التحويل التي تقوم بها وظيفة الإنتاج ، و التي تأخذ شكل سلع 2/1 مصنعة أو تامة الصنع و تصبح هذه المخرجات جيدة إذا كانت متوافقة مع الأهداف التي تسعى المؤسسة الإنتاجية إلى تحقيقها بما يستجيب مع المحيط الخارجي ³.

4-2-المعلومات المرتدة:

وهي نوع من أنواع الرقابة التي تمكن المؤسسة الإنتاجية من معرفة مصادر الانحرافات والأخطاء والأسباب ذلك من خلال مقارنة النتائج المراد تحقيقها بالنتائج الفعلية التي حققتها ⁴.

شكل رقم (1-2): المكونات النظامية للمؤسسة الإنتاجية



1 – أهداف المؤسسات الإنتاجية :

هناك العديد من يرى بان الهدف الأساسي لأي مؤسسة اقتصادية هو تعظيم الربح، إلا أن هناك من ينظر إليه على انه كلاسيكي و غير كافي، و مما سبق يمكن حصر الأهداف العامة للمؤسسة الإنتاجية و ترتيبها على النحو التالي:

1-1-1- تلبية الحاجات:

إن تلبية الحاجات تعد من الأهداف الأساسية التي يجب على المؤسسة الإنتاجية أن توليها أهمية خاصة، بل وتسعى إلى تحقيقها والتي تتمثل في حاجات المستهلكين وحاجات العاملين فيها، وأخيرا حاجات المجتمع ككل.

1-1-1- تلبية حاجات المستهلكين:

ويتم تحقيق هذا الهدف بمراعاة ما يلي¹:

- توفير المنتجات القادرة على تلبية الحاجات الحقيقية للمستهلكين .

- توفير المنتجات في الوقت و المكان المناسب و بالشكل و المواصفات المطلوبة.

- مراعاة القدرة الشرائية للمستهلكين.

1-1-2- تلبية حاجات العمال:

و يندرج هذا الهدف إلى حد كبير في نطاق الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة الإنتاجية ، إن حاجات العمال لا تتوقف عند تحصيل الأجور و المرتبات لضمان حياتهم ، بل تتعدى ذلك لتشمل كل ما من شأنه أن يحافظ على مصالحها، و تجسيدا لذلك تقوم المؤسسة الإنتاجية لتحقيق هذا الهدف بإتباع ما يلي :

- حسن اختيار الوظائف أو المناصب للعمال بما يتناسب مع طبيعتهم و قدرتهم الذاتية .

- الرفع من كفاءتهم ، و ذلك من خلال تكوينهم و تدريبهم .

- تحفيزهم بالشكل الذي يجعلهم يبذلون أقصى ما عندهم من جهود إلى جانب هذه الحاجات الأولية فهناك بعض الحاجات الأخرى التي قد ترغم المؤسسة الإنتاجية على تلبيةها وتحقيقها ومنها حاجات أصحاب رؤوس الأموال فإذا كانت المؤسسة الإنتاجية تعتمد في تمويل أنشطتها على الاقتراض فان أصحاب هذه الأموال سواء كانوا أشخاصا أو بنوكا ،....، يحتم على المؤسسة الإنتاجية الاستجابة لحاجاتهم بالكيفية التي تخلف لديهم الثقة والاستمرار في التعامل معها².

1-1-3- حاجات المجتمع:

التي يمكن حصرها في كل من مقدرة المؤسسة الإنتاجية في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، و خلق فرص العمل و مراعاة متطلباتها البيئية.

1 عادل حسن، مشاكل الإنتاج الصناعي، دار النهضة العربية، لبنان ، ص 9 .

2 غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 13.

1-2-1- البقاء و الاستمرار:

إن هذا الهدف يعكس مقدرة المؤسسة الإنتاجية في التكيف مع المحيط الذي تتواجد فيه ، فتحقيق هذا الهدف يقتضي البحث عن الكيفية المناسبة التي تمكن المؤسسة من التكيف مع محيطها، فإذا كانت المؤسسة الإنتاجية تعمل في ظل محيط شديد المنافسة فإن أهم شيء تهتم به هو التحكم في تكاليفها المتنوعة، أما إذا كانت تعمل في محيط يمتاز بالاضطراب و عدم اليقين فإن أهم شيء يجب أن تهتم به هو الأخذ بمبدأ المرونة و هذه الأخيرة تأخذ شكلين :

1-2-1- مرونة داخلية:

ويقصد بها ضرورة محافظة المؤسسة الإنتاجية على جزء من أصولها في شكل سيولة [النقدية هي المعنى الضيق للسيولة ولكن المعنى الشامل لها هي عبارة عن الأصول التي ممكن تحويلها إلى نقدية في أقصى وقت ممكن وبأقل التكاليف] تكون كافية لمواجهة الضر و ف الطارئة .

1-2-2- مرونة خارجية:

يقصد بها الإبقاء على تشكيلة متنوعة في المنتجات و الأسواق لضمان تغطية الخسائر التي قد تلحق المؤسسة من جراء منتج أو فقدان سوق معينة و يبقى أحسن طريق أمام المؤسسة الإنتاجية لتحقيق هذا الهدف هو الجمع بين التحكم و مبدأ المرونة بنوعها .

1-3-1- النمو و التوسع:

يعد من الأهداف التي تسعى المؤسسة الإنتاجية إلى تحقيقه في المدى المتوسط و الطويل حيث لا يمكن تحقيق هذا الهدف ما لم تتحقق الأهداف السالفة الذكر.

و هذا الهدف يرتبط أساسا بحجم المؤسسة الإنتاجية كما أن النمو و التوسع يعكس القدرة التنافسية للمؤسسة انطلاقا من مقارنة أنشطتها بنظيرتها في القطاع و بشكل عام ، فإن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يحدث في المؤسسة الإنتاجية إلا إذا كانت قادرة على تحقيق بعض الأهداف الجزئية و أهمها :

1-3-1- الربح:

حيث تسعى المؤسسة إلى تحقيقه باعتباره يعكس مقدرتها على تغطية تكاليفها، و في نفس الوقت يعد من أحد المؤشرات الأساسية في قياس الفعالية الاقتصادية للمؤسسة الإنتاجية، كونه يساعدها على ضمان تمويلها، و من ثم استثماراتها بدل اللجوء إلى الاقتراض.

1-3-2- حجم المبيعات :

ويقصد به تفضيل أقل الأرباح بغية الوصول إلى تحقيق إحدى الغايات التالية:

زيادة رقم الأعمال، أو ضمان تصريف المنتجات خاصة إذا كان الإنتاج كبيرا، و بالتالي تخفيض تكاليف التخزين، و أخيرا تحقيق حصة معتبرة للمؤسسة في السوق.

مما سبق يمكن القول بأن هدف الربح يعد اقرب إلى تحقيق نموها الداخلي – الزيادة في الأصول – أما حجم المبيعات فهو اقرب إلى تحقيق نموها الخارجي أي التوسع في حصتها السوقية.

2-أهمية المؤسسات الإنتاجية:

يمكن حصر أهمية المؤسسات الإنتاجية في:

1-2-الأهمية بالنسبة للمجتمع :

إن تقدم الأمم و قدرتها على رفع مستوى معيشة أفرادها إنما يعتمد أساسا على قدرة المؤسسات الإنتاجية على إشباع احتياجات و رغبات مستهلكيها بكفاءة و فعالية، بل إن قدرة الدولة على احتلال مركز متقدم بين الدول يعتمد على مدى كفاءة مؤسساتها الإنتاجية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح، مما ينعكس في النهاية على إجمالي الدخل القومي للدولة PIB و متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل¹.

2-2-الأهمية بالنسبة للفرد:

هناك علاقة اعتماد متبادلة بين المؤسسات الإنتاجية و أفراد المجتمع، يقوم كل طرف فيها بإمداد الطرف الآخر بشيء له قيمة، فالمؤسسات تعتمد على الأفراد في تسويق منتجاتها باعتبار أن هؤلاء الأفراد يشكلون الأسواق المختلفة التي تقوم المؤسسات الإنتاجية بخدمتها. و لذلك فإن استمرار و بقاء و نمو المؤسسات الإنتاجية يعتمد على مدى تقبل الأفراد للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات و بنفس المنطق فالمؤسسة تمد الأفراد بفرص العمل و تعطي لهم الأجور و الحوافز التي تمكنهم من توفير حياة وظيفية مستقرة².

المطلب الثاني: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية

أولا- الاحتياجات المالية في طور التأسيس والإنشاء:

1 محمد صالح الحناوي و محمد فريد الصحن، الأعمال و المال، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 17.
2 نفس المرجع، ص 18.

تبدأ هذه المرحلة من استقرار المشروع في ذهاب صاحبها إلى غاية تجسيدها في الأرض الواقع بل تمتد إلى غاية نموها الأول و هنا توجد عدة احتياجات¹:

1-رأسمال أولي:

خلال هذه الفترة يحتاج المشروع لتمويل يسبق انطلاقه ويهدف إلى إثبات جدواه في ميدان الأعمال و عادة تكون هناك صعوبة في الحصول على الأموال من المصادر الخارجية،فغالبا ما يتخوف الممولون و البنوك من هذا النوع من التمويل لأنه يعتبر أكثر مخاطرة كون مشروع في بداية ولا يعرفون مدى كفاءة المشروع أو صاحب المشروع في مواجهة الطوارئ لذلك يعتمد صاحب المشروع على مدخراته الشخصية كما يعمل على إعداد خطة لإقناع المستثمرين لتمويل الانطلاق.

2-تمويل الانطلاق الفعلي للمشروع:

وهذا التمويل متعلق بالسنوات الأولى من حياة المشروع والتي تكون فيها المؤسسة قد أنهت تصميم و تطوير منتج معين،وتكون بحاجة لأموال الانطلاق في تصنيعه و بيعه ، و تتطلب هذه المرحلة توفير الأموال الخاصة لمواجهة المصاريف الأولية يتوجب عليها اللجوء إلى المصادر الخارجية و عادة تكون الظروف غير مواتية بسبب ضعف شهرتها و نتائجها البيئية ،وهنا تكمن حساسية هذه المرحلة التي غالبا ما تؤدي إلى فشل المؤسسة.

ثانيا - الاحتياجات المالية في مرحلة النمو :

مع زيادة المبيعات تزيد معها التدفقات النقدية الموحية أن تلك المرحلة ينبغي مساعدة المشروع بالتمويل من المصادر الخارجية بالإضافة إلى زيادة القروض التجارية لتمويل النمو في المبيعات و ينبغي أيضا الاستعانة بالأرباح المحتجزة التي تستحق في هذه الوقت، هذا بالإضافة إلى ما تقدمه النظم الحكومية و المؤسسات المالية المهتمة بهذه المشروعات.

وقد تلجأ المشروعات إلى مصادر أخرى متخصصة في تمويل احتياجاتها و هذا ما يعرف بشركات رأس مال المخاطر ، و هي التي تقدم الأموال لتلك المشروعات مقابل تملك حصة من رأس مالها و لا يتم ذلك بهدف تملك تلك المشروعات ولكن بدافع مراقبة تقدم عملياتها و ضمان أموالها².

ثالثا- الاحتياجات المالية في مرحلة النضج و الانحدار :

1-الاحتياجات المالية في مرحلة النضج :

1 أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم ، الجزائر ، 2008 ، ص 19.

2 رابح خوني و رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، ايتراك للطباعة ، الجزائر ، 2008 ، ص 70 - 71.

في هذه المرحلة يميل النمو نحو الاستقرار و التباطؤ و ذلك اثر تشبع السوق بالمنتج الحالي، حيث تستقر نمو المبيعات و الأرباح و كذلك استقرار نمو المتدفقات النقدية و في هذه المرحلة تحاول المؤسسة الحفاظ على حصتها من المبيعات و هذا ما يجعلها في احتياج مستمر.

- تزايد الحاجة لتمويل في هذه الفترة لأجل¹.

- اقتناء آلات ذات تكنولوجيا عالية.

- طرح منتجات جديدة تؤدي إلى الزيادة المصاريف.

- التأهيل الإداري و العمالة و هذا لتفادي الدخول في مرحلة الانحدار.

2-الاحتياجات المالية في مرحلة الانحدار :

تعتبر مرحلة الانحدار بداية الحياة المنتج و آخر حلقة في حياة المؤسسة بنشاطها الحالي ، و يتضح ذلك من خلال الانخفاض الكبير في رقم الأعمال و الفقدان التدريجي للحصص السوقية ، و هذا ما يدفع المؤسسة إلى طرح منتج جديد في السوق حيث تنتهي هذه المرحلة بعمليات التنازل عن الاستثمارات و تسريح جزء من العمالة و ينجم عن ذلك بعض التكاليف الخاصة².

جدول رقم (1-1) : دورة حياة المؤسسة و إبعادها المالية.

المؤشرات المالية	التأسيس و الإنشاء	النمو	النضج	الانحدار
النتائج الإيرادات	نمو معدل و اضطراب في حجم المبيعات	نمو سريع	نمو متمهل للمبيعات	انخفاض في حجم المبيعات
المصاريف	مصاريف ثابتة	امتصاص المصاريف الثابتة	انخفاض كبير في المصاريف الثابتة	ارتفاع كبير في مصاريف

1المرجع نفسه ، ص 71 - 72.

2 الياس بن الساسي و يوسف قريشي ،التسيير المالي ، دار وائل الطبعة 2 ، الجزائر ، 2011 ، ص 74.

التوظيف		زيادة حجم الإنتاج	مرتفعة	
معتدلة / خسارة	أرباح مرتفعة	أرباح / خسارة	خسارة مرتفعة	النتائج: التوازن المالي الموارد التمويل الذاتي التمويل الخارجي
معتدل	مرتفع جدا	مرتفع	منخفض جدا	
معتدل	مرتفع جدا	مرتفع	منخفض	
منخفضة	متوسط	مرتفع جدا	مرتفع جدا	الاستخدامات الاستثمارات رأس BFR المال العامل
سالب	متوسط	مرتفع جدا	مرتفع	
معتدل	فائض	مرتفع	مرتفع جدا	ضغط الخزينة
التوجه نحو نشاطات جديدة	تسيير الفوائض توظيفات مالية استثمارات خارجية	البحث عن موارد التحويل النمو	البحث عن موارد مالية للخزينة	اتجاه الاهتمامات المالية

المصدر: elie cohen ,gestion financière de l'entreprise et développement financière , edicef / aupelf,p64.

من خلال الجدول أن القيود المفروضة على المؤسسة و خاصة في مرحلة النمو، توجه السلوك المالي لها نحو تدعيم الوضعية المالية و خاصة تلك المتعلقة بتمويل الاحتياج في رأس المال العامل و الصعوبات المالية على مستوى الخزينة بسبب ارتفاع معدل استهلاك السيولة، و هذا يفرض على المسير المالي، إيجاد المصادر التمويلية التي تغطي الاحتياجات و تؤمن في نفس الوقت نمو متوازن¹.

المطلب الثالث: مصادر التمويل

أولا - التمويل بالأموال المملوكة :

1-التمويل الذاتي:

هو عبارة عن تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة و المحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية.

1-1-مكونات التمويل الذاتي:

وينقسم إلى:

1 الياس بن الساسي و يوسف قرشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

1-1-1- الإهلاك :

تعرف على أنها تقدير الخسارة الناتجة عن قيمة الأصل الثابت و تهتك عبر الزمن¹.

1-1-2- المؤونات:

هي مبالغ مالية ترصد لمواجهة انخفاض غير عادي في قيمة الأصول².

1-1-3- الأرباح غير الموزعة :

هي الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة و توزيعات الأرباح منها .

2- التنازل عن الاستثمارات الثابتة :

بيع جزء من الموجودات الثابتة الفائضة عن حاجة المشروع مثل قطعة أرض أو معدات غير مستخدمة.

3- الرفع في رأس المال :

إن الرفع في رأس المال أو تخفيضه ما هو إلا تحويل للأموال داخل نفس الذمة و هذا في حالة إذا كانت الذمة المالية للمؤسسة الفردية لا تختلف عن ذمة مالكها ، أما في حالة ما إذا كانت المؤسسة عبارة عن شخص معنوي مستقل الذمة عن المساهمين، فهنا تعتبر مساهمة الشريك جزء من الأصول عن التصفية.

ثانيا - التمويل بالاستدانة :

ويكون عن طريق:

1- السندات:

تسمح السندات للمؤسسة من الاستفادة من مبلغ معين تتعهد برصد هذا المبلغ بالإضافة إلى فوائد متفق عليها في آجال محددة .

2- القروض الطويلة و المتوسطة الأجل :

وتشمل :

1-2 - خطاب الضمان(خطاب التعهد):

1 ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990، ص27.

2 نفس المرجع، ص29.

هو تعهد مكتوب يصدره البنك عادة بناء على طلب لصالح المستفيد يتعهد فيه البنك بأن يدفع في حدود المبلغ المذكور به إلى المستفيد عند أول طلب و ذلك بغض النظر عن أي اعتراض من العميل، بشرط أن تتم أية مطالبة تحت هذا التعهد في خلال مدة سريانه و إلا سقط حق المستفيد في الرجوع إلى البنك¹.

2-2-2- القروض الفعلية:

وتشمل القروض الفعلية مجموعة من الأنواع، و هي:

2-2-1- الائتمان التجاري:

يقدم الموردون تسهيلات ائتمانية لعملائهم عند الشراء تتمثل في سداد قيمة مشترياتهم وفقا لشروط يحددها المورد أو الدائن و غالبا ما تكون هذه التسهيلات غير مضمونة اعتمادا على سمعة المدين و مركزه الائتماني و ترتبط قيمة المشتريات الآجلة و من ثمة قيمة التمويل عن طريق تكلفة التمويل باستخدام الائتمان التجاري على الشروط الائتمانية التي يضعها المورد لمنح هذه التسهيلات الائتمانية².

2-2-2- الائتمان المصرفي:

تحصل العديد من المؤسسات على تسهيلات و قروض مصرفية من البنوك لتمويل أنشطتها قصيرة الأجل، و قد تكون هذه التسهيلات مضمونة بأصول أو غير مضمونة على الإطلاق. فهي لا يرتبط بالمشتريات الآجلة و إنما يستعمل في تمويل المؤسسة من خلال استفادتها من الخصم النقدي الممنوح بها³.

2-2-3- السحب على المكشوف :

هو اتفاق بين المؤسسة و البنك على السماح للمؤسسة بتحرير شيكات تفوق قيمة ما هو متاح من رصيد في حسابها الجاري، و بعد أقصى متفق عليه. فإذا تقدم إلى البنك احد المتعاملين مع المؤسسة بشيك لا يوجد مقابله رصيد لحسابها الجاري قام البنك بصرفه في حدود الحد الأقصى و يعتبر الرصيد السلبي بمثابة قرض يستحق عليه فائدة تقدر على أساس يومي.

2-2-4- الإعتماد المستندي:

هو تعهد مكتوب تعمل فيه البنوك المصدرة للإعتمادات بناء على تعليمات عملائها، و تلتزم بموجبه البنوك القابلة له و المتدخلة فيه بدفع إلى المستفيد من هذه الاعتمادات مقابل مستندات شحن أو مستندات تنفيذ أو أداء خدمات منصوص عليها بالاعتمادات و مطابقة

1 صلاح الدين السيبي، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، الطبعة 1، مصر ، 2004 ، ص 133.

2 عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 391.

3 المرجع نفسه ، ص 393 .

الفصل الأول : الاحتياجات التمويلية للنشاط الإنتاجي و القدرات المتاحة للبنوك

تماما لشروطها أو قبول كمبيالات مستندية مرتبطة بهذه الإعتمادات أو تداول مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الاعتمادات¹.

2-2-5-سندات الخزينة :

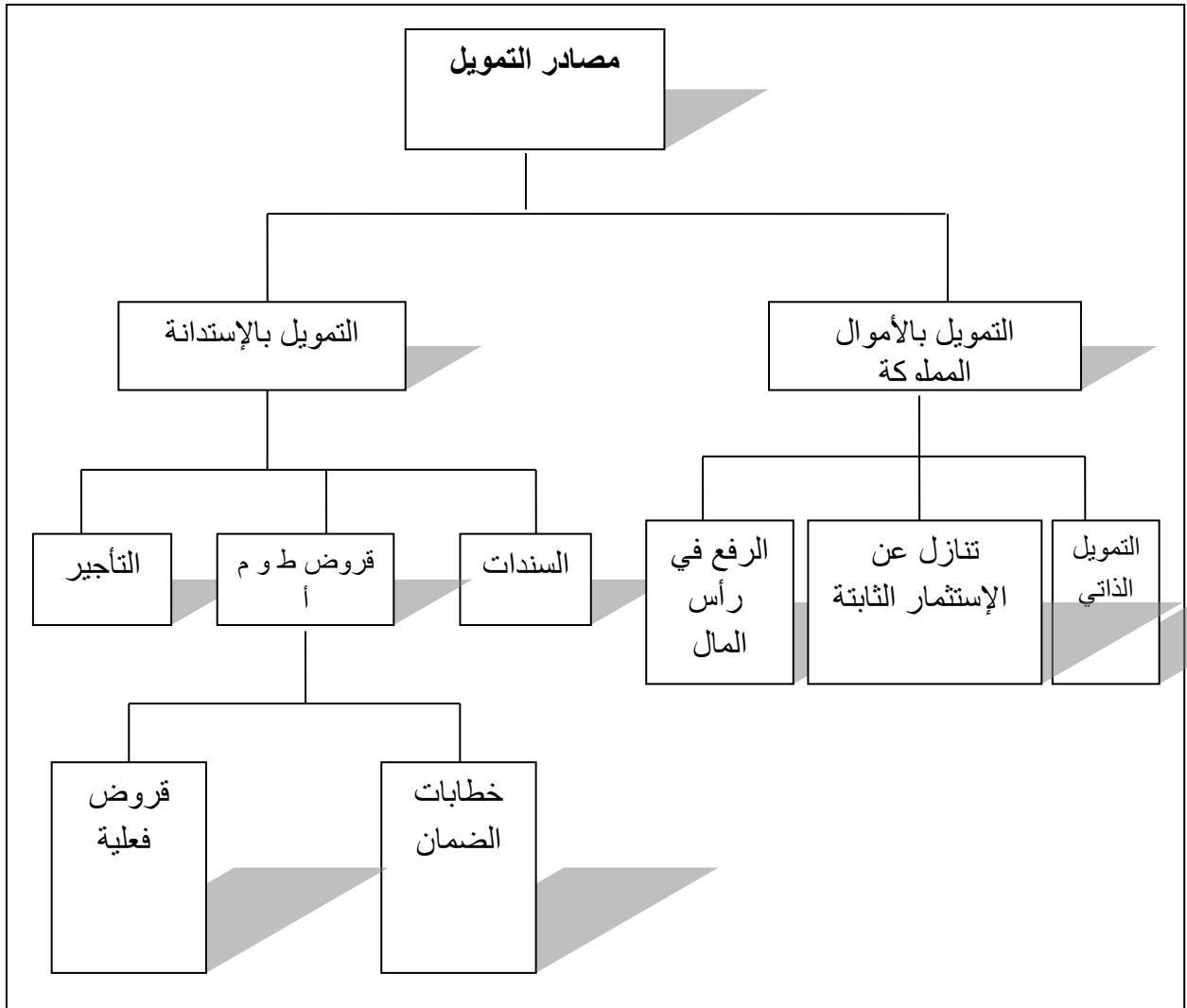
عبارة عن سندات تطرحها الدولة للاقتراض من المؤسسات و الأفراد، تباع بخصم معين على قيمتها الاسمية و تمنح الدولة عليها فائدة نقدية منخفضة نسبيا بالقياس لسعر الفائدة السائدة على القروض

المصرفية بسبب شدة سيولة هذه الحالات النابعة من إمكان خصمها قبل موعد استحقاقها لدى البنوك التجارية².

3-التمويل التأجيلي :

يعرف التمويل على أنه : عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة أو مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانون لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار³.

الشكل رقم (1-2): مصادر التمويل



المصدر: من اعداد الطالبين.

ثالثا- الفرق بين التمويل بالأموال الخاصة و التمويل بالاستدانة:

يتميز التمويل بالاموال الخاصة بمجموعة من الخصائص تميزه عن التمويل بالاستدانة ، واهمها:

الجدول رقم(1-2): الفرق بين التمويل بالأموال الخاصة و التمويل بالاستدانة

التمويل عن طريق الأموال الخاصة	التمويل عن طريق الإستدانة
<ul style="list-style-type: none"> ✓ لا يخفض من قيمة الضرائب لأن : ✓ التوزيعات تمنح بعد الضريبة ✓ تكلفة الأموال الخاصة أعلى من تكلفة الإستدانة، نظرا إلى ارتفاع درجة المخاطرة. ✓ لا يجلب التمويل عن طريق الأموال الخاصة أي تكلفة مالية ثابتة ✓ يرفع التمويل عن طريق الأموال الخاصة من قدرة المؤسسة على الإستدانة بالإضافة إلى كونه يؤيد من درجة تحكم المؤسسة. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تحقيق وفورات ضريبية لأنها : مصروف يقطع من الإيرادات قبل الضريبة ✓ تكلفة الإستدانة أقل من تكلفة الأموال الخاصة، نظرا للاختلاف بخصوص عنصر المخاطرة. ✓ يؤدي التمويل عن طريق الإستدانة إلى رفع مستوى الخطر المالي للمؤسسة بسبب نشوء التكاليف الثابتة المالية.

المبحث الثاني: البنوك و إمكاناتها التمويلية

تعد البنوك حلقة من حلقات التطور الاقتصادي والمالي لأي بلد، وانعكاساً لأنظمتها الاقتصادية والمالية باعتبارها عماد الاقتصاد ومحوره، حيث تمثل القروض البنكية أهم وجه استثمارا للموارد المالية إذ تعد الجانب الأكبر من الأصول كما تمثل الجانب الأكبر من الإيرادات و عليه من المنطقي أن يولي المسئولون في البنك غاية خاصة لها.

المطلب الأول: ماهية البنوك

أولا - تعريف و أهمية البنوك:

1 - تعريف البنك:

لقد تعددت التعاريف المقدمة للبنوك، و ذلك لاختلاف الأنظمة و القوانين التي تتباين من بلد لآخر و من بينها ما يلي :

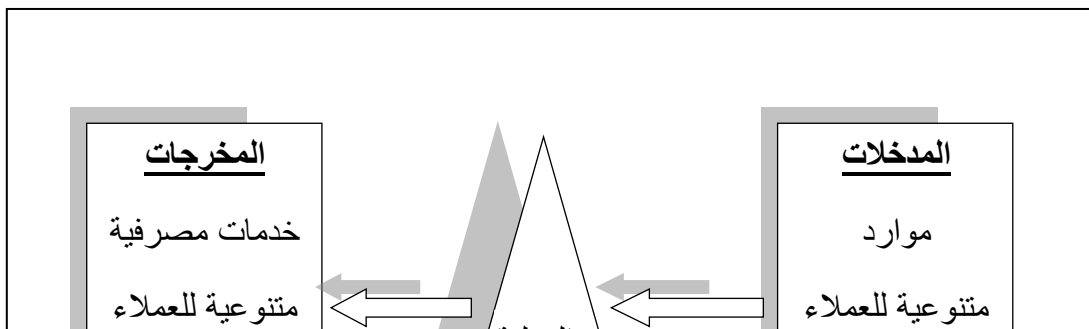
-البنك هو مؤسسة تنصب عملياتها الرئيسية في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو مؤسسات الأعمال أو الحكومات لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية¹.

-البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما².

- كما يمكن تعريفه على أنه تلك المؤسسة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، و بما يتماشى مع التغييرات المستمرة³.

-البنك هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب ، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المؤسسات، وما يتطلب من عمليات بنكية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي .
و عليه يمكن استخلاص التعريف التالي :

-البنك هو مؤسسة مالية تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور و مؤسسات لغرض إقراضها للآخرين وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
شكل رقم (4-1): البنك كنظام .



المصدر : من اعداد الطالبتين.

حيث يقوم البنك بقبول مجموعة من المدخلات والتي تتمثل في الموارد المتاحة والتي يستعملها في أنشطته و هو ما يعرف بالعملية التحويلية، بغرض تقديم مخرجات تتمثل في الخدمات المصرفية المتنوعة المقدمة إلى العملاء، وذلك على النحو الذي بسطه الشكل السابق.

2- أهمية البنوك :

تظهر أهمية البنك في العصر الحديث كوسيط مالي بأدائه أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير و ذلك فيما يلي¹ :

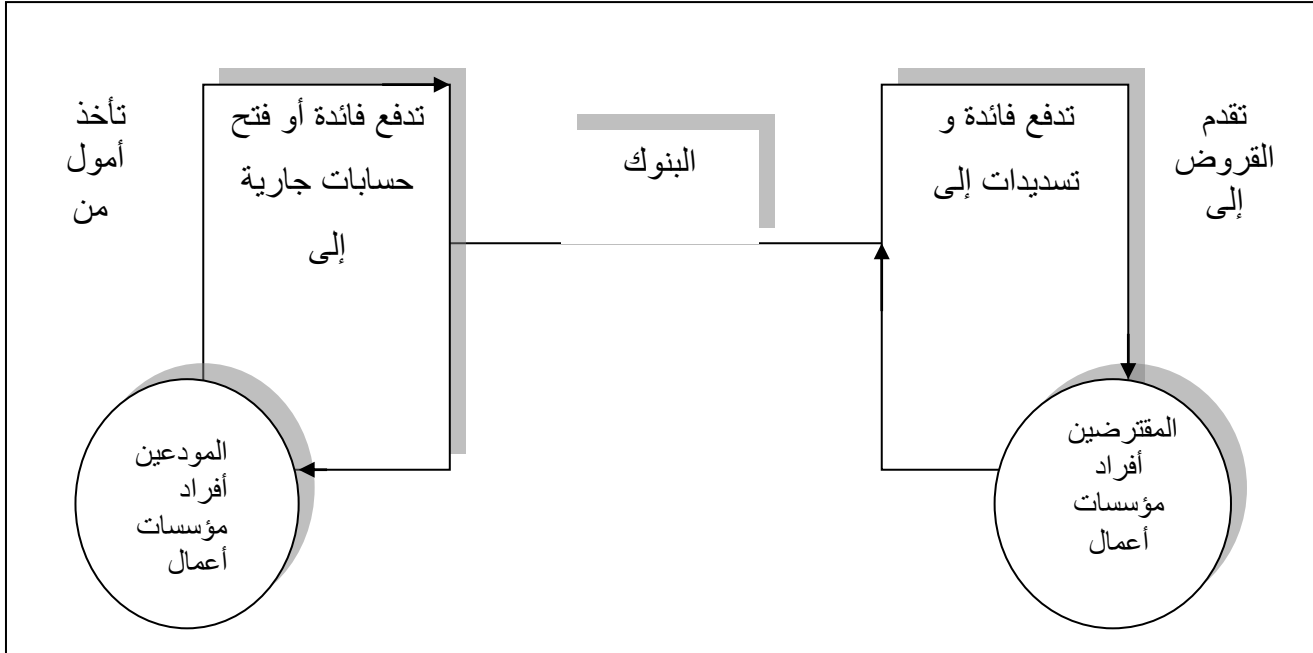
- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب وبالعكس بالشروط ولمدة ملائمة للاتنين.
- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظراً لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للبنوك نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود

1 المرجع السابق ، ص 19.

- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .

- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة.

شكل رقم (5-1): البنك كوسيط مالي.



للمشاكل المالية المتجددة والمتغيرة لعملائه المتوفعين. وهنا يحصل العميل على المنفعة المتمثلة في حل مشكلاته المالية، كما ينتفع البنك من خلال المقابل المادي والمعنوي الذي يحصل عليه من عملائه، كما يحصل المجتمع كله على منفعة من نشاط البنك المتمثلة في تسهيل وتنشيط المعاملات المالية لأطراف المجتمع.

3-أنواع البنوك :

هناك أشكال متعددة من البنوك، نتيجة لتخصص التدقيق و اختلاف حاجات العملاء و المجتمع، و تختلف البنوك من دولة لأخرى وفقا لنظامها لذلك يمكن تقسيم البنوك إلى بنوك ودائع و بنوك أعمال.

3-1-بنوك الودائع :

تعرف على أنها تلك البنوك التي تعتمد على ودائع العملاء كمصدر أساسي للأموال التي تقوم باستخدامها¹، في تلك المجالات التي يتأكد فيها عنصر الأمان حتى لا يتعرض البنك لخسائر، و أيضا عنصر السيولة حتى يستطيع البنك تحويل استثماراته إلى نقد في وقت سريع، وبالتالي يكون توظيف موارد البنك عموما في استثمارات قصيرة الأجل².

3-2-بنوك الأعمال :

1 عاطف جابر طه، تنظيم و إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر ، 2008، ص 56.
2 محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 50.

هي تلك البنوك التي تمارس عمليات تتصل بتجميع و تنمية المدخلات لخدمة الاستثمار، وفقا لخطط التنمية الاقتصادية، و يجوز لها أن تنشئ في هذا المجال مؤسسات تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما يمكن لها أن تقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية¹، بالإضافة إلى أنها تلعب دورا هاما في إعطاء الاستشارات القانونية و المالية و الفنية في عمليات الاندماج و إعادة تنظيم المؤسسات، أي أن هذه البنوك تقوم باستخدام مواردها في أشكال من الاستثمار تتميز بطول أجلها النسبي².

و عليه يمكن استخلاص لأن الفرق الأساسي بين النوعين السابقين من البنوك يكمن في :

-بنوك الودائع تتميز برأس مال خاص صغير جدا، مقارنة بحجم الودائع.

-بنوك الأعمال تتميز برأس مال كبير جدا مقارنة بالودائع التي تتلقاها و بالتالي يمكننا تمويل مشاريع قائمة أو جديدة على المدى الطويل على عكس بنوك الودائع.

ثالثا-وظائف البنوك المحورية :

تمارس البنوك وظائف متعددة في الحياة الاقتصادية،ويمكن إجمال الوظائف الأساسية في ثلاث وظائف محورية :

1-الوظيفة التمويلية:

تقوم البنوك بدور هام لتنمية الاقتصاد القومي و ذلك عن طريق استقطاب المستثمرين و المنظمين بهدف الوصول إلى المشروعات التي تتأكد سلامتها الفنية و تحقيقها لنتائج إيجابية، كما أصبحت تقدم خدمات

استشارية للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمؤسسات³.

كما تمارس البنوك دورا هاما من أجل تحسين المناخ الاستثماري عن طريق المشاركة في دراسة الأوضاع الاقتصادية و المالية و القوانين و التشريعات و تقديم المقترحات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار و تنمية المدخرات⁴، و تنمية الصادرات و تطوير التكنولوجيا و زيادة الإنتاج،و توسيع نطاق السوق و تذليل العقبات التي تعترض تعامل المستثمرين مع الأجهزة المختلفة في الدولة⁵.

2-الوظيفة التمويلية :

تعتبر الوظيفة التمويلية من أهم وظائف البنوك حيث تقدم التمويل لمختلف الأغراض خلال مدة زمنية معينة تتوقف على رأس المال و القروض التي عليها، و على الودائع التي تأخذها بمختلف أنواع العملات من السوق المحلي و الأسواق الخارجية، و السندات التي تطرحها لحسابها للاكتتاب العام و التي تغطيها البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

1 عاطف جابر طه،مرجع سبق ذكره، ص 65

2 محمد سعيد أنور سلطان،مرجع سبق ذكره، ص 45.

3 فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمن الدوري،إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة 4، الأردن،2008، ص 36.

4 محمد صالح الحناوي و عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية،الدار الجامعية،2001،ص 216.

5 محمد عبد الفتاح الصريفي، مرجع سبق ذكره،ص25.

يمتد الدور التمويلي للبنك إلى تقديم التسهيلات الإئتمانية مقابل خصم الكمبيالات وشراء الديون وتمويل الصادرات وتوفير الإحتياجات المؤقتة للسيولة لتغطية العجز الذي قد يطرأ على المركز النقدي للمشروع في بعض الأوقات¹.

3- الوظائف الرقابية:

والتي تتمثل في²:

-قيام البنوك بمتابعة التمويل المقدم منه بحيث يمكن الاطمئنان إلى أن ينفذ المشروع، يتم وفقا للجدول الزمني وبالمواصفات المقررة وفي حدود الإعتمادات المالية الواردة في الدراسات المعدة من المشروع، ثم متابعة التمويل أثناء التشغيل .

-التأكد من توافر الإدارة السليمة و السيولة المناسبة للمشروع، و مسانده إذا ما تطلب الأمر ذلك عن طريق إعادة جدولة الديون، و تحقيق أعباء الفائدة .

المطلب الثاني: موارد و استخدامات البنوك.

و تتضمن كل من الموارد و الاستخدامات مايلي:

أولاً- موارد البنوك: (المطلوبات) liabilities

يقصد بالموارد الأموال التي توفرت لدى البنك من مطلوباته و رأس ماله و التي يستخدمها في تمويل استثماراته أو في تمويل الأصول المتوفرة لديه، أو لتعزيزها³.

ويمكن توضيح أهم عناصر المطلوبات كما يلي :

1-الودائع: deposits

من أهم مصادر أموال البنك، حيث تشكل نسبة كبيرة كم إجمالي مصادر البنك و تنقسم إلى :

1-1-الودائع الجارية تحت الطلب: current deposits

و هي التي يقوم المصرف بفتحها، و يحقق لصاحبها السحب منها إما بشيك أو بوسائل أخرى متى شاء، و يلتزم المصرف اتجاه المودع بدفع كامل المبلغ أو جزء منه فوراً عند الطلب⁴.

1-2-ودائع التوفير: save deposits

هي اتفاق بين البنك و الزبون، يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدي البنك، لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه، و مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع⁵.

1 طلعت أسعد عبد الحميد، إدارة البنوك المتكاملة، مكتبات مؤسسة الأهرام، مصر، 1998، ص36.

2 محمد عبد الفتاح الصريفي، مرجع سبق ذكره، ص25.

3 رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، دار الفكر، الطبعة1، عمان، 2002، ص83.

4 صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار صفاء، الطبعة 1، عمان، 2009، ص 347.

5 أسامة محمد الفولي و زينب عوض الله، إقتصاديات النقود و التمويل ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2005، ص 166.

1-3-الودائع لأجل: forward deposits

هي اتفاق بين المصرف و الزبون يودع الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى البنك لا يجوز له سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه. و مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة دورية، أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع¹.

2-حساب رأس المال :

وتتمثل في :

1-2-رأس المال:

و التي تنقسم بدورها إلى :

1-2-2-إحتياطي قانوني :

بموجبه يكون البنك ملزما بتكوينه بحكم القانون.

2-2-2-الإحتياطي الخاص :

بموجبه يكون البنك مختارا بتكوينه بحكم القرارات التي تصدرها إدارة البنك ذاته

2-3-الأرباح المحتجزة: retained earnings

هي الأرباح التي تقرر إدارة البنك احتجازها من صافي الربح القابل ل لتوزعه لتنمية موارده².

2-4-المخصصات التقويمية:

مثل مخصصات الإهلاك و استبدال الأصول الثابتة و الديون المشكوك في تحصيلها و هبوط الأوراق المالية، حيث يغلب على نسبة هامة من حجم هذه المخصصات طبيعة الإحتياطات³.

3- الأموال المقترضة: borrowed money

وتتمثل في :

1-3- الإقتراض من سوق رأس المال : bourrowed from market capital

هذا الإقتراض طويل الأجل يلجأ إليه البنك لغرض تدعيم رأس ماله، و زيادة طاقته الإستثمارية، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين، فإذا تعرض البنك لخسارة كبيرة، فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلى بعد إستنزاف رأس المال⁴.

1 صادق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 349.

2 أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

3 عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 430.

4 رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

2-3 الإقتراض من بنوك أخرى :

بموجبه يستطيع البنك الحصول على كل ما يحتاج إليه من أموال من بنوك أخرى و يعد هذا الإقتراض إقتراض قصير الأجل¹.

3-3 الإقتراض من البنك المركزي : borrowing from the central bank

يعد الإقتراض من البنك المركزي إقتراض قصير الأجل، و على الرغم من إعتبار الإقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها البنوك لتنمية مواردها المالية، إلا أن البنوك عادة ما تتردد في ذلك، حتى و لو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها، و يرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي عن المصارف التي تكرر الإقتراض منه².

4- مصادر تمويل أخرى: other financing resources

1-4- التأمينات المختلفة:

وهي التأمينات التي يضعها الأفراد أو المؤسسات في البنوك مثل تأمينات الإعتمادات المستندية.

2-4- أرصدة و صكوك مستحقة الدفع :

هو مصدر أموال غير ثابت، وهو يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال.

ثانيا- إستخدامات البنوك : (الموجودات) assets

1-الأرصدة النقدية الجاهزة: ready monetary funds

تعتبر الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنوك سيولة و تتألف من جزأين رئيسيين:

1-1-كمية النقود الحاضرة:

التي يتحتم على البنك الاحتفاظ بها في الصندوق لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعها³.

1-2- الأرصدة النقدية الدائنة :

والتي يجب أن يحتفظ بها البنك المركزي و تعتبر هذه الأرصدة احتياطا نقديا إضافيا من الأصول السائلة، لمواجهة طلب سحب هذا الرصيد، عند زيادة ضغط المودعين عليه لسحب ودائعهم¹.

1 عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 429.

2 صادق راتب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 367.

3 خالد و هيب الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 261.

1-3-أرصدة سائلة أخرى :

وتتمثل في الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك لدى بعضها البعض ، بالإضافة إلى العملات الأجنبية ، و الذهب و الصكوك المستحقة على الأخر.

2- محفظة الحوالات المخصصة :

وهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة لأنها تمثل قروض قصيرة الأجل و تتكون من :

2-1- أدوات الخزينة :

هي عبارة عن نوع من السندات التي تصدرها الحكومة لأجل قصير تتعهد فيها بان تدفع مبلغا معينا في تاريخ معين لاحق ، و تستعمل لسد العجز المؤقت ، و تتراوح مدتها بين بضعة أسابيع و سنة واحدة².

2-2-الأوراق التجارية المخصصة :

و هي عبارة عن صكوك ائتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في اغلب الأحيان ثلاثة أشهر و تتضمن التزاما يدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين حيث يقبلها البنك كأداة وفاء لتسوية الديون، و يقبل الأفراد التعامل بها باعتبارها أداة وفاء نظرا لإمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل ميعاد استحقاقها بعد تخفيض قيمة الفائدة المذكورة³.

3-محفظة الأوراق المالية:

حيث تستثمر بعض البنوك جزءا من مواردها في شراء الأوراق المالية نظرا لما تعود به من دخل مرتفع، و إن كانت اقل الأصول سيولة، حيث يمكن التعامل بها بالبيع و الشراء بسهولة، وتحتوي محفظة الأوراق المالية على مجموعتين من الأوراق، و هي⁴ :

3-1- سندات الحكومة و المؤسسات العمومية و الإدارات المحلية :

وهي السندات التي تصدرها الحكومة أو المضمونة بواسطة الحكومة ، و تعتبر هذه الأوراق المالية أكثر ثباتا ، ولكنها أقل ايردا، و يكون البنك المركزي مستعدا لشرائها بصورة دائمة من البنوك عند الضرورة .

3-2- الأوراق المالية الأخرى :

وتشمل هذه المجموعة من الأوراق المالية مجموعة الأسهم و السندات التي تصدرها المؤسسات و المشروعات غير الحكومية المختلفة .

1 المرجع نفسه ، ص 262.

2 رضا صاحب ابو احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

3 عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره ، ص 428.

4 خالد و هيب الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 261.

4- القروض و السلف:

تعتبر القروض الشطر الأعظم من أصول البنك توفيراً للأرباح، و إن كانت لا تتمتع بسيولة عالية، ان تعذر تحويل القروض و السلف إلى نقود قبل أن يحين ميعاد استحقاقها و احتمالات تعرضها إلى عدم سداد قيمة القروض مع فوائدها جعل البنوك تفضل الاستثمار في القروض قصيرة الأجل¹.

5-صكوك و سحبوات قيد التحصيل :

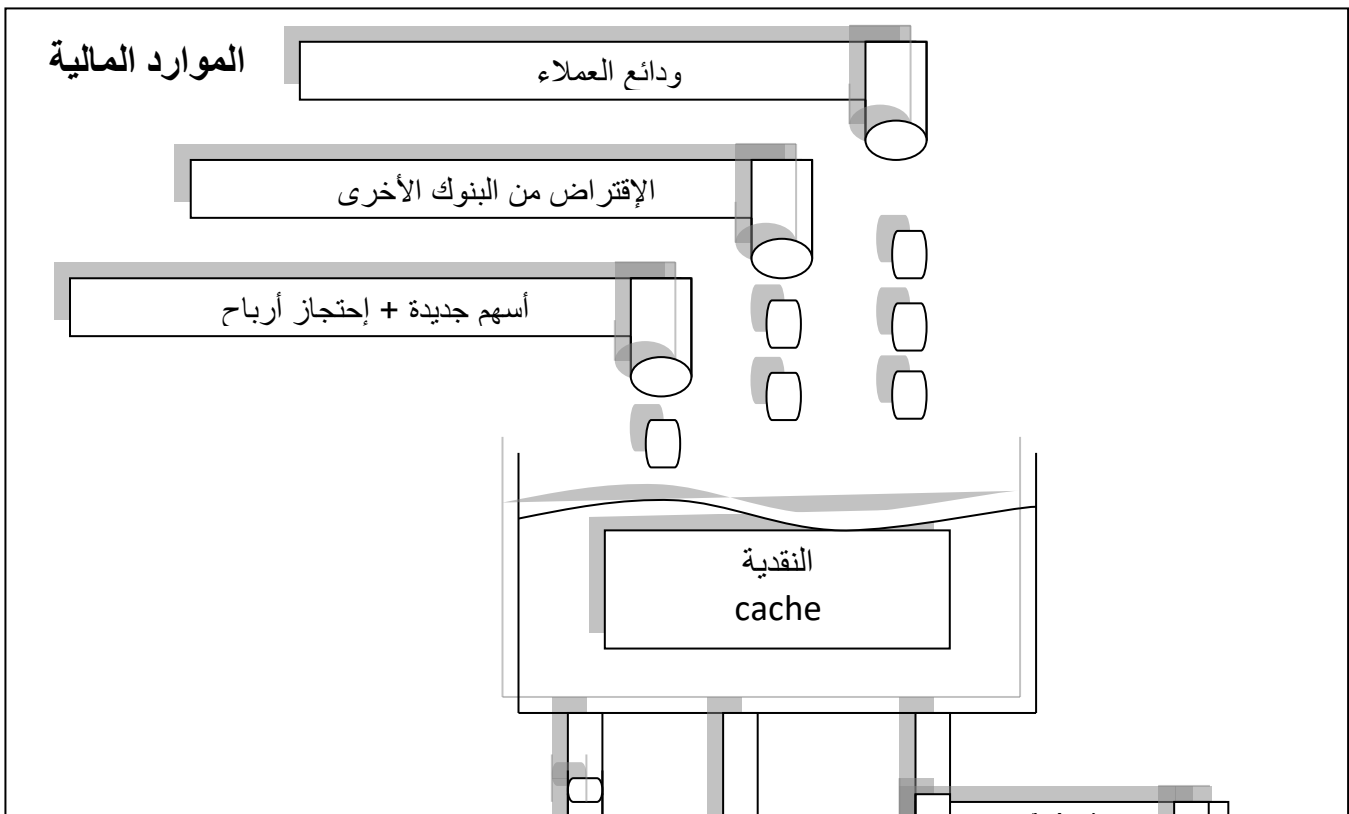
حيث عندما يودع احد المودعين في حسابه صكوكا مسحوبة على بنك أخر تمنحه بعض البنوك تسهيلات بان تسجل له قيمة الصك في حسابه الجاري و تضع هذه القيمة تحت تصرفه فوراً و تكون البنوك بذلك قد أقرضت المودع قيمة الصك للفترة الزمنية التي ستقضي بين إيداع الصك و تحصيل قيمته².

6-العقارات و الموجودات الأخرى:

إن البنوك لا تفضل الاستثمار في الموجودات الثابتة إلا في حدود حاجتها للقيام بالأعمال البنكية المعتادة و تتألف أهم الموجودات الثابتة التي تستثمر فيها البنوك أموالها و هي : الأبنية ، الأثاث ، السيارات .

و يمكن حصر موارد و استخدامات البنوك في الشكل التالي :

الشكل رقم (6-1): موارد و استخدامات البنوك



المصدر: من اعداد الطالبتين.

تتضمن الميزانية العمومية لأي بنك جانبين :

الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات أو استخدامات أموال البنك والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات (أو مصادر أموال البنك). وتظهر الأصول في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول في الميزانية العمومية حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة وهكذا أما الخصوم فتظهر حسب كلفتها و حجمها. ويمكن تصوير ميزانية عمومية مبسطة لبنك كما في الجدول التالي :

الموجودات	المبالغ	المطلوبات	المبالغ
1- الأرصدة النقدية الجاهزة -نقد في الصندوق -أرصدة لدى المصارف الأخرى -أرصدة سائلة أخرى	***	1-الودائع -ودائع تحت الطلب -ودائع التوفير -ودائع لأجل	***
2-حفظالحوالات المخصصة -أذونات الخزينة -الأوراق التجارية المخصصة	***	2- الأموال المقترضة قصيرة الأجل -الإقتراض من البنوك الأخرى -الإقتراض من البنك المركزي	***
3-محفظة الأوراق الحكومية -سندات حكومية -أسهم و سندات غير حكومية	***	3-مصادر تمويل أخرى -التأمينات المختلفة -أرصدة و صكوك مستحقة الدفع - حسابات دائنة	***
4-قروض و سلف -قروض قصيرة الأجل -قروض طويلة الأجل -سلف	***	4-الأموال المقترضة طويلة الأجل -الإقتراض من سوق رأس المال	***

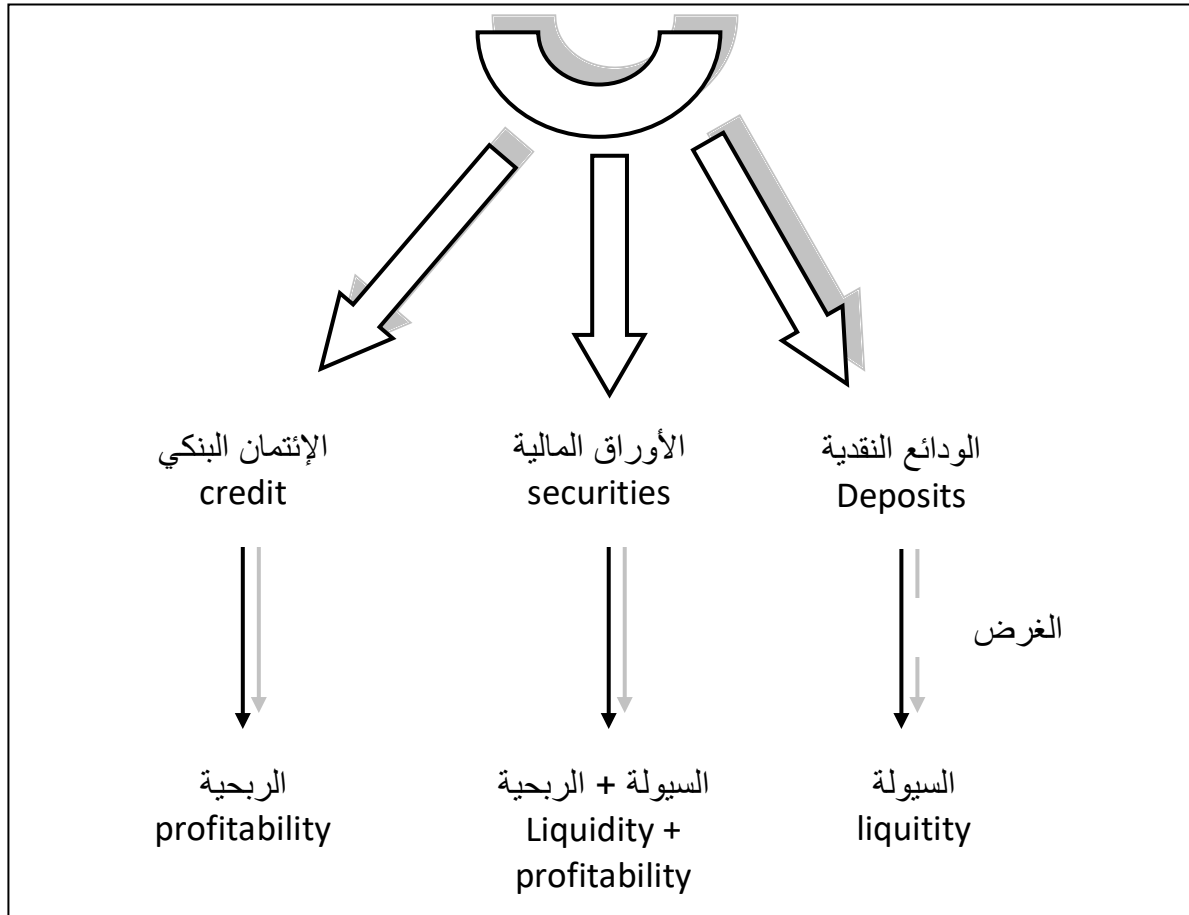
***	5- رأس المال الممتلك - رأس المال المدفوع - الإحتياطيات - الأرباح المحتجزة - المخصصات التقويمية	***	صكوك و مسحوبات قيد التحصيل 5- العقارات و الموجودات الأخرى - مباني و أثاث - موجودات أخرى
***	مجموع المطلوبات	***	مجموع الموجودات

الجدول رقم (3-1): الميزانية العمومية البنك.
المصدر: من إعداد الطالبتين .

ثالثا- الغرض الأساسي لأصول البنك :

توظف البنوك أصولها النقدية لتحقيق بعض أهدافها، والتي يمكن شرحها من خلال الشكل التالي¹:

الشكل رقم (7-1): الغرض من اصول البنك.



وتتمثل في أموال البنك المودعة لدى البنك المركزي أو البنوك الأخرى، بغرض أساسي هو توفير عامل السيولة والتي تشير إلى قدرة البنوك على تحويل الأصول إلى نقدية سائلة

1 طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 437-439.

في أسرع وقت ممكن وبسعر مقارب لثمن شرائها وتتوقع البنوك أن يكون الحجم اليومي لحركة الإيداعات متقارب مع حركة المسحوبات، لذا فهي عادة تحتفظ بنقدية سائلة في خزائنها تكفي لمواجهة المسحوبات العادية المتوقعة .

2- الأوراق المالية :

وتهدف البنوك من وراء استثمار مواردها المالية في هذا المجال تحقيق هدف الربحية والسيولة معاً، فالربحية يمكن تحقيقها من خلال العائد المادي الذي تدره الأوراق المالية، أما السيولة فيمكن تحقيقها من خلال التحويل السريع -نسبياً- لتلك الأوراق بواسطة بيعها لمواجهة أي نقص يواجه البنك وفي هذا الصدد، وبالطبع تأتي الأوراق المالية قصيرة الأجل على قمة الأصول التي يمكنها استفاء تلك المطالب.

3- الائتمان البنكي:

تسعى البنوك من خلال تقديم الائتمان إلى الربحية، إلا إن هذه الربحية تختلف تبعاً لطبيعة و نوع القروض الممنوحة.

المطلب الثالث: أهمية القروض البنكية و العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

أولاً- أهمية القروض البنكية :

تحتل القروض البنكية أهمية تبرز في كونه يمثل جانبا هاما من وظائف البنوك و يعد المحور الأساسي لعملها، كما أن الحاجة للقروض من طرف الأفراد و المؤسسات كبيرة جداً، و من هذا المنطلق فإن القروض تحقق الكثير من المزايا للمؤسسات المقترضة، و من أهمها:

- تحديد مستوى الدخل النقدي، فهناك علاقة طردية بين مستوى الدخل و معدل منح القروض فينخفض مستوى الدخل مع انخفاض معدل منح القروض بينما يرتفع مستوى الدخل مع ارتفاع معدل منح القرض¹.
- تعد القروض وسيلة ملائمة لنقل استعمال الأموال من شخص لآخر أي أنها وسيلة للتبادل بواسطة القروض يمكن تحويل مدخرات الأفراد و المنظمات إلى من يحتاج إليها.
- يمكن من خلال القروض توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسات لاستعمالها في الفرص الاقتصادية المختلفة ، و كذلك توسيع قاعدة الإنتاج التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة².
- يساعد الإقراض البنكي النقود القانونية في خلق قدرة من و سائل الدفع يتناسب حجماً و نوعاً مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- إن القروض تؤدي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة دون استعمالها بل عن طريق القروض يتم استثمار الأموال ليستفيد منها الأفراد و المنظمات وقت الحاجة.

1 سوزي عدلي ناشر ،مقدمة الاقتصاد النقدي و المصرفي ، منشورات الحفوقية ، الطبعة 1 ، مصر ، 2005 ، ص 127.
2 بوقموم محمد ،دور البنوك في تمويل الاستثمار ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، جامعة قلمة ، 2004 ، ص 75.

- تلعب القروض دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد المالية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج¹.

ثانيا-العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض :

يتعين على كل بنك رسم سياسة معينة للإقراض يثبت فيها اتجاهات و كيفية استخدام الأموال و

الأسس التي تبنى عليها قرارات الإقراض، و تعتبر السياسة الاقتصادية دالة تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها:

1-رأس المال :

و يكون ذلك لسببين مهمين :

-يستخدم رأس المال و احتياطه كحاجز واقى يمنع تسرب خسائر القروض و الودائع بالإضافة إلى زيادة حجم رأس المال و احتياطاته تساعد البنك في إطالة أجل قروضه نظرا لأن الودائع عرضة للسحب، بينما لا يسحب رأسمال البنك و احتياطاته طالما بقي البنك قائما.

-إن رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين و المقترضين البنك، مما يذكر بقدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية، و تكون قدرته لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى أكبر على سداد التزاماته.

2-الظروف الاقتصادية العامة :

كلما زاد الاستقرار الاقتصادي القومي، كذلك إقتصاد المنطقة التي يعمل فيها البنك أو التي تتركز فيها فروعها، كلما استطاع البنك أن يتساهل في قروضه قياسا بمواجهة للتقلبات الشديدة التي يصعب التنبؤ بها و التي تدعو للتحفظ في منح قروضه.

3-حاجات المنطقة التي يخدمها البنك :

بما أن البنوك مسؤولة على المشاركة في تطوير المنطقة التي تعمل فيها،وتلبية طلبات الاقتراض إلى التساهل في قروضها نوعا ما،لذا فإن سياسة الإقراض يجب أن تختلف تبعا لاختلاف المناطق، و حجم و نوعية النشاط بها.

4-سياسة البنك المركزي و السلطات النقدية :

في الغالب يلاحظ بأن البنك المركزي يتشدد عندما تكون طلبات الاقتراض على أشدها و يخفف قيوده في فترات الركود الاقتصادي حتى يخف الطلب، كما أن البنك المركزي يتبع مجموعة من أساليب الرقابة الكمية و النوعية المؤثرة على حجم و نوعية

1 أسامة محمد الفولي و زينب عوض الله ، مرجع سبق ذكره، مصر، 2005، ص 127.

الائتمان مثل التحكم في نسبة الاحتياط ، السيولة القانونية، سعر الفائدة و غير ذلك وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية للحكومة.

5-حجم الودائع و نوعيتها و طبيعتها :

إن الارتفاع المستمر في حجم الودائع يغري عادة البنك إلى زيادة توظيفها في الاقتراض و الاستثمار، و كلما كانت ودائع البنك مملوكة لعدد كبير من نوعيات العملاء، كلما زادت قدرة البنك في منح الائتمان طويل الأجل، بالإضافة إلى تواريخ استحقاق الودائع تؤثر في حجم و نوعية القروض لأن إدارة البنك عادة ما تسعى إلى مقابلة القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل .

6-احتياجات السيولة في الأجلين القصير و الطويل :

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأولوية التي يسعى البنك إلى تحقيقها.وإذا ما احتفظ البنك بالأموال سواء في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية،فإنه كذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.

7-متطلبات الربحية :

بما أن الربح من أهداف البنك، فإنه عامل مهم في رسم سياسة الإقراض، و بالتالي يجب على البنك تدعيم احتياطياته الثانوية و تقليل آجال استثماره خاصة إذا ما عزم على زيادة آجال قروضه فوق المعدل المعتاد، و هذا لمجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها

8-تكلفة الموارد :

على البنك أن يقوم بتوفير الموارد المالية التي سوف يتم إقراضها،وبالتالي يجب أن تكون تكلفة الموارد المالية أقل قدر المستطاع من العوائد على هذه القروض الممنوحة.وعليه فإن البنك ملزم بالمفاضلة بين الموارد المختلفة من حيث تكلفتها.

9-تنافس البنوك مع بعضها و مع المؤسسات المالية الأخرى:

كلما قلت المنافسة بين البنوك كلما قل تزامنها للحصول على العملاء وكلما مالت البنوك نحو التشدد في قروضها والعكس.

ثالثا-أهمية البنوك لنشاط المؤسسات :

تعد البنوك من أكثر الموردين أهمية بالنسبة للمؤسسات، فحتى في حالة ما إذا كان موقف المؤسسة المالي ايجابيا بشكل كبير، و بناءا عليه لا تحتاج هذه المؤسسة إلى تمويل

بنكي، فإنها ستكون في حاجة للحصول على بعض الخدمات البنكية مثل الحسابات الجارية، و تسهيلات السداد للموردين بما تشمل عليه من شيكات و طرق الكترونية لتحويل الأموال، و ترتيبات البطاقة الائتمانية و غيرها بالإضافة إلى ذلك، في حالة ما إذا أجرت هذه المؤسسة تعاملات دولية ، فإنها ستكون في حاجة إلى تحويل عملة أجنبية، لذلك فمعظم المؤسسات تحتاج إلى التمويل البنكي الذي يرفع من شأن و مكانة البنك الممول -أو البنوك الممولة للمؤسسة- ويجعله أحد الموردين الرئيسيين،ومن ثم فإنه دون تمويل،ما كانت هذه المؤسسات أدت عملها كما ينبغي¹.

خاتمة الفصل الأول

يعتبر النشاط الإنتاجي الدعامه التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لأنه منفذ خصب لتدعيم اقتصاديات الدول و احد مؤشرات قياس التقدم و الرقي و هو الأساس

1 برايان كول،التعاملات المالية للبنوك،ترجمة دار الفاروق، مصر ، ص 7.

الذي يبني عليه باقي القطاعات المجتمعية الأخرى اعتباره النشاط الذي يستثمر فيه الجزء الأكبر من رأس المال

و ترتبط المؤسسات الإنتاجية بالبنوك ارتباطا وثيقا باعتبار هذه الأخيرة مصدر تمويل أساسي لاحتياجاتها المالية في مختلف مراحل نموها الأمر الذي فرض عليها الاستعانة بالبنوك ضرورة حتمية لمواجهة الصعوبات و مد يد العون لها و مساعدتها في دورة حياتها الاقتصادية خاصة المراحل الأولى منها غير أن هذا الارتباط أو بالأحرى الحاجة الملحة لهذا المصدر التمويلي تخلق مجموعة من العقبات في تمويل القروض .

مقدمة الفصل الثاني

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومات في معالجة إشكالية التمويل و الاختلالات المالية المؤقتة أو الدائمة بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية من خلال التمويل البنكي إلا أن مشكلة التمويل مازالت مطروحة لهذا النوع من المؤسسات و في مختلف مراحل تطورها نظرا و التوسعية و هو ما يعطي إشارة ضمنية في نفس الوقت عن ارتفاع درجة الخطر الذي يعترض استمراريتها و يؤدي إلى نفور البنوك من تأكيد عوائده على المدى الطويل من جهة و قلة الأموال الخاصة التي عند استخدام الأموال المقترضة من جهة ثانية

و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

✓ مخاطر تمويل النشاط الإنتاجي

✓ سلوك البنوك حيال مخاطر النشاط الإنتاجي

المبحث الأول: مخاطر تمويل النشاط الإنتاجي

تتعدد مخاطر المؤسسات الإنتاجية تبعا لغرض إنشائها، و بالتالي تعدد مصادر الإخطار التي قد تنشأ جراء قيامها بنشاطها، بالإضافة الى ذلك فقد يؤدي التحيز لصالح مؤسسات على حساب مؤسسات أخرى إلى آثار قد تنعكس سلبا على هذا النوع من قطاع النشاط، و بالتالي تعدد أنواع قياس هذه المخاطر.

المطلب الاول: المخاطر التي تواجه المؤسسة الإنتاجية

وهي المخاطر التي تتعلق بمناخ نشاط المؤسسة الإنتاجية و يكون لهذه المخاطر تأثيرات كبيرة على المؤسسات الإنتاجية سواء كانت صغيرة أو كبيرة من أهم هذه المخاطر:

أولا- المخاطر الاقتصادية:

يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من المشكلات بحسب مصدرها ، و هما:

1-مشكلات اقتصادية خارجية:

و تتمثل في :

1-1- حالة الركود في النشاط الاقتصادي :

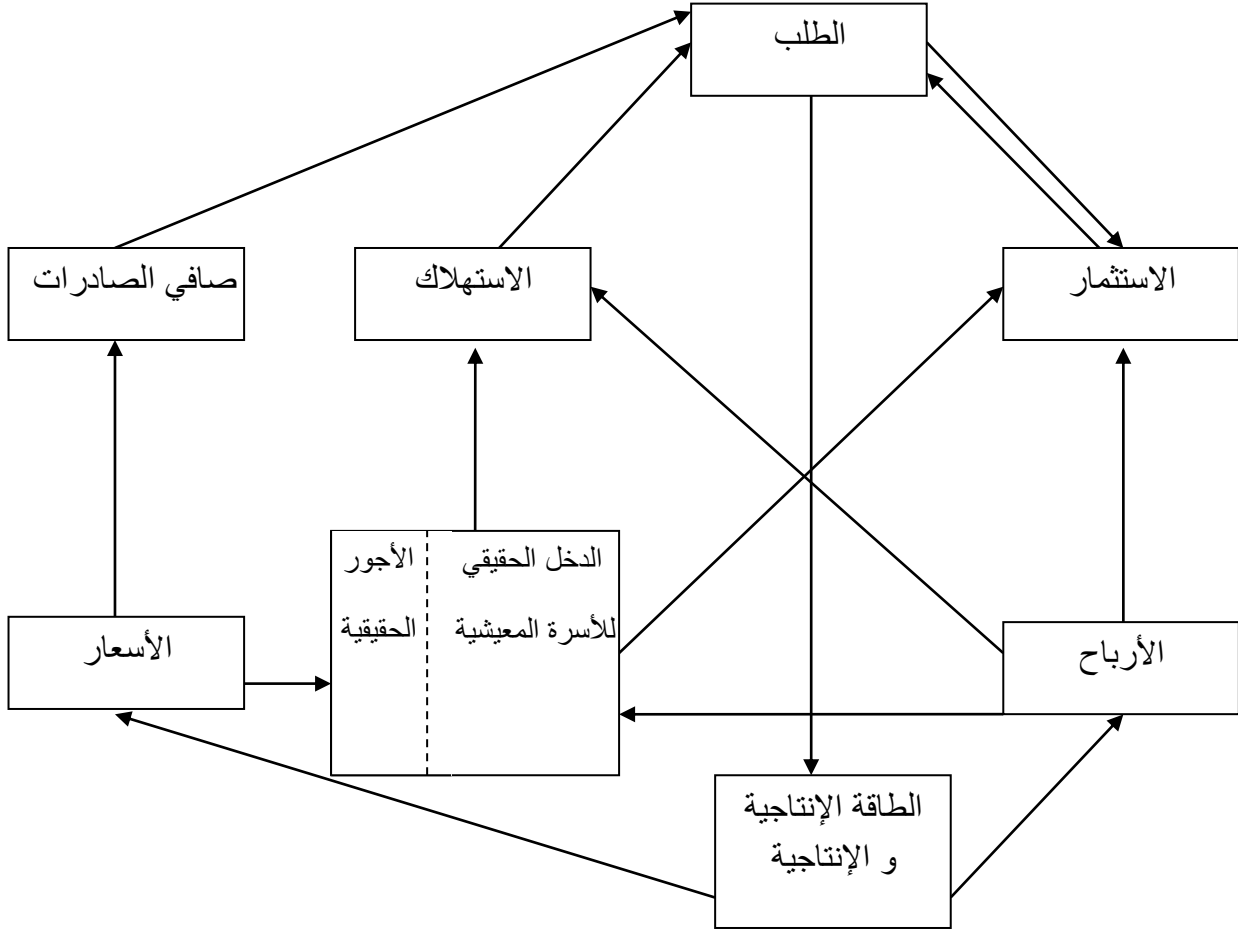
حيث يؤدي انخفاض الطلب على منتجات المؤسسات خاصة الصغيرة و ظهور فائض في الطاقات الإنتاجية ، بحيث تصبح المشكلة تلك المؤسسات هي كيفية تحقيق التوازن بين الطاقات الإنتاجية المتاحة في تلك

المؤسسات الإنتاجية و الطلب المنخفض على منتجاتها، كما أن تراكم المخزون لدى المؤسسات الإنتاجية . يضطرها إلى إجراء تخفيضات في أسعار منتجاتها، و تقليص إيراداتها و هوامش الربح التي تحققها و قد يصل الأمر إلى تحقيق عجز في السيولة النقدية للمؤسسة، يضطرها لتوقف عن سداد التزاماتها للجهات الدائنة، و هذا بدوره يترك آثار سلبية على المتعاملين مع المؤسسة، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات صغيرة أو كبيرة¹.

الشكل رقم (1-2): الروابط بين تنمية القدرات الإنتاجية و نمو الطلب .

1 فلاح خلف الربيعي، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، درنة، 2006، ص3.

عن الموقع : <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/8494/>



المصدر : أمانة الأونكتاد (مؤتمر التجارة و التنمية)، تقرير اقل البلدان نموا، جنيف، 2006، ص 101.

يستخلص من الشكل أن الطلب هو الذي يعمل على توليد الطاقة الإنتاجية و التي ينتج عنها بطبيعة الحال أرباح يتم استثمارها من جديد، بالإضافة إلى الدخل الحقيقي للعمال الذي يتم استهلاكه و الذي ينتج عنهما بطبيعة الحال (الاستثمار و الاستهلاك) الطلب، وهكذا تتكرر العملية باستمرار.

1-2- عدم التنافس بين المؤسسات و فجوة الإنتاجية بين المؤسسات الإنتاجية الصغيرة و الكبيرة :

حيث يؤدي إلى عدم تجانس أداء المؤسسات الإنتاجية، فالمؤسسات الكبيرة تكون عادة أكبر إنتاجية من المؤسسات الصغيرة، بمقياس إنتاجية اليد العاملة، وإنتاجية رأس المال والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج¹.

1-3- التحيز للمؤسسات الكبيرة ضد المؤسسات الصغيرة:

عدم استفادة المؤسسات الإنتاجية من بعض حوافز الاستثمار التي تقدم عادة للمؤسسات الإنتاجية الكبيرة كالإعفاءات الجمركية والضريبية، أو الحصول على أراضي

1 أمانة الانكتاد (مؤتمر التجارة و التنمية)، مرجع سابق ذكره، ص 323.

مجانية أو بأسعار منخفضة والحصول على الطاقة بأسعار منخفضة أو الحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة وغيرها¹.

1-4 -طبيعة الملكية:

تؤثر الملكية الأجنبية والتوجه التصديري للمؤسسات الإنتاجية تأثيرا كبيرا على التدابير المتعلقة بالإنتاجية ومعدلات الاستثمار ويتفوق أداء المؤسسات المملوكة لجهات أجنبية ومؤسسات التصدير عادة على أداء المؤسسات المملوكة لجهات محلية.

2- مخاطر اقتصادية داخلية :

وتتعلق بأمور تتصل بالمنشأة بذاتها وتنتج عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمنشأة، لذا فإن هذه المشكلات تختلف من منشأة لأخرى، وتشمل على :

1-2- ضعف دراسات الجدوى أو غيابها:

مما يجعل هذه المشروعات في موقف تمويلي أو إنتاجي ضعيف وغير متناسب مع متطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية العامة أو الإمكانيات المتاحة لأصحاب المؤسسات الإنتاجية كما أن هذه المؤسسات تقوم باستثمارات في المباني وشراء مخزون سلع كبير، دون تخطيط وتقدير للظروف الاقتصادية المستقبلية، وقد نتج عن هذه المشكلة، وجود طاقات إنتاجية عاطلة، وفشل كثير من هذه المشروعات وخروجها من السوق².

2-2- التكاليف المرتفعة:

نتيجة ضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة، و عدم تدفق المواد الأولية و صعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار.

2-3- انخفاض الإنتاجية:

و التي تتمثل في المصروفات و النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها المؤسسات الإنتاجية، مثل إيجار المباني، ارتفاع تكاليف المخزون لحبس رأس المال في بضائع راكدة، نتيجة لضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة و عدم

تدفق المواد الأولية وصعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار.

2-4- فراغ الوسط و عدم نمو دورة حياة المؤسسات :

1 عثمانى عياشة، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 3 .

2 شقوري نوري موسي و أسامة غرمي السلام، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار المسيرة، الطبعة 1، الاردن، 2009، ص 17.

يشير تعبير فراغ الوسط لآلى ضعف نمو المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم، و بالتالي لا تنمو دورة حياة المؤسسات بالشكل الطبيعي لسببين هما¹:

-إن مؤسسات القطاع الغير رسمي قلما تنمو لتصبح مؤسسات في القطاع الرسمي.

-إن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة لا تتحول على وجه العموم إلى فئة المؤسسات الأكبر حجماً.

كما أن المؤسسات الصغيرة تواجه مشكلة فيما يتعلق بالدخول إلى الأسواق، و بالتالي مستويات إنتاجيتها عن المتوسط و تفوق معدلات خروجها من الأسواق خروج المؤسسات الكبيرة.

ثانيا -المخاطر التسويقية:

وتتعلق هذه المشكلات بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة، بالإضافة إلى عوامل أخرى داخلية و تتمثل في:

1-مخاطر تسويقية خارجية :

ومن أهمها²:

- تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية نتيجة الجودة العالية التي تتميز بها المنتجات الأجنبية.
- المنافسة الشديدة مع المنتجات المستوردة، و عدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية.
- انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية.

2-مخاطر تسويقية داخلية :

تأتي من إهمال المؤسسات للجانب التسويقي في نشاطها، و تشمل³:

-ضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية و نقص المعلومات عن السوق بشكل عام و الدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص.

-نقص الكفاءات التسويقية ، و تشغيل أفراد غير مناسبين من حيث المؤهل و الخبرة النقص في الخبرة و المعرفة لدى إدارة المشروع بالمفهوم الحقيقي للتسويق ، و حصر مفهوم التسويق على أعمال البيع و التوزيع .

-عدم قدرة المؤسسات الصغيرة خاصة على إلزام التجار بأسعار معينة ، مما يؤدي إلى فوضى الأسعار في السوق.و التي تضر في النهاية بالمؤسسة.

1 أمانة الانكتاد(مؤتمر التجارة و التنمية)، مرجع سابق ذكره، ص 319.

2 فلاح خلف الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص4.

3 فلاح خلف الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص4.

ثالثا- المخاطر الإدارية :

وتعود إلى¹:

-انخفاض النوعية نتيجة عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات خاصة الناشئة منها بالمعلومات الفنية و الاقتصادية الخاصة بالخامات و الآلات و الجودة غالبا ما يؤدي إلى استخدام نوعيات رديئة من المواد الخام و معدات متقادمة و يقود ذلك إلى انخفاض مستوى كفاءة العملية الإنتاجية.

-مركزية اتخاذ القرارات، فغالبا ما يضطلع شخص واحد بمسئولية جميع المهام الإدارية مثل الإدارة العليا، والإنتاج والتمويل والتسويق.

-نقص القدرات والمهارات الإدارية حيث يسود نمط " المدير المالك غير المحترف " والذي تنقصه الخبرة الإدارية وأيضا يتميز بانخفاض المستوى التعليمي والتدريبي.

-عدم إتباع الأساليب والإجراءات الإدارية السليمة ، والالتجاء إلى الاجتهاد الشخصي ، كما تشمل هذه المشكلة الافتقار إلى نظم العمل المدروسة مثل نظم المحاسبة ، ونظم حساب التكلفة ، ونظم التشغيل السليمة.

-عشوائية اختيار العاملين وعدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف، بالإضافة إلى عدم إتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الإدارية.

-ضعف الثقة بين المدير والعاملين ، وما يترتب عليها من انخفاض مستوى أداء العاملين في المؤسسة.

-عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف، و يترتب على ذلك ظهور مخاطر منها.

المطلب الثاني : مصادر مخاطر المؤسسات الإنتاجية (المصادر الاقتصادية التشغيلية)

تعالج المخاطر الاقتصادية حالة عدم التأكد المحدقة بالمرودية الاقتصادية، أو بأرباحها التشغيلية المتولدة من إيرادها الرئيسي(رقم الأعمال). وفيما يلي سوف يتم استعراض قائمة بأهم المصادر المسببة للمخاطر التشغيلية.

أولا-تقلب رقم الأعمال تحت تأثير الدورات الإنتاجية وهيكل التكاليف:

1 عثمانى عياشة، مرجع سبق ذكره، ص 123 .

1-تقلب رقم الأعمال تحت تأثير الدورات الإنتاجية:

إن التغيير في الكميات المباعة له تأثير على ربحية المؤسسات الإنتاجية،بالإضافة إلى التكاليف الثابتة والتي تؤثر بدورها على الربحية.

فعلى سبيل المثال:إذا زادت كمية مبيعات المؤسسة الإنتاجية،فان المؤسسة تغطي صميم التكاليف الثابتة وتزداد ربحيتها،وفي المقابل إذا انخفضت كمية المبيعات فمن الممكن أن تكون المؤسسة غير قادرة على تغطية التكاليف الثابتة وتؤثر سلبا على ربحيتها.

وعليه فان المؤسسة التي تعمل في صناعة معينة تتأثر بشدة من جراء الوضع الاقتصادي وهو خطر كبير لان من المتوقع أن تختلف اختلافا كبيرا تبعا للدورات الاقتصادية كمياتها المباعة،والمؤسسة تتأثر مبيعاتها بنسبة التباين الاقتصادي لان الطلب على السلع يتقلب كثيرا باعتباره من ضروريات الدورات الاقتصادية¹.

2-هيكل التكاليف(متغير أو ثابت):

أكثر من ذلك إن المؤسسة لديها نسبة عالية من التكاليف خاصة التكاليف الثابتة الى التكاليف المتغيرة نسبيا،والربحية تعتبر أكثر تقلبا لان:

P:الربحية

R:العوائد(غير مؤكدة)

C:التكاليف(مؤكدة)

$$P = R - C$$

وعلى المؤسسة إذا أرادت أن تظل مربحة يجب أن تعمل على خفض التكاليف قدر المستطاع،بالإضافة إلى أن:

القدرة على التمويل الذاتي:الأرباح=الاستهلاكيات.

ومنه:



ثانيا-تقلب أسعار المخرجات والمدخلات:

1 شقوري نوري موسى وأسامة غرمي سلامة،مرجع سبق ذكره،ص64.

1- أسعار المخرجات:

إذا كانت أسعار المنتجات التي تقدمها المؤسسات الإنتاجية تختلف على نطاق واسع فإن إيراداتها و ربحيتها تختلف أيضا، فعلى سبيل المثال الشركات التي تستخرج النفط الخام و التي يشهد سعر برميل النفط تقلبات كثيرة على مر السنين، و عليه فإن المخاطر التشغيلية مرتفعة بالنسبة لهذه الشركات¹.

2-تقلب أسعار المدخلات :

تعتبر تكلفة المواد الأولية والعمالة وغيرها من المدخلات، تكاليف تتحملها المؤسسة لإنتاج المنتج، وأي زيادة في هذه التكاليف له تأثير سلبي على ربحية هذه المؤسسات في حين أن الانخفاض له تأثير ايجابي، والمؤسسات التي تكاليفها مرتفعة، تجعلها عرضة لتقلبات عالية، تتحمل أثرها مخاطر عالية نتيجة الاستغلال².

ثالثا- وزن المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه ومدى التنوع في منتجاتها

1-وزن المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه:

ويمكن معرفة وزن المؤسسة في السوق من خلال طرح مجموعة من الأسئلة أهمها.

-هل المؤسسة تستطيع السيطرة بسهولة على حصتها في السوق أم أنها عرضة لفقدانها بسهولة؟

-هل تستطيع المؤسسة السيطرة على أسعار بيع منتجاتها؟ وهل يمكنها التفاوض مع الموردين على تكلفة المواد الخام؟

وأي مؤسسة تنشط في السوق تكون في إحدى الأوضاع التالية: الاحتكار، احتكار القلة أو المنافسة الكاملة. ويجب على هذه المؤسسات إن تكون لديها سيطرة كبيرة على بيئتها وذلك لتخفيض مخاطر التشغيل قدر المستطاع.

2-مدى تنوع المؤسسة في منتجاتها:

هل هذه المؤسسة تباع منتج واحد أو مجموعة من المنتجات؟

والمؤسسات الأكثر تنوعا سوف تتأثر أقل من التغيرات التي تحدث في قطاع معين، وبالتالي يسبب التنوع في تقليل المخاطر التشغيلية وهو تكلفة أكثر استقرارا.

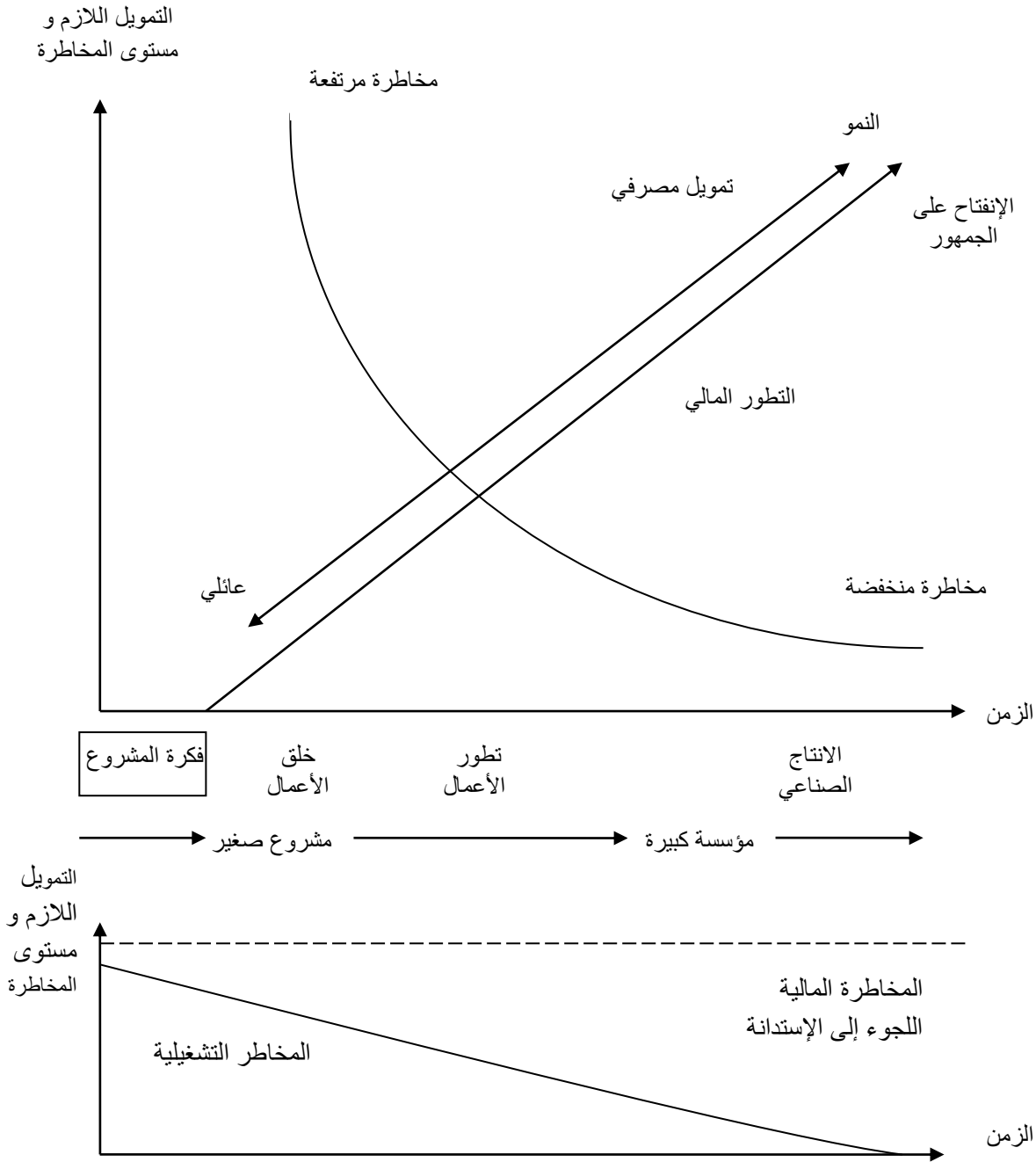
رابعا-المرحلة التي تتواجد فيها المؤسسة الإنتاجية من دورة حياتها :

1 سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مركز السكندرية، مصر، 2006، ص 298.
2 إبراهيم طلعت، النظام الاقتصادي ومواجهة المشكلة الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص92.

إذا كانت المؤسسة الإنتاجية في مرحلة النضج فإنها تقوم بتأسيس مكانتها في السوق، بالإضافة إلى إن ربحيتها مستقرة خاصة إذا كان المنتج يلبي حاجات أساسية (مثل المواد الغذائية) وفي هذا الوقت يكون الطلب ثابت والمخاطر التشغيلية منخفضة نسبياً، أما إذا كان المنتج يلبي حاجة جيدة (وعلى الرغم من أنها دائمة أو شبه دائمة)، فإن الطلب سوف يحال إلى التقلب مع تغيير الدورات الاقتصادية والمخاطر التشغيلية تكون عالية.

وإذا كانت المؤسسة في مرحلة التقديم أو النمو، فليس من المتوقع إن تكون قد انشأت موقعها، وعوائدها وإرباحها تختلف اختلافاً كبيراً والمخاطر التشغيلية مرتفعة حتى ولو كانت هذه المؤسسة في مرحلة النمو وتبيع سلعة دائمة والطلب عليها مرتفع جداً وعدم تأثرها بالدورات الاقتصادية فإن هذه المخاطر التشغيلية تبقى مرتفعة.

منحنى بياني رقم (2-2): دورة النمو المالي للمؤسسات .



المصدر: فلاح خلف الربيعي، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، درنة، 2006، ص11.

عن الموقع : <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/8494/>

من المنحنى السابق نلاحظ بان المؤسسات الاقتصادية لديها مخاطر تشغيلية مرتفعة في بداية نشاطها، بينما المخاطر المالية تكون ضعيفة نسبياً،

ومع مرور الزمن تتناقص المخاطر التشغيلية تدريجياً بفعل وفورات الحجم (كلما زاد حجم النشاط كلما ابتعدت المؤسسة عن عتبة المردودية وزاد هامش الأمان). وفي المقابل تزداد المخاطر المالية (مخاطر الاستدانة) بنفس الوتيرة تقريباً، بفعل التوسع في الاستدانة و

التي تصبح متاحة في المراحل المتقدمة من حياة المؤسسة عكس ما كانت عليه في مرحلة النشأة.

وهذه القائمة من مصادر المخاطر يمكن تقسيمها إلى نوعين:

مصادر ذات الطابع النوعي والتي تتمثل في وزن المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه، مدى تنوع المنتجات والمرحلة التي تتواجد فيها المؤسسة من دورة حياتها، بينما المصادر الأخرى هي مصادر ذات طابع كمي.

المطلب الثالث: أثار إقصاء النشاط الإنتاجي

تؤثر البنوك في نمط النشاط الاقتصادي بالطريقة التي توزع بها مواردها المالية على مختلف فئات المقترضين وعلى الأنشطة الاقتصادية، وفقا لأهدافهم واستراتيجياتهم غير أن اختياراتهم لا تحقق بالضرورة أفضل مصالح الاقتصاد بأكمله.

أولا- أثار الإقصاء الناجم عن الائتماء المقدم للقطاع العام بدل القطاع الخاص:

إن حجم الاستثمارات التي تتركز في القطاع العام بدل القطاع الخاص مازالت محدودة في حين أن حجما كبيرا من القروض البنكية التي تمنح للمؤسسات مازالت تعتمد على المشروعات التي تقوم بها الحكومة، و عليه فإن مستويات السيولة العالية لدى القطاع البنكي من جهة و ضعف مستوى الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من جهة أخرى يوضحان شرك ضعف الوساطة المالية الذي تقع فيه العديد من الحكومات¹

و مشكلة تقييد الائتمان في بيئة محررة و أكثر ارتباطا بالنظام البنكي نفسه، و هي ناشئة عن شعور البنوك القوية بالمخاطر و عجزهم عن التصدي لمشكلة العلاقة بين الموكيل و الوكيل أكثر من كونها ناشئة عن أثار الإقصاء الناجم عن الائتمان المقدم إلى القطاع العام في حد ذاته، كما أن تقليل الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع العام أو تقليل الاشتراطات الخاصة باحتياجات البنوك كافيان لتحفيز تقديم الائتمان البنكي إلى القطاع الخاص، و النظم المالية السيئة الإدارة تستثمر البنوك في سندات حكومية قليلة الربحية و لكنها خالية من المخاطر، كوسيلة للحد من فائض السيولة بدلا من إقراض القطاع الخاص².

ثانيا- أثار الإقصاء الناجم عن الائتمان المقدم للمؤسسات الكبيرة بدل الصغيرة و المتوسطة:

يذكر أن البنوك ليست على استعداد لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصة الإنتاجية منها، ويعكس عرض الائتمان الكبير المقدم إلى حجم صغير من المقرضين قوة شعور المصارف القوية بالمخاطر، و تفضيلها لإقراض عدد قليل من المؤسسات و تحديدا تلك الموجودة في قمة السوق، بدلا من توسيع نطاق القروض ليستعمل زبائن جدد لكنهم أقل شهرة، أو بمعنى آخر يعتقد أن إقراضهم ينطوي على مخاطر كبيرة.

1 محمد محمد يوسف، إعادة هيكلة و خصخصة المؤسسات المالية، المنظمة العربية الإدارية، مصر، 2007، ص 160.

2 أمانة الأونكتاد (مؤتمر التجارة و التنمية)، مرجع سبق ذكره، ص 340-341.

ونظرا لارتفاع تكاليف التجهيزات الإدارية و الرصد و مخاطر التخلف عن الدفع فإن المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم، والتي لاتعجز غالبا من تقديم الضمان اللازم، تعتبر عالية التكلفة، ويقوم النظام البنكي بتهميشها بكل بساطة، وتؤثر فجوة الائتمان الدائمة التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم تأثيرا هاما على تنمية القطاع الخاص و ذلك لسبب هام لفراغ الوسط، ويرجح أن يكون التحرير المالي قد أوجد شكلا جديدا من تقييد الائتمان، لا يستند إلى تحديد القطاعات ذات الأولوية، بل يستند بالأحرى إلى معايير الربحية في الأجل القصير التي تفرضها مجموعة كبيرة من الجهات التي تقدم الإئتمانات¹.

ثالثا- أثر الإقصاء الناجم عن الإئتمان المقدم للصناعة و التجارة بدل الفلاحة:

ومن المعروف أن أسواق الائتمان التي تخدم صغار المزارعين، المشاريع الصغيرة تعاني بصورة اكبر من أوجه القصور المتعلقة بالمعلومات نظرا لإحجام غالبية البنوك عن منحهم إئتمانات، و تتضمن التجارة و الصناعة الجزء الأكبر من الائتمان المحلي على غرار الائتمان المقدم إلى قطاع الزراعة مثل صغار المزارعين محدودا.

كما أن الاقتراض البنكي للقطاع الخاص راكدا مما يحد من رأس المال العامل والاستثمارات المنتجة خاصة في الزراعة، وإضافة لذلك فإن البنوك تقرض أساسا شركات الإستيراد والتصدير والحكومة وتتلقى الزراعة التي تستخدمه غالبية القوى العاملة نسبة ضئيلة و متناقصة من إقراض البنوك، ومن المستبعد أن تتمكن البنوك بمفردها من الاضطلاع بدور قيادي في دعم الاستثمار المنتج، ومع ذلك ينبغي أن تكون البنوك التي تدعم الاستثمار المنتج و التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل بدلا من تحبيذ الربحية القصيرة الأجل، وذلك في بيئة تتميز بقوى حقوق الدائنين².

المطلب الرابع : أدوات قياس المخاطر

تتعدد أدوات قياس المخاطر، و أهمها:

أولا-النسب المالية :

والتي يمكن تقسيمها إلى:

1-نسب السيولة:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماته الجارية، و تتكون من:

1-1-نسبة التداول:

هذه النسبة هي مؤشر جوهرى لمقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية بسرعة و بدون صعوبات³.

و هي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة و تحسب باستخدام بيانات المركز المالي للشركة⁴.

1 أمانة الأونكتاد (مؤتمر التجارة و التنمية)، مرجع سبق ذكره، ص 344.

2 جاكوب كريستين، أصول قابلة للتعامل المصرفي، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 43 العدد 4، ديسمبر 2006، ص 18.

3 سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 232.

4 عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة التداول}$$

1-2-نسبة السيولة السريعة:

هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة حيث لا تأخذ بعين الاعتبار الذمم و المخزون السلعي و تقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية.

إذا كانت هذه النسبة 1 فوضع المؤسسة جيد و إن كانت أقل من 1 فهذا يعني تحصيل جزء من الذم أو بيع بعض المخزون السلعي حتى تتمكن المؤسسة من سداد كل إلتزاماتها الجارية¹.

$$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1-3-نسبة السيولة القطعية أو النقدية المباشرة:

تستعمل في قياس سيولة المؤسسة من خلال النقدية المتوفرة لديها سواء كانت في الصندوق أو في حسابها لدى البنوك و غيرها².

$$\frac{\text{النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1-4-صافي رأس المال

ويعبر عن مدى هامش الأمان المتاح للديوان قصيرة الأجل وعلى قدرة المشروع على تمويل عملياته الجارية³.

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2-نسب النشاط:

تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول و مدى قدرتها في استخدام الأمثل لهذه الأصول.

2-1-معدل دوران المخزون:

1 سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 234.
2 عبد الستار الصياح و سعود العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة 3، الأردن، 2007، ص 59.
3 عبد الحليم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة 3، الاردن، 2006، ص 194.

يقيس هذا المعدل عدد مرات التي يتداول فيها المخزون داخل المؤسسة و من ثم يتحول إلى مبيعات 1، و كلما

كان هذا المعدل منخفض فإن ذلك قد يعني أن المؤسسة تحتفظ بمخزون من البضاعة الراكدة و غير المطلوبة².

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

معدل دوران الموجودات

تستعمل لقياس كفاءة الإدارة و فعالية أدائها في استغلال و استخدام الموجودات الثابتة في خلق المبيعات حيث أنه : كلما زادت مرات الدوران أي مرات استخدام الموجودات الثابتة في خلق المبيعات، قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت كفاءة الإدارة³.

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}}$$

2-2- معدل دوران الموجودات المتداولة:

إن الموجودات المتداولة التي تقيس بحركتها حركة الدورة التشغيلية للمؤسسة، فعدد مرات الدوران يعبر عن كفاءة الأداء في استغلال الموجودات المتداولة في خلق المبيعات و منه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الموجودات المتداولة في خلق المبيعات و انخفاض معدل الدوران يعكس ضعفا في استغلال الموجودات المتداولة في خلق المبيعات⁴.

ثانيا-الرفع التشغيلي و الرفع المالي :

1-الرفع التشغيلي:

تعرف درجة الرفع التشغيلي بأنها النسبة المئوية للتغيير في الدخل التشغيلي الناتج عن نسبة مئوية للتغيير في عدد الوحدات المباعة، و يعرف الدخل التشغيلي هنا بأنه الربح قبل الفائدة و الضريبة¹.

$$\frac{\text{النسبة المئوية للتغيير في الدخل التشغيلي}}{\text{النسبة المئوية للتغيير في المبيعات}}$$

1 عبد الستار الصياح، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2 سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 234.

3 حمزه محمود الزبيدي، التحليل المالي، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة 2، 2011، ص 157، 158.

4 نفس المرجع، ص 159، 160.

2-الرفع المالي:

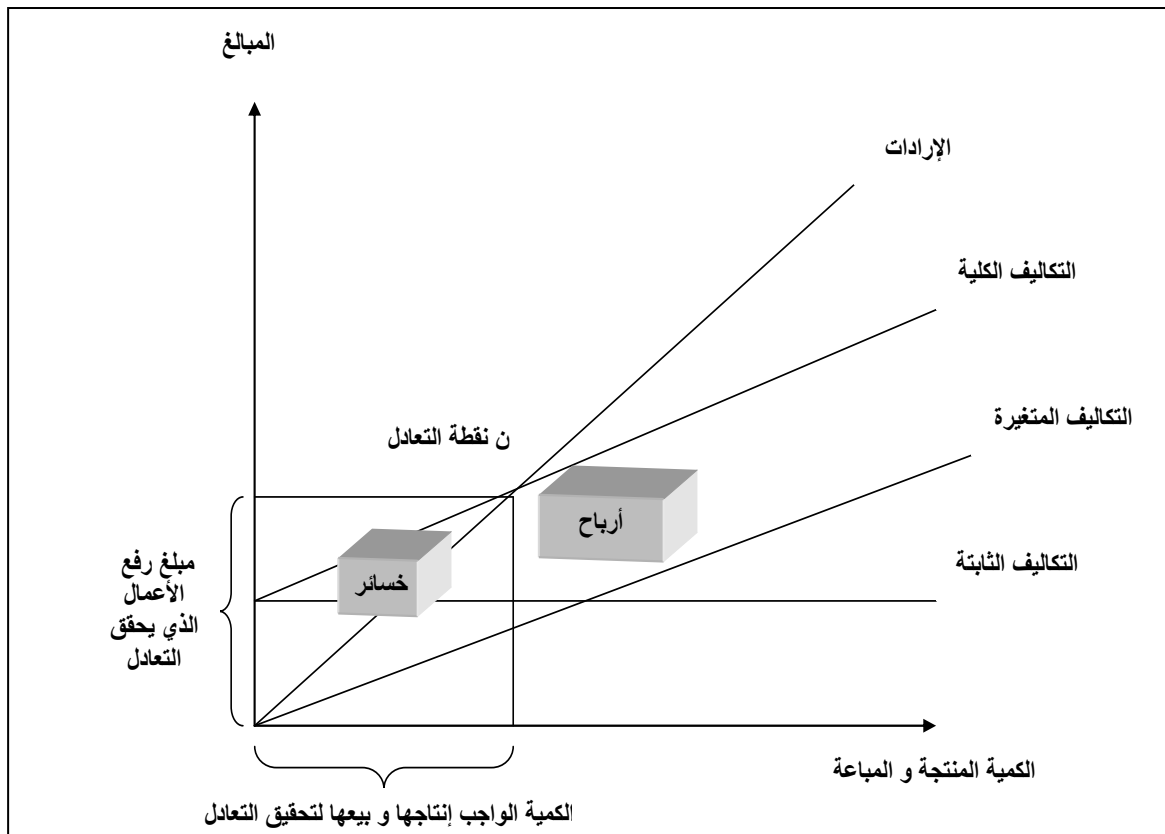
يعرف الرفع المالي بأنه النسبة المئوية للتغير في الأرباح الصافية الناتج عن نسبة مئوية للتغير في الربح التشغيلي، و ذلك نتيجة استخدام المؤسسة لأموال الغير (الاقتراض) في عمليات المؤسسة من أجل تمويل الاحتياجات المالية، وهو ما يترتب عنه نشوء تكلفة ثابتة مالية تسبب خطر الاستدانة. و تزداد درجة الرفع المالي كلما ازدادت اعتماد المؤسسة على الاقتراض لتمويل رأسمالها المستثمر من أجل تحقيق دخل مرتفع لأصحاب المؤسسة أو مساهميها¹.

صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و قبل أرباح الأسهم الممتازة
صافي الربح التشغيلي بعد الفوائد و أرباح الأسهم الممتازة

ثالثا- عتبة المردودية (نقطة التعادل):

تعرف بأنها النقطة التي تساوي عندها الإيرادات الكلية للمؤسسة بالتكاليف الكلية و عند هذه النقطة فإن المؤسسة لا تحقق ربحا و لا خسارة . فإذا زاد حجم المبيعات عند هذا الحجم فإن الشركة تكون بذلك في طور تحقيق الأرباح، أما إذا انخفض حجم المبيعات عن هذه النقطة فإن الشركة تكون لا تزال في مرحلة تحقيق الخسارة². ويمكن إيجاد نقطة التعامل من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم(2-3):نقطة التعادل.



المصدر : خالص ماني صالح، رقابة التسويق للمؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 151.

من خلال المنحنى نلاحظ أن المساحة المحصورة بين نقطة الصفر و نقطة التعادل (ن) و خط التكاليف التي تتحملها المؤسسة و التي لم تستطع تغطيتها و هي تمثل خسائر بالنسبة للمؤسسة.
المساحة المحصورة بين نقطة التعادل و خط التكاليف الكلية و خط الإيرادات الكلية فإنها تمثل أرباح المؤسسة.

المبحث الثاني: سلوك البنوك في مواجهة مخاطر تمويل النشاط الإنتاجي

عندما يقدم البنك على منح قروض لتمويل الاستثمار فان طبيعة المخاطر تتغير ذلك إن تمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أموال البنك لفترات أطول يجهل نسبيا ما سوف يحدث أثنائها وتماشيا مع هذه الاعتبارات فانه يقوم بقراءة مالية لحالة المؤسسة الإنتاجية، وذلك من خلال دراسة الجدارة الائتمانية.

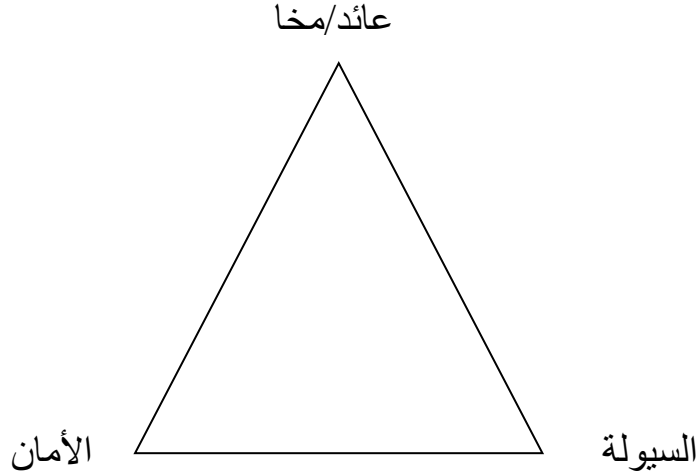
المطلب الأول: الأهداف الاستثمارية للبنك و الاعتبارات التي تحد من إقراضه للمؤسسات الإنتاجية

أولا- الأهداف الاستثمارية للبنك وتأثيرها على تمويل النشاط الإنتاجي:

العلاقة التي تربط بين السيولة – الربحية – الأمان:

يتعرض البنك إلى درجة من المخاطر تتغير ارتفاعا و انخفاضاً وفق منهج التشغيل الذي يستخدمه، فعند تعرض البنك للمخاطر يجب عليه أن يكون مستعدا لمواجهة أي خسائر محتملة، و هذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك من أمن أمواله.

إن هذه التشابكات ساعدت في توفير عدد من السمات أصبحت من خصائص البنوك وهي السيولة، الربحية والأمان (الملاءة)، وقد شكلت هذه السمات الثلاثة هرما متساوي الأضلاع، جعلت إدارة البنك توازن في نشاطاتها من خلال مراعاة هذه السمات رغم ما يعتري هذه السمات من تعارض شديد بسبب التعارض في المصالح:



المصدر: من إعداد الطالبتين.

فالربحية لا تتحقق إلا من خلال توجيه الائتمان نحو المجالات الأكثر خطورة و الأطول زمنا، والأكثر تنوعا، التي تنحصر بين أنواع الائتمان تحت الطلب إلى الائتمان المقدم لرهن العقار، أما السيولة فهي ترتبط بمدى قدرة إدارة الائتمان في ضمان طلبات العملاء، لذلك فهي قيد على الربحية، أما الأمان الذي ينشأ عن قدرة البنك بشكل عام في دعم ثقة المودعين لديه لكي يتمكن من جذب المزيد من الأموال لتأمين حاجة إدارة الائتمان في سد طلبات العملاء.

1- العلاقة المتبادلة بين الربحية و السيولة :

إذا زاد صافي رأس المال العامل فإن المخاطرة تزداد، أي أن العلاقة تبين صافي رأس المال العامل و السيولة و المخاطرة تتخلص في أن زيادة رأس المال العامل أو زيادة السيولة يؤدي إلى نقص في مستوى المخاطر، و عليه فإن مقدار صافي رأس المال ذو تأثير مباشر على مستوى الربحية و المخاطرة في المنشأة، و لأجل تقييم العلاقة المتبادلة المرتبطة بمستوى صافي رأس المال العامل فلا بد من وضع بعض الافتراضات الواقعية مثل¹:

-التحليل يدور حول إحدى المنشآت الصناعية.

-ربحية الموجودات الثابتة أكثر من ربحية الموجودات المتداولة.

-تكلفة التمويل قصير الأجل أقل من تكلفة التمويل طويل الأجل.

1-1- أثر مستوى الموجودات المتداولة على العلاقة التبادلية بين الربحية و المخاطرة:

¹ عبد الستار الصياح، مرجع سبق ذكره، ص 130-135.

و يمكن بيان هذا الأثر من خلال نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات حيث تظهر الأهمية النسبية للموجودات المتداولة زيادة أو نقصان.

الموجودات = الموجودات الثابتة + الموجودات المتداولة

1-1-1-1 أثر زيادة النسبة:

إذا زادت نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات ينتج عن ذلك نقص في الربحية حيث يفترض أن ربحية الموجودات المتداولة أقل من ربحية الموجودات الثابتة وانخفاض في مستوى المخاطر بسبب الزيادة في صافي رأس المال العامل.

2-العلاقة بين المخاطرة و الربحية :

بفعل الصعوبات التي قد تواجه المصرف عند الحاجة إلى السيولة للحصول عليها بكلفة معقولة سواء عن طريق تصفية بعض الموجودات أو الاقتراض من السوق، حيث تتعرض البنوك إلى مخاطر متنوعة، و تحظى هذه المخاطر كما تحظى وسائل تداركها بالاهتمام الواسع من قبل البنوك و السلطات الرقابية، كما و أن لجنة بازل للرقابة البنكية من خلال تعديل الاتفاق حول كفاية رأس المال و من خلال التوصيات التي رفعتها عبر الوثائق التي أصدرتها تبعا، دفعت بقوة في هذا الاتجاه.

ومما سبق يتبين أن إدارة الائتمان داخل البنك متعارضة فيما بينها، إذ أن تحقيق الربحية، والرغبة في زيادتها و تعظيمها لا يتم إلا من خلال زيادة الائتمان المقدم من ناحية النوع، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة المخاطر، و العكس صحيح.

و عليه فإن المشكلة التي تواجه إدارة الائتمان في البنوك هي معالجة التعارض بين الربحية من جهة و بين السيولة و الأمان من جهة ثانية، لذلك فإن احتمال تعثر أو فشل إدارة الائتمان في قرارها الائتماني أو في نشاطها العام يتحدد إما بسبب قيامها بتقديم إئتمانات ذات درجات عالية من المخاطرة، أو عندما لا يتوفر لديها الأموال اللازمة لإيفاء طلبات العملاء مما يحدد من قرارها الائتماني.

ثانيا-الاعتبارات التي تحد من اقتراض البنوك للمؤسسات الإنتاجية :

تمتنع البنوك عن إقراض النشاط الإنتاجي لعدد من الأسباب أهمها :

1-التكاليف الإدارية العالية للصفقة : High Transaction Costs

تتميز التكاليف الإدارية المترتبة على إقراض المؤسسات الصغيرة بارتفاعها
عموماً، ويعود هذا الارتفاع¹:

1-1- من ناحية البنوك:

تعود إلى وجود تعمل مضاعفة الكلف الإدارية للصفقات و هي:

-تحمل المصارف لتكاليف جمع المعلومات، وتحليل الطلبات وتكاليف الرقابة على القروض،
والتي تكون مرتفعة في حالة النشاط الإنتاجي.

-أغلب النشاطات الإنتاجية تتوطن بعيداً عن المراكز الحضرية.

-قلة خبرة البنوك في التعامل مع النشاط الإنتاجي.

1-2- من ناحية المؤسسات:

تعود إلى:

-التكاليف الإدارية مرتفعة في حالة النشاط الإنتاجي كما أن المصروفات الإضافية التي
يتوجب سدادها من قبل المقترض تتميز بكونها مرتفعة وثابتة تقريباً ، بالإضافة إلى كونها
مستقلة عن حجم القرض.

-أن انخفاض تكاليف عقود الاقتراض في القطاع غير الرسمي تدفع النشاط الإنتاجي إلى
اللجوء إلى التمويل من هذا القطاع، بسبب عدم رسمية نشاطات هذا القطاع، كما أن الدائن
يكون في العادة على معرفة تامة بالمدين وهذا الأمر يسهل من تسريع اتخاذ القرارات، كما
تكون تكلفة الصفة منخفضة بسبب انخفاض التكاليف الإضافية التي يمكن أن يتحملها الدائن
غير الرسمي.

2- مشكلة عدم تماثل المعلومات Asymmetric information :

أن تحقق شرط التخصيص الكفاء للموارد بفعل قوى السوق يتطلب اشتراك جميع
المساهمين في سوق الائتمان بنفس المعلومات ذات العلاقة بعملية الائتمان و هذه الحالة ليست
هي السائدة عند تقديم القروض النشاط الإنتاجي، فمن ناحية تفتقر تلك النشاطات إلى وجود
المعلومات المالية والبيانات بمعايير قياسية موحدة،

بالإضافة إلى نقص معلومات المصرف عن النشاطات الطالبة للقروض، ومن ناحية ثانية نجد
أن معلومات المدين تكون دائماً أكثر من الدائن عن حجم المخاطر ومدى قابلية مشروعه على
النجاح وعن قدرته ورغبته في تسديد الدين في مواعيد الاستحقاق. والدائن يواجه ظروف عدم
التأكد هنا في حالتين.

1 فلاح خلف الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

-الأولى: في عدم معرفته بمعدلات العائد المتوقعة للمشروع الذي سيمول.

-الثانية: في عدم معرفته بمدى الاستقامة الأخلاقية للمقترض.

-كما أن حالة عدم التأكد ستزيد بزيادة مدة الاقتراض. وزيادة الصعوبات التي تواجه المقترض في إرسال

المعلومات حول مشروع له إلى الدائن، هذه الإشكاليات ستقود إلى زعزعة الثقة بالمدينين وتقديمهم تقديرات

منخفضة عند القيام بتقدير مخاطر التعثر في السداد.

3-التقدير العالي للمخاطر High Risk Perception

تميل البنوك إلى إصاق تهمة الخطر العالي بالنشاط الإنتاجي ولذا فأنها تمانع في تقديمها الائتمان

وتعود مشكلة المخاطر العالية التي ينطوي عليها إقراض النشاط الإنتاجي للأسباب التالية :

-تتميز النشاطات الإنتاجية في أغلب الأحيان بحدائثة عمرها الإنتاجي، والنقص في سجلها الائتماني.

بالإضافة إلى انخفاض كفاءتها التنظيمية، والنقص في أنظمتها المحاسبية وهذا الأمر سيصعب من مهمة وصولها إلى

المعلومات والتعويل على قدرتها على التسديد.

-تفتقر معظم البنوك إلى أرقام واقعية عن حجم القروض المرعبة للمؤسسات الصغيرة وتكاليفها.

-يمتلك أصحاب المؤسسات مهارات أقل من نظرائهم في البلدان الصناعية في أعمال المحاسبة و التسويق والإدارة.

-وجود النواقص في التشريعات والقوانين المنظمة لعقود الدين تصعب من مهمة الدائنين، وتدفعهم إلى زيادة

معدلات تقديرهم لمخاطر الدين.

4- النقص في الضمانات Lack of Collateral

الرهن هو أصل معين يعرضه المقترض على الدائن كضمان لتأمين التزامه بتسديد القرض، على أن يمنح

المقترض للدائن الحق بالاستيلاء على هذا الأصل وتصفيته (تحويله إلى أصول سائلة) لتغطية الدين حينما يخفق

المدين بإعادة دفع الدين وتستند البنوك في اتخاذ قرارات الإقراض على مدى توفر الرهن وعلى السمعة

المالية والمصدقية الائتمانية للمقترضين، وليس على المزايا الاقتصادية والمالية للمؤسسات المراد تمويله وهذا

يؤكد على أهمية عنصر الضمانات، وتحدد سياسة الاستثمار أنواع الرهون التي يمكن قبولها وكيفية تقييمها

وحدودها المالية. وأقوى أنواع الرهون هي الرهن العقاري ثم التخزين المباشر للسلعة موضع التمويل أو سلع

بديلة قابلة للتسويق هذا بالإضافة للضمان الشخص، الذي يعد أضعف أنواع الضمانات. ورغم أن الرهن أهم

عناصر التمويل في الدول النامية، إلا أنه يعد مصدراً ثانوياً في الدول المتقدمة، حيث تعطي المصارف الأولوية

للتدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة (أو إيرادات المؤسسة) وتظل مسألة توفير الرهون أحد أهم عقبات تمويل

المؤسسات. فأصحاب هذا النوع من المؤسسات غالباً ما يواجهون صعوبات في توفير الرهون اللازمة

للتمول المطلوب، حيث إن الرهون المصرفية مكلفة جداً وتكون تقريبا عند العملاء الرئيسيين للبنوك فقط.

إن عملية الاقتراض يجب ترتبط بالقيمة الحالية الصافية للإرباح المشروع، فهي التي تقرر مبلغ الائتمان الذي

يستحقه المقترض، إلا أن وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات، تجعل قرارات البنوك في الإقراض تستند

على حجم مبالغ الرهون المقدمة كضمانات، لكونها يمكن أن تساهم في تخفيض مخاطر الاقتراض. فمبلغ الرهن

ونوعية الأصول التي سيعرضها المقترض على البنوك، يمكن أن تعبر عن نوعية مشروعه ونيته في إعادة

السداد، وفي حالة التخلف عن السداد فإن الضمانات المقدمة ستتقدم للبنك الدائن امتياز مقارنة بالدائنين الآخرين .

المطلب الثاني: الخطوط الدفاعية للبنك في مواجهة المخاطر (التقييم الجيد لمخاطر الإقراض و ليس النفور منه)

أولاً- دراسة الجدارة الائتمانية (الممارسات السليمة في ادارة الائتمان المصرفي):

1-تقييم المخاطر:

1-1-اساليب السيطرة على المخاطر في مرحلة التفاوض:

1-1-1- الممارسات السليمة في إدارة الائتماء المصرفي (دراسة الجدارة الائتمانية)

تسعى إدارة الائتمان قبل إتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي سيتم التعرض لها عند منح الائتمان، وتحديد مصادر تلك المخاطر.

فالدراسة الائتمانية التي يستند عليها قرار منح الائتمان أو رفضه مرتبطة بدرجة كبيرة في نوعين من التحليل الائتماني، الأول يتمثل في التحليل النوعي والغاية منه تحديد مدى توافر الرغبة لدى العميل على تسديد التزاماته في مواعيدها وهي تقاس خارج القوائم المالية من جهة والثانية تتمثل في التحليل الكمي والغاية منه تحديد مدى توافر القدرة لدى العميل على تسديد هذه الالتزامات في مواعيدها وهي تقاس من خلال القوائم المالية من جهة أخرى

1-1-2-أساليب أخرى للسيطرة على المخاطر:

ا-الاستثمار المخصص:

هو عبارة عن أرصدة يتركها العميل لدى البنك كودائع إلى حين انتهاء السداد، و هذا الاستثمار المخصص يساعد البنك على السيطرة على المخاطر¹.

ب-الضمانات:

1 محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 199.

والمقصود بها الضمانات التي يمكن أن يقدمها لقاء الائتمان، فكلما كانت هذه الضمانات ذات قيمة و مواصفاتها ملائمة لمتطلبات الأمان في البنك كانت مخاطر منحه للائتمان أقل¹. و بالتالي فهي إجراء وقائي يؤمن البنك به نفسه ضد مخاطر المستقبل.

ج-التأمين:

يتطلب البنك من العميل أن يؤمن لصالح البنك ضد خطر عدم السداد لدى شركة تأمين بحث إذا لم يسدد العميل في تاريخ الإستحقاق، فإن البنك يحصل على التعويض المناسب من شركة التأمين²

1-2-1-أساليب السيطرة على المخاطر بعد منح الإئتمان³:

1-2-1- المتابعة " الرقابة ":

إن العلاقة القائمة بين الشركة المقترضة و بنك الإقراض لا تتوقف بمجرد أن يوقع البنك و المؤسسة العقد الخاص بالقرض و يتم سحب الأموال. فسوف تفرض عملية توثيق القرض بالتأكد على المؤسسة أن تقدم تقارير إلى البنك باستمرار حول مدى التقدم الذي أحرزته⁴. أي يجب أن يكون هناك نوع من الرقابة على النشاط الجاري و النشاط الإستثماري للوحدات الاقتصادية أثناء تنفيذ الخطة الاقتصادية، و ذلك لتحقيق من أن هذه الوحدات تقوم باستخدام الائتماء الممنوح لها في الأغراض التي منح من أجلها⁵.

1-2-2-ادارة القروض الغير عاملة:

1-2-2-1-معالجة الديون المتعثرة في الوقت المحدد:

إن الديون المتعثرة لها تأثير سلبي على البنوك من تراجعها في حجم الإيرادات الكلية للبنوك نتيجة تجنب العوائد على الديون المتعثرة بالإضافة إلى تكوين المخصصات اللازمة لمقابلتها، كما أن الديون المتعثرة تنقص من قدرة البنك في التوسيع في نشاطه التمويلي و منح تمويلات جديدة لعملاء جدد. لذلك يجب معالجتها في الوقت المحدد حتى لا تقع البنوك في هذه المشاكل كما يتطلب مشكلة علاج الديون المتعثرة وقت طويل و تكلفة كبيرة و هو ما يحد من قدرة البنك في جذب عملاء جدد لذا ينبغي معالجتها في الوقت المحدد لذلك.

ب-التصفية:

1 زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الإئتماء، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، 2008، ص

204.

2 محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

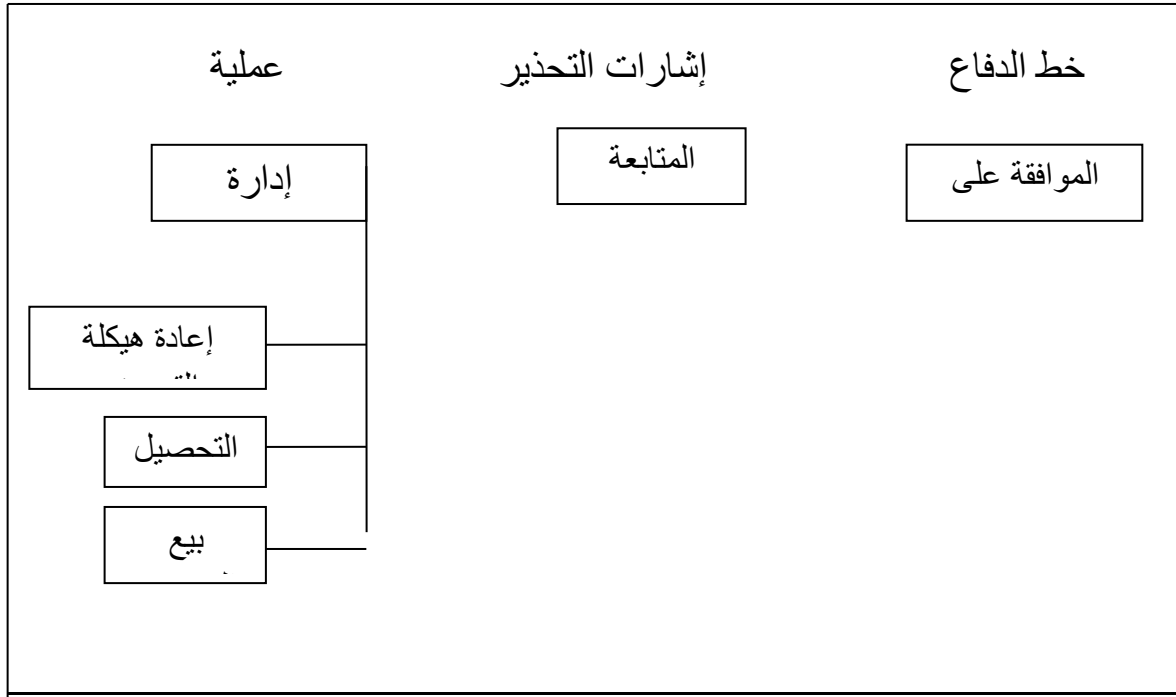
3 نفس المرجع، ص 229-234.

4براييل كويل، مرجع سبق ذكره، ص 141 .

5 زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

نلجأ للتصفية و ذلك للخروج بأقل الخسائر و إنقاذ ما يمكن إنقاذه و تكون التصفية الاختيارية جزء من أصول المؤسسة أو تصفية لكل الأصول مثل: التصفية الاختيارية بيع مخزون راكد أو قطعة أرض أو آلات غير منتجة أو تمثل زيادة غير مرغوب فيها في الطاقة الإنتاجية، وبالطبع فإن حصيلة البيع تستخدم في تخفيض المديونية.

الشكل رقم(6-2): يوضح إدارة القروض غير العاملة تمثل الخط الدفاعي الخير.



المصدر: دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ص 28.

2-تجنب التركيز الائتماني:

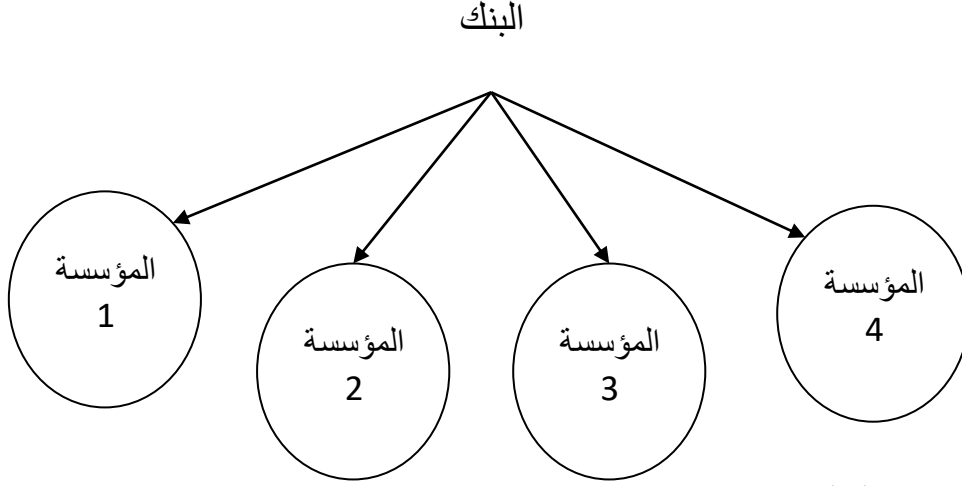
2-1-تنويع الخطر:

وذلك بتنويع كل من محفظة القروض او محفظة الاوراق المالية

2-1-1-تنويع الخطر من حيث تقديم الائتمان لعدة مؤسسات :

إن الهدف النهائي لأغلب البنوك هو تحقيق أكبر ربح ممكن الذي يكون الموجه الأساسي لنشاطه لذلك فإنه يراقب نفسه باستمرار حتى لا يقع في مخاطر التركيز الائتماني بل يسعى دائما إلى تنويع القروض و توزيعها على عدة أنشطة و مناطق جغرافية أي لا يتعامل مع عميل واحد أو صناعة واحدة و كذا يجب على البنك أن يقوم بالمتابعة الدورية للعناصر الساسية التي يمكن أن تؤثر على السداد لذلك النشاط أو القطاع، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (4-2):تنويع الخطر من طرف البنك.



المصدر : من إعداد الطالبين

1-2- تفتيت الخطر:

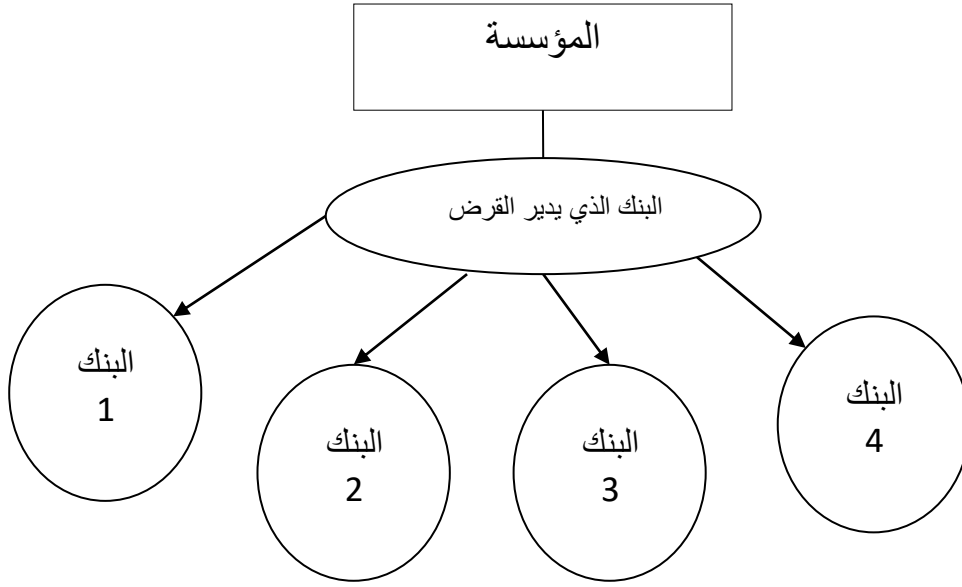
وتتمثل في :

1-1-2- القرض المشترك:

القرض المشترك هو عبارة عن قرض محدود الأجل يتم تقديمه لمقترض واحد من مجموعة بنوك فيقوم كل بنك باقتراض جزء من إجمالي المبلغ والبنوك المشكلة لهذا الإتحاد، لا تعد تابعة لبعضها البعض، بل هي بنوك مختلفة اجتمعت معا بغرض إتاحة مبلغ أصل القرض للمقترض 1 .

والشكل التالي يوضح كيفية تفتيت الخطر من خلال ادارة البنوك لعملية تقديم قرض مشترك و من ثم تفتيت الخطر الكلي الى مخاطر جزئية تتحملها مجموعة البنوك المشاركة كل على حدى.

الشكل (2-5):تفتيت الخطر من طرف المؤسسة



المصدر: من اعداد الطالبتين.

2-1-2- المشاركة الفعالة " تقديم رأس المال المخاطر ":

تقديم رأس المال المخاطر هو تمويل لمؤسسات ناشئة أو قائمة على أساس الابتكار و التي تكون فيها كل من درجة المجازفة و إمكانية الحصول على فوائد هامة للاستثمار مرتفعة المستوى و بالتالي فهو يقوم على مبدأ المشاركة في الارباح و الخسائر، يمكن أن يتحمل مورده رأس مال المخاطر كلياً أو جزئياً الخسارة في حالة فشل المشروع الممول.

3 - أساليب التخفيف/ الحد من مخاطر التركيز وفقا لمقررات بازل:

يمكن للبنوك تخفيف مخاطر التركيز باستخدام مجموعة من الأدوات و هي:

3-1-وضع حدود داخلية :

وضع نظام شامل للحدود الائتمانية تتضمن وضع حدود داخلية لتوظيفات البنك لدى العميل الواحد العملاء المرتبطين به بما يعكس درجة المخاطر المسموح بها والخاصة بمخاطر التركيز، على أن تتم المتابعة المستمرة لهذه الحدود ويمكن أن يضع البنك حدود للقطاع ، للدولة، و أنشطة البنك، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقوم البنوك بتحديد ومتابعة التوظيفات المرتبطة ببعضها البعض سواء كان ذلك في بنود داخل أو خارج الميزانية وأن تقوم بوضع حدود مناسبة لها¹.

3-2-إدارة المحافظ :

1 البنك المركزي المصري قطاع الرقابة و الإشراف وحدة تطبيق مقررات بازل 2، ورقة مناقشة بعنوان: مخاطر التركيز وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2 ، ص 6.

إن قيام البنك بإدارة ومتابعة المحافظ لديه بشكل نشط ومستمر وبما يمكنه من إجراء تعديلات في أنشطته الجديدة بغرض معالجة وتصويب أي تركيزات كبيرة قائمة بالفعل أو تجنب ما قد يظهر منها في المستقبل.

3-3-تحويل المخاطر:

يتم تحويل المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى طرف آخر باستخدام أسلوب منهجي، وذلك بطريقة مباشرة من خلال بيع الأصل (القرض) أو إجراء عملية توريق لجزء من محفظة القروض لديه. أو بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء عمليات تغطية مع أطراف أخرى.

4-3-الاحتفاظ برأس مال إضافي:

يمكن أن يحتفظ البنك برأس مال إضافي فوق الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب في إطار الدعامة الأولى من مقررات بازل¹.

المطلب الثاني: مبادئ الإقراض الجيد

تتجه البنوك نحو الاعتماد على مجموعة من المعايير و المبادئ في تقييم كل عملية ائتمانية و الغاية منها تحديد الجدارة الائتمانية و التخفيف من مخاطر الائتمان. وهناك عدد من النماذج التي تركز عليها إدارات الائتمان في البنوك للوصول إلى مبادئ أو معايير الاقتراض الجيد والتي تعني كل منها بالجدارة الائتمانية للمقرض، ومن بين أفضل الممارسات السليمة في إدارة الائتمان المصرفي مايلي²:

اولا-نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى 5C:

يتضمن الجوانب التالية :

1-الشخصية :

تشكل شخصية المقترض الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار إئتماني، و هي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك و شخصية المقترض هي مجموعة من الصفات و السلوكيات الواجب توافرها في المقترض منها على سبيل المثال السمعة، الصدق، الأمانة و النزاهة، إذا توافرت في الشخص تجعله مسؤولاً عن تسديد النزاهة في تواريخ الاستحقاق و تخفف من مخاطر الائتمان. كما أن حجم المعلومات المتوفرة عن شخصية المقترض يساعد البنك في تحديد نوعية و خصائص و كفاءة الإدارة التي سوف تستخدم الائتمان الممنوح لها.

<http://www.cbe.org.eg/nr/rdonlyres/4eee271-cacb-4028-80ff-oc10d53e135/3805/1353/concentrationrisk.pdf>
2 محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك،

2- القدرة على الإستدانة CAPACITY :

يمثل أحد المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، فالقدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل على تحقيق العائد والتدفقات النقدية الملائمة التي تمكنه من سداد أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد إلا أن هناك عدة اتجاهات حددت ماهية " القدرة " كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميعها وفقاً لثلاثة اتجاهات رئيسية مختلفة هي :

الاتجاه الأول : تفسير القدرة من حيث إقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الإقتراض

الاتجاه الثاني: القابلية الادارية للمقترض في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله و إدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.

الاتجاه الثالث : التركيز حول الأمور المالية في توضيح القدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على عوائد إيجاد عوائد و تدفقات نقدية متوقعة كافية لضمان مخاطرته و تسديد ما عليه من التزامات مستحقة تجاه البنك.

3- رأس المال CAPITAL :

يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لإمتصاص أية خسارة قد تلحق بالمقترض، و من وجهة نظر البنوك فرأس المال هو صمام الأمان أو الضمان المقدم من قبل المقترض و المتاح للدائنين لسداد مختلف الالتزامات تحت أسوأ الظروف، و عدم كفاية رأس المال يعرض المقترض للأزمات المالية و يقصد برأس المال مقدار ما يملكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة و غير منقولة، و كلما كان رأس كبير كلما زادت طمأنينة البنوك .

4 -الضمان : COLLATERAL

تعتبر الضمانات خط الدفاع الثاني و الملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد، و من خلالها يستطيع البنك تحصيل حقوقه، و هي تشعر المقترض أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحملها، و تشعره بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق و التزامات.

فالضمانة ليست بديلاً عن مصادر السداد ، و لكنها تجعل الدين تاجيدنا أفضل، و لا تجعل من الدين السيئ ديناً أفضل، كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة تشكل حماية لحقوق و التزامات البنك، و تخفف من المخاطر الائتمانية.

5 -الظروف : CONDITION

الظروف تمثل البيئة البيئية الخارجية المحيطة بالمقترض، و المتمثلة بالظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و التي تؤثر في مجملها على قدرته على تسديد الالتزامات، و ترتبط بشكل رئيسي بالمناخ الاقتصادي العام السائد و ما يمر به من حالة انتعاش أو كساد اقتصادي أو تضخم، و الإطار التشريعي السائد و مدى استقراره و ما يصل به من تشريعات نقدية و مالية.

ومن أشهر أشكال الدرجات التي يعتمد على ثلاثة من معايير 5C هي الشخصية و القدرة و رأس المال، إذ يمكن الحصول من خلالها على تسعة درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة عند ما يتم دمجها مع بعضها البعض وهي :

الجدول رقم (1-2): الأشكال الدرجات التي تعتمد على ثلاثة معايير 5 C .

المعيار	درجة المخاطرة
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
الشخصية + القدرة - رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسط
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسط
القدرة + رأس المال - شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
القدرة + رأس المال - شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية - رأس المال - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
رأس المال - شخصية - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
القدرة - شخصية - رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة

المصدر : سامر جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة، الطبعة 1، الأردن، 2009، ص 145-146.

ثانيا- نموذج المعايير الائتمانية المستندة الي 5p's

دراسة و تحليل هذه المعايير تعطي الادارة الائتمان مؤشرات و دلالات واضحة على سلامة المعاملة الائتمانية و تخفف المخاطر المحيطة بها من خلال التركيز على مجموعة من المعايير من بينها : (الزبيدي 2002 ص 152 – 155)

1 – العميل (المدين او المقترض) people :

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة واضحة عن سمعته و شخصية و سلوكه و حالته الاجتماعية و ادارته و الاستقامة و غيرها لذلك فلن الخطوة الاولى في عملية تقييم و تحديد الوضع الائتماني للعميل هو معرفة know your customer من خلال جمع

معلومات تفصيلية عنه متوفرة من خلال المصادر الداخلية و الخارجية (الزبيدي ، 2002 ، ص 153)

2 – الغرض من الائتمان purpose :

تشكل ركيزة اساسية عند دراسة طلبات الائتمان المقدمة من المقترضين و الغرض من الائتمان يحدد مدى امكانية الاستمرار في دراسة الطلب المقدم او التوقف عن دراسة طلب الائتمان و الغرض من الائتمان يفترض ان يكون واضح و تفصيلي و يربط به و نوع و مبلغ الائتمان الذي سوف يتم منحه للمقترض (الزبيدي ، 2002 ، ص 153)

3 – القدرة على السداد payment :

يركز هذا المعيار في تحديد قدرة المقترض على سداد الالتزامات المترتبة عليه من حيث اصل المبلغ اضافة الى الفوائد في تواريخ الاستحقاق و عند حصول ذلك يعطي دلالة على سلامة القرار الائتماني و يتم تقييم قدرة العميل على سداد من خلال القوائم المالية و من بينها قائمة المتدفقات النقدية التشغيلية فهي تعطي مؤشرات حول مدى توافق استحقاقات الانتماء المطلوب مع مصادر السداد و تحديد حالات العجز المالي و هل هي مؤقتة ام دائمة و توقيتها و على ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات الملائمة من الانتماء (الزبيدي ، 2002 ، ص 154)

4 – الحماية protec :

الاساس في هذا المعيار هو تحديد مدى توفير الحماية للانتماء المقدم تحت اسوا الظروف و يتم ذلك من خلال تقييم الضمانات او الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة او من حيث قابليتها لتسييل او التحول الى النقد بسرعة و باقل كلفة ممكنة فيما لو عجز العميل عن وفاء بالتزاماته اتجاه البنك (الزبيدي ، 2002 ، ص 154)

5 – النظرة المستقبلية perspective

تكمن اهمية هذا المعيار في التخفيف من حالات عدم التاكيد المستقبلية التي تحيط بالعملية الائتمانية و مستقبل الائتمان الممنوح اي التنبؤ في كل الظروف البيئية و المستقبلية المحيطة بالعمل سواء كانت داخلية او خارجية و لهذا فقد تثار السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدلات النمو العام و معدلات التضخم و معدلات الفوائد و التي تؤثر في مجملها كعوامل على قدرة المقترض في تسديد التزاماته (الزبيدي ، 2002 ، ص 154 – 155)

2-3 – 3 التعهدات و الشروط المقيدة للمقترضين ضمن الاتفاقيات الائتمانية :

التعهدات covenants المقيدة داخل اتفاقيات الائتمان موجهة لتخفيف الاخطار المعنوية و الاختيار الخاطيء الناتجة عم منح الائتمان و تكون باتجاهين اما عن طريق السيطرة و منع التصرفات او السلوك غير المرغوب به اة تشجيع المقترضين في التوجه نحوى سلوك المرغوب به (mishkin & eakins ، 2006 ،p387)

التعهدات تهدف الى منع تجاوز الالتزامات و الاقتراض و حماية الجدارة الائتمانية للمدينين من خلال المحافظة على مدى مقبول من صحة الانشطة و الاعمال و تمتع التعرض للخسائر الائتمانية و يمكن اعتبارها كجزء من الامان و الضمانة المقدمة الى البنوك و هي تعمل كمؤشر تحذيري للاخطار او الاحداث الائتمانية السيئة (joseph 2006 p 315)

الوقت الملائم لتقديم التعهدات يكون قبل التوجه نحو مؤشرات الانحدار و التدهور في النسب المالية الرئيسية او القوائم المالية و يجب ان يكون لها اهداف محددة و ردود الفعل الواجب

تبقى إشكالية تمويل المؤسسات الإنتاجية و سلوك البنوك حيال تمويلها من اكبر المشاكل و العراقيل التي توجه نموها و تطورها نظرا نظرا لما تصنعه البنوك من عراقيل و تفرضه من شروط و ما تمثله من صعوبات و ما تخلقه من معوقات أمام تمويل المؤسسة الإنتاجية و بالرغم من أن البنوك تمتاز بوفرة رؤوس الأموال إلا أنها غير قادرة على تحقيق أهدافها و سيولة ربحية و أمان و ذلك راجع بالدرجة الأولى سوء تسير هذه الأموال و عدم استغلالها استغلالا امثل بتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة و هذا ما جعلها تلجا إلى التمويل قصير الأجل لتوفير السيولة الربحية و النقدية اللازمة لمواجهة طلبات المودعين للسحب من الودائع و بالتالي التأثير في طلبات الائتمان و الذي يعكس على حجم القروض و السلفيات التي تتمناها البنوك و يحتاج إليها النشاط الإنتاجي .

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: المؤسسات الإنتاجية و البنوك في الجزائر

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد و ما طبعته من تحولات على الاقتصاد الجزائري في أكثر من صعيد، أضحت المؤسسات الإنتاجية و البنوك رافدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي، و رغم الاهتمام بتمويل هذه المؤسسات من طرف متخذي القرارات إلا أن واقع هذه المؤسسات يعكس أهم النقائص التي تعاني منها.

المطلب الأول: المؤسسات الإنتاجية في الجزائر

اولا- ماهية المؤسسات الإنتاجية :

تعرف المؤسسات الإنتاجية الجزائرية على أنها تلك المؤسسات التي تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد من خلال إنتاج السلع التامة الصنع أو 2/1 مصنعة بغرض تحقيق أهداف معينة.

وتصنف المؤسسات الإنتاجية في الجزائر تبعا لمجموعة من المعايير والتي تتمثل في رقم الأعمال أو عدد العمال أو حصيلتها السنوية.

1-المؤسسات الكبيرة:

وهي التي توظف أعداد هائلة من العمال، قد يتجاوز للآلاف قياسا بكمية الإنتاج الهائلة التي تنتجها وقد تنقسم إلى مؤسسات كبرى دولية النشاط كالشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات كبرى محلية النشاط¹.

2-المؤسسات المتوسطة:

تعرفها المادة5:بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50الى 250 شخصا،ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دينار جزائري،أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (100) وخمسمائة (500) مليون دينار².

3-المؤسسة الصغيرة:

تعرفها المادة6:على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة(100) مليون دينار جزائري³.

4-المؤسسة المصغرة:

تعرفها المادة 7 على أنها: مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار جزائري⁴.
والجدول التالي يوضح تصنيف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وفق مجموعة من المعايير:

الجدول رقم (1-3):تصنيف المؤسسات الإنتاجية الجزائرية.

1 عثمانى عياشة، ص 119.

2 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد77، 15ديسمبر 2001، ص 6.

3 المرجع نفسه، ص6.

4 المرجع نفسه، ص6.

الصنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع السنوي للميزانية (الحصيلة)
مؤسسة مصغرة	1 - 9	>20 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 - 49	>200 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 - 250	200 مليون-2 مليار دج	100 مليون-500 مليون دج
مؤسسة كبيرة	< 250 عامل	<2 مليار دج	< 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مواد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا -واقع المؤسسات الإنتاجية في الجزائر:

شهدت المؤسسات الجزائرية مجموعة من التطورات أهمها:

1-تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم يكن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا مع نهاية عشرية السبعينيات، كان ذلك نتيجة لآثار الأزمات الاقتصادية التي شاهدها تلك الفترة، حيث أثبت عجز المؤسسات الإنتاجية في مجابهتها، خاصة تلك التي تتميز بالكثافة الرأسمالية.

وترجع عوامل ضعف نموذج المؤسسات الإنتاجية الكبيرة في الاقتصاد الجزائري إلى 3 أسباب أساسية وهي¹:

-صعوبة معالجة المؤسسات الإنتاجية لإستراتيجية التوزيع في حالة ما إذا كانت تكلفة تحقيق النشاط ذو الكثافة الرأسمالية مرتفعة جدا.

-في حالة المؤسسات الكبيرة جدا تزداد تكلفة التنسيق الداخلي، مما يصعب من عملية تسيرها والتحكم فيها عند حدوث الأزمات الاقتصادية.

-طبيعة التغيرات السوسيو-اقتصادية خاصة تقسيم السوق الذي يفسر بتعدد الاحتياجات المتباينة إلى السلع من حيث الجودة والأسعار، والتي لا يمكن تلبيتها من خلال المؤسسات الكبيرة التي تسعى إلى تحقيق التخصص العمودي بل عن طريق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 العايب ياسين، دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،الجزائر، 2011، ص155.

وهو ما أدى إلى التوجه من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ارتفع نصيبها من الاهتمام على حساب المؤسسات الكبيرة التي لم تتمكن من مجارات الأزمات في حين أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على التفاعل والتأقلم مع المحيط الغير أكيد، كلما أثبتت قدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة.

2- تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج الملكية العامة للمؤسسات إلى الملكية الخاصة للمؤسسات:

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل الاستقلال كانت مملوكة للاستعمار الفرنسي وتحقق له أهدافه، وبعد الاستقلال أصبحت تابعة للحكومة الجزائرية ولكنها في نفس الوقت عرفت تهميشا كبيرا بسبب السيطرة التامة للمؤسسات الكبيرة التابعة لدولة وبعد 1986 تحولت الجزائر من تبني نمط الاقتصاد المخطط إلى نمط اقتصاد السوق أين أعطى الاعتبار للقطاع الخاص أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وعليه فإن أغلب المؤسسات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص وهي مؤسسات صغيرة ومتوسطة¹

ويوضح الجدول التالي تطور عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم(2-3):تطور عدد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من قبل 1980الى غاية 2011.

الاجمالي	السنوات				قطاع النشاط
	من 2000الى 2011	من 1990الى 1999	من 1980الى 1989	قبل 1980	
915316	708225	155014	34795	17282	الخاص
16718	5939	3471	4187	3121	العام
2216	1862	236	66	52	اخر
934250	716026	158721	39048	20455	الاجمالي

المصدر:

3 - فراغ الوسط و عدم نمو دورة حياة المؤسسات الإنتاجية الجزائرية :

تعطي الحكومة الجزائرية أولوية كبيرة للمؤسسات الإنتاجية الضخمة مثل سوناطراك، كما أنها تسعى إلى الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري حيث تعطي أهمية كبيرة بالمؤسسات الصغيرة عن طريق التمويل المصغر، بالتالي فهي تهتم بالمؤسسات

1 عثمانى عياشة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

الكبيرة و المصغرة، وتهمل نوعا ما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم(3-3): عدد المؤسسات الاقتصادية في الجزائر خلال سنة ٢٠١١

نوع المؤسسة	مصغرة	صغيرة	متوسطة	كبيرة	الاجمالي
العدد	914106	15379	3833	932	934250

المصدر :

من خلال الجدول يتضح ان عدد المؤسسات الكبيرة صغير إلا أنها تقاس براسمالها الضخم، حيث يقدر رقم أعمال صيدال ب: 13504270701 دج، اما عدد المؤسسات المصغرة فهو كبير ، حيث يقدر ب: 914106 ، بينما عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهو ضعيف و هو ما يوضح فراغ الوسط.

ثالثا- أهمية المؤسسات الإنتاجية في الجزائر:

لهذه المؤسسات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، و يمكن إجمال هذه الأهمية في

:

1- المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات الإنتاجية في زيادة الناتج الداخلي الخام ، حيث يوضح الجدول التالي

ذلك:

الجدول رقم (4-3): الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الإنتاجية حسب القطاع في الجزائر لسنة 2011 (الوحدة مليون دينار).

القطاع النشاط	خاص	عمومي
الفلاحة، الصيد و الغابات	1450135,8	12882,0
المحروقات	333477,7	5828585,3
المعادن و المقالع	38185,6	33692,6
مواد البناء و الزجاج	66665,1	61981,8
الكيمياء و المطاط و	110962,2	33038,5
الصناعات الغذائية	680999,5	143147,2

3869,2	40052,8	الصناعات النسيجية
954,5	5341,3	صناعة الجلود و الأحذية
18026,7	19383,4	صناعة الخشب و الورق
55291,3	3931,8	صناعات مختلفة
6191469,1	2749135,2	المجموع

المصدر : المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرية الحسابات الاقتصادية، رقم 609، 2011، ص 14.

من الجدول السابق نلاحظ بأن المؤسسات الإنتاجية الجزائرية ساهمت بـ : 8940604,3 مليون دج من الناتج الداخلي الخام، و هو ما يدل على أهمية هذه المؤسسات الإنتاجية في الإقتصاد. إلا ان هذه المساهمة أغلبها من قطاع المحروقات، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم () : الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر لسنة 2011 (الوحدة مليون دينار).

الناتج الداخلي الخام PIB		النشاط / القطاع
النسبة %	القيمة	
55,88	8940604,3	المؤسسات الإنتاجية
44,12	7059756,7	المؤسسات الأخرى
100	16000631,7	المجموع

المصدر: المرجع نفسه، ص14.

من خلال الجدول نستنتج أن المؤسسات الإنتاجية تساهم بنسبة 55.88 % من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال سنة 2011، كما أنها تساهم بنسبة 17.36 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، و عليه فإن المؤسسات الإنتاجية الجزائرية لديها أهمية كبيرة في الإقتصاد، إلا أن مساهمتها تبقى ضعيفة نسبيا و ذلك خارج قطاع المحروقات.

ثانيا - المساهمة في القيمة المضافة:

تساهم المؤسسات الإنتاجية في زيادة القيمة المضافة، و الذي تنعكس بدورها على وضعية الاقتصاد الجزائري و تحسينه¹، حيث يوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم (5-3): نسبة القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2006-2011 (الوحدة مليون دينار).

النشاط	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6
المحروقات	48.4	46.3	47.9	33.5	37.0	38.3
الصناعة	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9
اجمالي النشاط الانتاجي	62	59.7	59.9	49.7	51.5	50
البناء و الاشغال العمومية	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8
الخدمات التسويقية	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.2
الخدمات الغير تسويقية	8.4	9.0	10.3	12.9	14.1	17.3
اجمالي النشاط الغير انتاجي	38.0	40.3	40.1	50.3	48.5	50.0

المصدر : المرجع نفسه ، ص 23.

يتضح من الجدول أن مساهمة المؤسسات الإنتاجية في نسبة القيمة المضافة خلال السنوات الستة الأخيرة تقريبا مساوية لتركيبية القيمة المضافة لباقي المؤسسات الأخرى في الجزائر، ففي سنة 2011 نجد أن نسبة القيمة المضافة تتكون من 50 مساهمة من المؤسسات الإنتاجية 50 مساهمة من المؤسسات الأخرى، وهنا ما يدل على دور المؤسسات الإنتاجية في القيمة المضافة.

كما أن المحروقات هي التي تساهم بأكبر نسبة من القيمة المضافة في القطاع الإنتاجي على غرار الفلاحة والصناعة التي تساهم بنسبة ضعيفة.

1 طالب خالدي، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، التخصص التمويلي الدولي و المؤسسات النقدية و المالية، العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 15.

خامسا- المساهمة في تحسين وضع الميزان التجاري (دعم الصادرات والتقليل من الواردات):

يوضح الجدول التالي وضع الميزان التجاري في الجزائر:

الجدول رقم(6-3): صادرات وواردات الجزائر من السلع خلال الفترة الممتدة ما بين2006-2011(الوحدة مليون دينار).

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
5346163.0	4340600.0	3303030.0	5078994.0	4214162.4	3968027.0	الصادرات من السلع
3419680.0	3042543.0	2889254.3	2605123.4	1944998.1	1588883.0	الواردات من السلع
1926483	1298057	413775.7	2473870.6	2269164.3	237914.4	رصيد ميزان تجارة السلع

المصدر: المرجع نفسه، ص20.

يتضح من الجدول أن صادرات الجزائر في تقلب مستمر خلال الفترة الممتدة ما بين2006-2011، إلا أنها شهدت تطور ملحوظ في سنة2011 وبالرغم من ذلك فإن واردات الجزائر في ارتفاع كذلك إلا أنها تبقى أقل من قيمة الصادرات في كل سنة. وهذا ما يدل على مساهمة المؤسسات الإنتاجية في الرفع من الصادرات وبالتالي التقليل من الواردات في نشاطات معينة من القطاع الإنتاجي.

بالإضافة الى ما سبق هناك اهميات اخرى هي:

-توفير مناصب الشغل للسكان والتقليص من معدلات البطالة.

-المحافظة على استمرارية المنافسة وتحقيق التطور الاقتصادي لأن استمرارية العملية الإنتاجية يساعد على منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة وانخفاض الأسعار، ولو كان ذلك بنسبة ضعيفة¹.

-إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل لدخول بينهم.

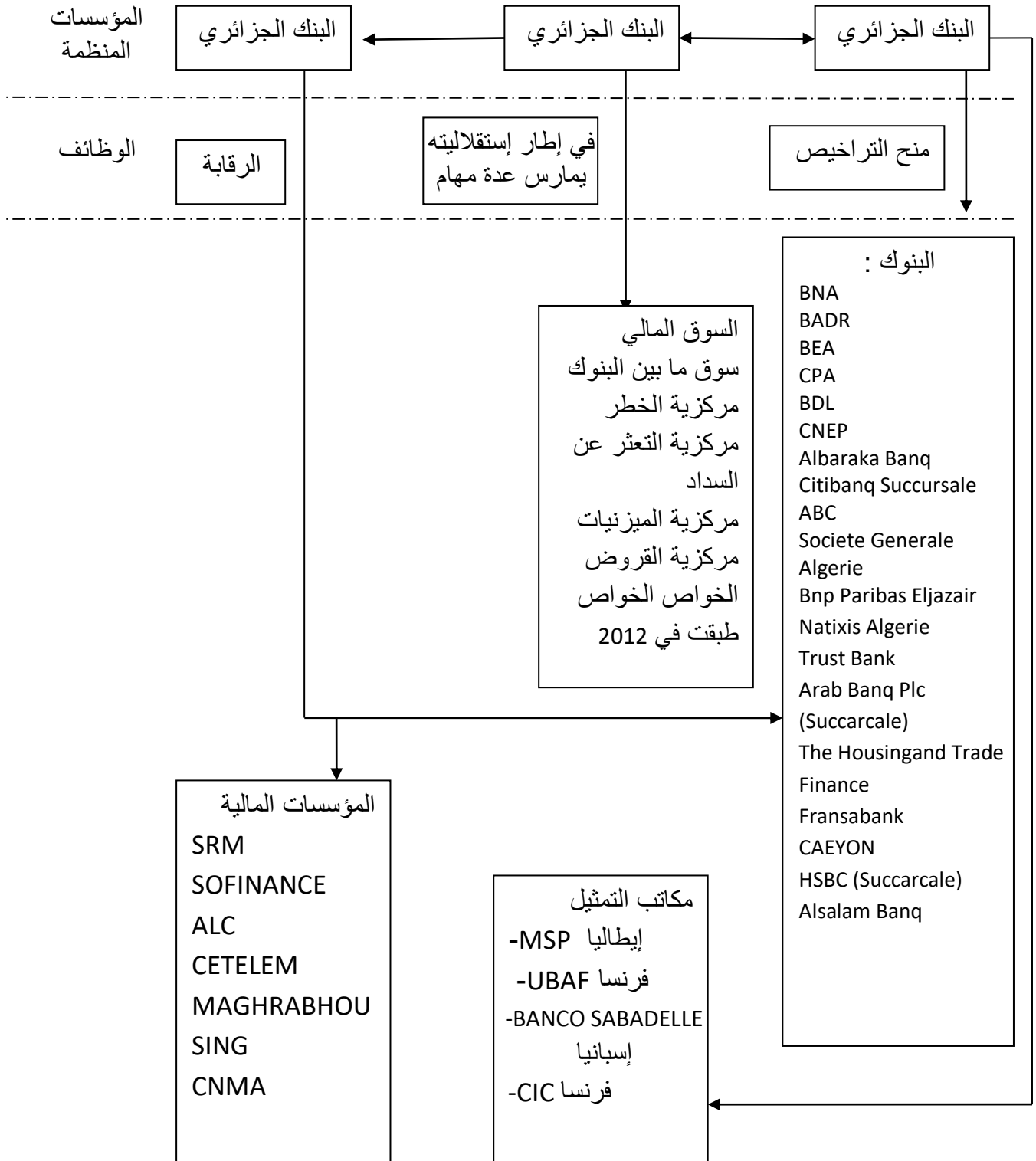
المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري الجزائرية

1 مناور حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: إضاءات من تجربة الاردن والجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2006، ص22.

عرفت المادة 114 من قانون " النقد و القرض " الصادر في 14 أفريل 1990 البنوك على أنها أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية هي إجراء العمليات المتمثلة في تلقي أموال الجمهور في شكل ودائع و عمليات الإقتراض. و وضع الإدارة، و وسائل الدفع¹. و يوضح الشكل التالي تصنيف البنوك في الجزائر:

الشكل رقم () : وتصنف البنوك في الجزائر خلال سنة 2012

1 المادة 114 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بقانون النقد و القرض.



المصدر : 2012 kpmg algerie SPAmembre algerien du reseau KPMG constitue de cabinets independants de kpmg international coperative. uneentite de droit suisse tous droits reserves imprime en algerie

إصلاحات النظام البنكي الجزائري:

1-قانون النقد و القرض :

يعتبر القانون الصادر في 14 أفريل 1990 و الذي يعرف بقانون 90-10 من الإصلاحات الأساسية في المجال المصرفي، و نصوصه تعكس المكانة الحقيقية التي يجب أن تكون عليها الوظيفة البنكية. فالى جانب ما جاءت به الإصلاحات السابقة لـ : 1986 و 1988 و من بين هذه الإصلاحات التي جاء بها ما يلي¹:

-وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع البنكي

-إرساء نظام بنكي فعال و قادر على التسيير الأمثل للموارد

-إعادة ضبط آليات خلق النقود و إنشاء البنوك

-إلغاء مبدا التخصيص البنكي

2-الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض 26 أوت 2003 :

لقد جاء القانون الصادر في 26 أوت 2003 ليغطي الثغرات التي كانت موجودة بالقانون السابق له 90-10 و هذا فيما يخص شروط منح الإعتماد للبنوك الخاصة و كذلك وضع قواعد و أسس متينة لحماية النظام البنكي من الأخطار التي يمكن أن يواجهها و من أهم النقاط التي جاء بها ما يلي²:

-مزاولة النشاط البنكي :

بموجب هذا القانون لا يمكن مزاولة النشاط البنكي إلا من خلال نوعين من المؤسسات و هما : البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة ، حيث يمكن للبنك جمع الودائع، و منح القروض و توفير وسائل الدفع ...

كما يمكن للمؤسسات المالية المتخصصة القيام بجميع وظائف الوساطة المالية ما عدا الوظائف و العمليات البنكية.

شروط إنشاء البنوك :

جاءت هذه الشروط لتحديد طبيعة الشخصا الذين يمكنهم إنشاء بنوك خاصة مع تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر فيهم.

1 بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 55، 56.

2 نفس المرجع ، ص 60-62.

حيث أشارت المادة 80 من الأمر رقم 03/11 مجلس النقد و القرض ملزم بضرورة إجراء تحقيق حول مصدر أموال الشخص المرشح لإنشاء بنك و لا يجوز منح الإعتماد للرشح إذا ارتكب جرائم متصلة بتجارة المخدرات أو تبييض الأموال ، و هذا من باب مكافحة تبييض الأموال.

مركزية المخاطرة:

تعني بجمع المعلومات عن البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص الأشخاص المستفيدين من قروض و قيمة القرض الممنوحة و الضمانات المقدمة مقابل القرض. و في حال كانت هذه القروض مبررة يمكن للبنك المركزي أن يقدم مساعدات مالية للمساهمين في البنك في حال حاجتهم لها. و هذا لضمان سير النظام البنكي في أحسن الظروف. وتقليل حجم الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملين مع البنك أو البنك نفسه¹.
احترام معايير التسيير :

القرار المتعلق بالنقد و القرض 03/11 مثله مثل القانون السابق له 90-10

يجبر البنوك و المؤسسات المالية من التأكد من وضعية المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع النتائج المحتملة . التي قد تؤثر على مردوديتها أو أدائها.²

3- قانون المالية 2009 الصادر في 22 جويلية 2009 :

لقد ركز قانون رقم 09-01 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 و المنشور بالجريدة - الرسمية رقم 44 ل 26 جويلية 2009 على عدة نقاط تخص القطاع البنكي حيث³:

حصر القروض الاستهلاكية في شكل قروض عقارية:

تنص(المادة75) على عدم قدرة البنوك على منح قروض للأفراد إلا في شكل قروض عقارية، و هذا بعد إلغاء القروض الاستهلاكية.

ضرورة تطبيق النظام المحاسبي الجديد:

المؤسسات مطالبة بتطبيق نظام محاسبي وفق المعايير الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد.

تخفيض معدلات الفائدة المفروضة على القروض العقارية:

و هذا من باب تشجيع الادخار و المنتجات المحلية و تقليل الاستهلاك.

1 بوحلاله سيهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية بعد 1990 ، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006 ن ص 126.

2 بوسنة كريمة ، مرجع سبق ذكرهن ص 62.

3 نفس المرجع، ص 66-68.

المسؤوليات، ومشاكل العقارات كعدم وجود المكان المناسب لإقامة المؤسسات ناهيك عن الإجراءات الجمركية المعقدة التي تتميز بالبيروقراطية، فالجزائر لازالت تعيش في واقعين متناقضين هما:¹

- من جهة الخطاب الرسمي القائم على تشجيع الاستثمار الخاص.

- من جهة أخرى يعكس الواقع ممارسات مليئة بالصعوبات و العراقيل.

2-صعوبة الحصول على الملكية العقارية:

يوجد بالجزائر مالا يقل عن 72 منطقة عقارية و 449 منطقة نشاط تنتوزع عبر التراب الوطني، تشهد هذه المناطق مشاكل عويصة بسبب نظام التسيير المطبق، مما أدى إلى صعوبات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحصول على الملكية العقارية في المناطق الصناعية بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية.²

الجدول رقم (7-3): فترة الإنتظار للحصول على عقار في الجزائر.

نوع العقار	محلات إدارية	أراضي صناعية للعينة مؤسسات صغيرة و مؤسسات كبيرة	أراضي صناعية لمؤسسات صغيرة
عدد المؤسسات الراغبة في الحصول على عقار	19.6 %	37.7 %	42.1 %
عدد السنوات المنتظرة	3.6	4.9	4.7

المصدر: العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 208.

يتضح من الجدول السابق طول المدة المنتظرة من المؤسسات من أجل حصول على ملكية العقار، و بالتالي فهو يؤثر على المؤسسة من حيث مباشرتها لنشاطها و يعرقل سير عملها.

ثانيا-مشاكل التمويل و نقص المعلومات:

1-مشاكل تمويلية :

1 عثمانى عياشة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

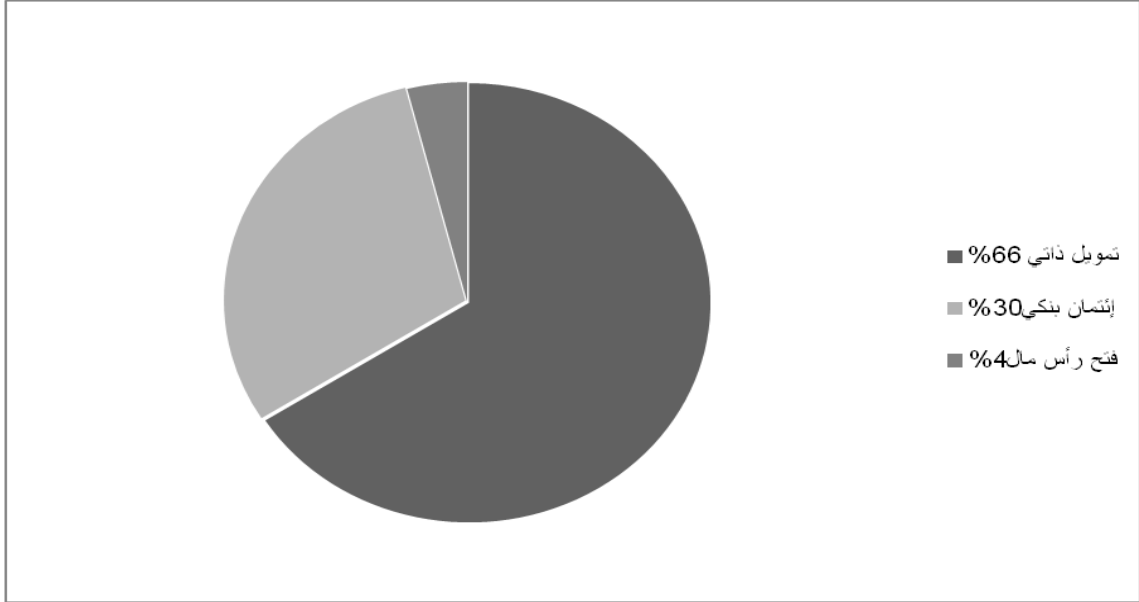
2 المرجع نفسه، ص 126.

إن المؤسسات الإنتاجية مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب حاجاتها للتمويل لنقص مواردها، و أهم المشاكل التي تواجهها ما يلي¹ :

-وجود تميز واضح بين القطاع العام و الخاص في مجال منح القروض، و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية، فالمؤسسات العمومية و خاصة الكبرى منها، مازالت تحظى بامتيازات خاصة لدى البنوك.

-ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المتاحة من البنوك محدودة و غير كافية لتنمية المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، نظرا للشروط القياسية التي وضعها بنك الجزائر على القروض البنكية المتمثلة في التمويل البنكي المحدد بـ 30 % من حجم الاستثمار، و تحديد سقف التمويل للمبالغ الاستثمارية بـ 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة و 10 مليون دج لإنشاء مؤسسات فردية.

الشكل رقم (2-3): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

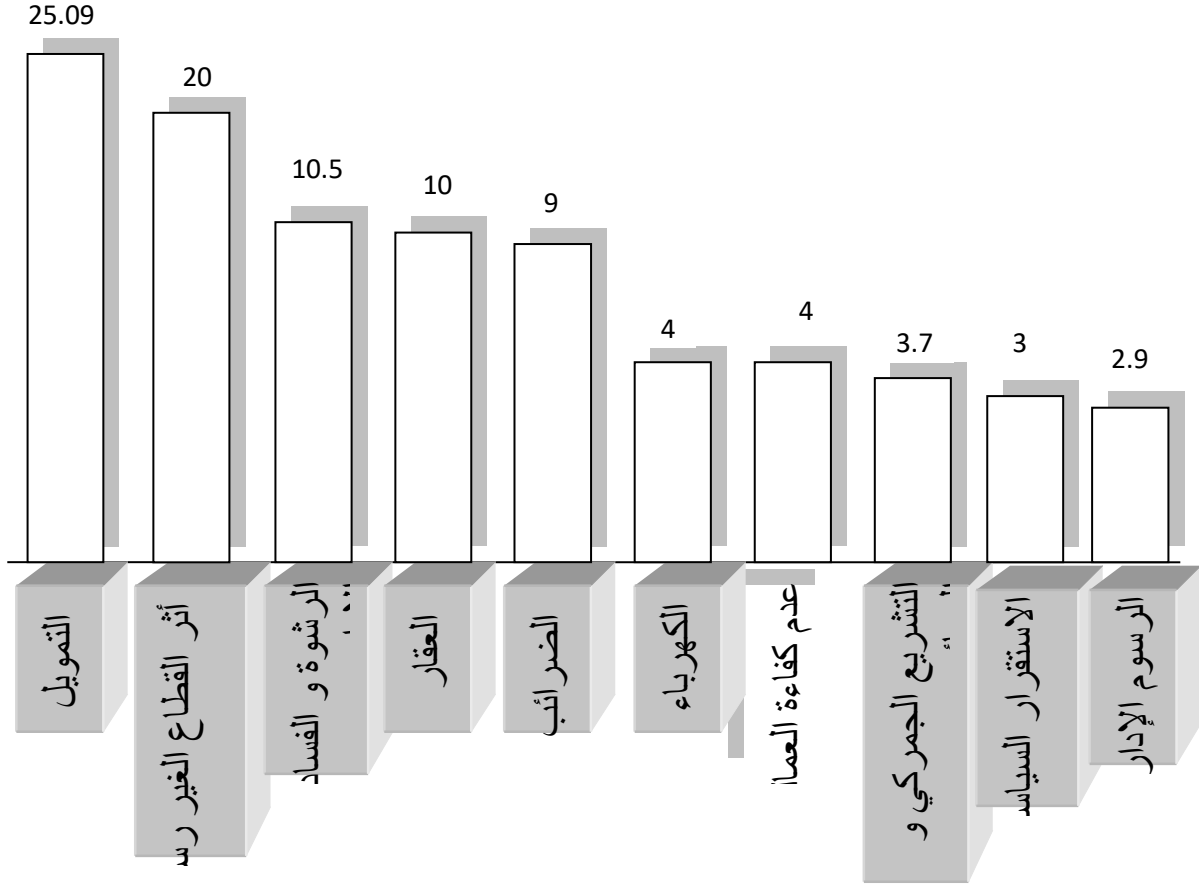


المصدر: العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 252.

-مطالبة المؤسسات الإنتاجية الصغيرة بضمانات كبيرة خاصة الغنية و التي قد لا تتوفر لدى أصحاب هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض البنكية.

-عدم وجود موردين محليين للتجهيزات الصناعية، و رفض البنوك تمويل صفقات شرائها بالسعر الرسمي لصرف الدينار الجزائري، و الجدول التالي يوضح تطور معدل صرف الدينار الجزائري.

1 العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 130.



المصدر: العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 212.

توزيع القروض في الجزائر :

الجدول رقم : توزيع القروض المقدمة من طرف البنوك الجزائرية للقطاع العام و الخاص خلال الفترة 2006-2011.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
1742.3	1461.4	1485.9	102.2	289.3	248.4	قروض للقطاع العام
1742.3	1461.3	1484.9	1200.3	987.3	847.3	البنوك العمومية
1703.3	1388.4	1400.3	112.2	900.1	751.7	قروض بنكية
93.0	72.9	84.6	88.1	87.2	95.6	قروض سنديّة
0.0	0.1	1.0	1.9	2.0	1.1	البنوك الخاصة
0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	قروض بنكية
0.0	0.1	0.9	1.9	1.9	1.1	قروض سنديّة
1982.4	1805.3	1599.2	1411.9	1214.4	1055.7	قروض للقطاع الخاص
1451.7	1374.5	1227.1	86.7	964.0	879.2	البنوك العمومية
1442.8	1364.1	1216.4	1081.7	959.6	874.7	قروض بنكية

8.9	10.4	10.7	5.0	4.4	4.5	قروض سنديّة
530.7	430.8	372.1	325.2	250.4	176.5	البنوك الخاصّة
530.6	430.6	371.9	325.1	250.3	176.4	قروض بنكيّة
0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	قروض سنديّة
3724.7	3266.7	385.1	2614.1	2023.7	1904.1	الإجمالي
%85.7	%86.8	%87.9	%87.5	%88.5	%90.7	نسبة البنوك العمومية
%14.3	%16.2	12.1%	%12.5	%11.5	% 9.3	نسبة البنوك الخاصّة

المصدر :

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإئتمان المصرفي المقدم للقطاع العام كان أقل كثيرا من الإئتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص كذلك تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص والعام خلال هذه الفترة، كما أن القروض المقدمة للقطاع العام من طرف البنوك العمومية أكبر بكثير من القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف البنوك الخاصّة وكذلك هو الأمر بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الخاص، وهذا ما يدل على أن البنوك العمومية تقرض القطاع الخاص والعام أفضل من البنوك الخاصّة حيث رافق هبوط حجم القروض الاقتصادية للقطاع العام زيادة في القروض المقدمة للقطاع الخاص.

يرجع تقديم القروض للقطاع العام و الخاص من طرف البنوك العمومية إلى :

كون البنوك العمومية قليلة التحفظ إتجاه المخاطر على عكس البنوك الخاصّة نتيجة لسياسات ودعم الحكومة الجزائرية لهذه البنوك، أما البنوك الخاصّة فهي كثيرة التخوف من المخاطر وكذلك يرجع إلى نوعين من القيود قيود متصلة بجانب الطلب وقيود متصلة بجانب العرض فمن ناحية الطلب يذكر عادة أن القليل جدا من مشاريع الإستثمار الخاص مقبولة لدى البنوك وبعبارة أخرى فإن معدل عائد مثل هذه المشاريع متدن للغاية مقارنة بأسعار الفائدة تتقاضاها البنوك ومن جانب العرض، يذكر لأن المصارف ليست على استعداد لإقراض القطاع الخاص المحلي، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظرا للإعتقاد بوجود مخاطر كبيرة وعليه من الأفضل للحكومة الجزائرية إنشاء بنوك تنمية تختص في تمويل وتنمية الإقتصاد الوطني والنهوض به و عدم خوصصة البنوك العمومية و ذلك لتمويل الإستثمار طويل الأجل بغرض المحافظة على الصناعة الإنتاجية من خلال تبني استراتيجيات من طرف الدولة.

ولقد أجبر بنك الجزائر البنوك العمومية على الإستثمار في السندات الحكومية و هذا نظرا لأن الفائدة في هذه السندات مضمونة و منه الأمان و الربحية في الأجل القصير و قد تعذر توضيح الأمر لأنه لا توجد معلومات حول مقدار الإستثمار في السندات الحكومية و أدونات الخزينة.

وبوجه عام ظلت ظروف التمويل غير مواتية لتمويل المؤسسات و الإستثمار رغم مشاركة الحكومة مشاركة قوية في إعادة تشكيل هيكل النظام المصرفي و رغم إزدياد دور البنوك الأجنبية في الجزائر التي عملت على تحقيق قطاعها المالي و رفعت عنه الرقابة و مازال الحصول على القروض قطاعيا و مازالت تكاليف التمويل مرتفعة، رغم توقع أن تؤدي الإصلاحات المالية إلى زيادة المنافسة و تقليص تكاليف القروض .

الجدول رقم : القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية من حيث المدة الزمنية خلال الفترة 2006-2011(الوحدة:مليار دينار).

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
1363.0	1311.0	1320.5	1189.1	1026.1	915.7	قروض قصيرة الأجل
999.6	1045.4	1141.3	1025.8	902.5		البنوك العامة
363.4	265.6	179.2	163.6	123.6	819.3	البنوك الخاصة
					96.4	
2361.7	1955.7	1764.6	1424.6	1177.6	988.4	قروض متوسطة و طويلة الأجل
2194.4	1790.4	1570.7	1261.2	148.8	907.2	البنوك العامة
176.3	165.3	193.9	163.5	128.8	81.2	البنوك الخاصة
3724.7	3266.7	3085.1	2614.1	2203.7	1904.1	إجمالي القروض
36.6	40.1	42.8	45	46.6	48.1	نسبة القروض القصيرة الأجل
63.4	59.9	57.2	54	53.4	51.9	نسبة القروض الطويلة الأجل

المصدر :

من خلال الجدول نلاحظ أن القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية للإقتصاد في تزايد مستمر خلال هذه الفترة، كما أن القروض الطويلة و المتوسطة الأجل أكبر من القروض القصيرة الأجل و يعود ذلك إلى حصة القروض المقدمة إلى الأسر المعيشية لأغراض الإستهلاك و السكن ميلا قويا إلى الإرتفاع في الإقتصاد الجزائري، و ذلك حسب حصة الإقراض للقطاعات الإنتاجية و قد قيد تمويل الإستهلاك في قانون المالية 2009 و تعذر توضيح الامر بالنسبة للجزائر نظرا لعدم وجود المعلومات حول تمويل الإستهلاك في الجزائر، فعلى سبيل المثال كان تمويل الإستهلاك في مصر _____ و _____ بالنسبة لصناعة التحويلية في سنة _____ و هو ما يعكس توجه الحكومة المصرية الى تمويل النشاط الانتاجي (الصناعة). و هذا التوسع السريع في حجم القروض الإئتمانية المقدمة إلى الأسر المعيشية يتصل في جانب منه التحرير المالي الذي أزال القيود عن القروض الإئتمانية للمستهلكين، و قلل القروض الإئتمانية التي كانت تتجه في السابق صوب الصناعة التحويلية و الزراعية كما أتاح تزايد الإفتتاح على المصارف الأجنبية فرص

دخول مقرضين من ذوي الخبرة المتطورة في الإقراض الإستهلاكيين، علاوة على ذلك يمكن أن تتوقع المصارف الحصول على إيرادات أكبر و التعرض إلى مخاطر أدنى عندما تزيد القروض التي تقدمها إلى الأسر المعيشية ، و هذا التناقض الظاهري يتصل بميل المستهلكين إلى القبول بدفع أسعار فائدة عالية ، لأنهم لا يقارنون كلفة القرض الائتماني بعائد متوقع المشروع يمول بذلك القرض، و في الوقت ذاته نعتبر معدلات تخلف الأسر المعيشية عند تسديد قروضها أدنى من معدلات غيرها، و تكون الخسائر التي تقع اصغر من خسائر القروض الكبيرة المقدمة للمؤسسات الإنتاجية و أكثر منها قابلية للتنبؤ.

كما أن الانخفاض النسبي للإقراض البنكي للنشاط الإنتاجي يزيد الصعوبات التي تواجه هذه القطاعات في سعيها إلى الإضطلاع للإستثمارات المطلوبة لتعزيز إنتاجيتها و نجاحها في التنافس في بيئة إقتصادية تزداد إنفتاح ، و يتدنى كثيرا بشكل خاص التمويل البنكي للزراعة في الجزائر التي ربما كانت الأحوج إلى هذا التمويل ، حيث تشكل القروض الزراعية نحو 8% من إجمالي القروض البنكية في الجزائر

و في الوقت الحاضر يتوافق توزيع القروض الائتمانية على القطاعات مع بعض المؤشرات الأساسية للنظام البنكي فأسعار الإقراض الحقيقية في الجزائر أعلى كثيرا مما في البلدان المتقدمة، رغم إتها إلى الهبوط في السنوات الأخيرة حيث أن إرتفاع أسعار الإقراض حقيقية تحد من الطلب على القروض الائتمانية في النشطة الإنتاجية، الذي ينبغي له أن يقارن كلفة التمويل بالربح المتوقع من النشاط المطلوب تمويله، و أما الأسر المعيشية فلا تلتفت بوجه عام إلى هذه المقاربة و لذلك فإنه من مصلحة البنوك ذاتها أن تقلص هوامش أرباحها من أسعار الفائدة.

و رغم كون الإقراض البنكي يكاد بشكل المصدر الخارجي الوحيد للتمويل للتمويل الإستثماري في الجزائر نظرا لضعف الأسواق المالية في الجزائر، و عليه يعكس البنك سلوكا إقراضيا محافظا بدرجة أكبر يتسم بميله إلى تفضيل القروض الائتمانية متدنية المخاطر و بالتالي عدم استثماره لجميع الودائع و الإحتفاظ بجزء منها على شكل سيولة

المصدر : منظمة العمل العربية، المؤتمر العربي الأول لتشغيل النشاط، الجزائر، 2009، ص 2.
المصدر: العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 252 .

يلاحظ من الشكل السابق ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تمثل 72.64 من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين ان 0.16 فقط يمثل نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي وهو ما يدل على اتجاه الحكومة نحو الملكية الخاصة () على حساب الملكية العامة.

الجدول رقم () :ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

2009	2008	2007	2006	السنة نوعية المؤسسة
	392013	293946	269806	المؤسسات الخاصة
	+33.36	+8.95	+9.75	نسبة التطور %
		666	739	المؤسسات العامة
		-9.88	-15.45	نسبة التطور %

المصدر عثمانى عياشة، مرجع سبق ذكره ن ص 141.

يبين الجدول السابق تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص، على حساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العمومي الذي يشهد تناقض ملحوظ، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2009

خاتمة الفصل الثالث

يزداد الإهتمام بالمؤسسات الإنتاجية الإنتاجية في الجزائر خاصة بعد النجاح الذي حققه نمو هذه المؤسسات فالإقتصاديات المتقدمة، و نظرا للمكانة الاستراتيجية التي تحتلها المؤسسات الإنتاجية في الجزائر، فإنه لا بد من إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها خاصة المشكل المالي، و كذا السبل الكفيلة بتفعيل دور البنوك في تقليل المخاطر و تعظيم الربح و عدم الإكتفاء بالربحية على المدى القصير، و لذلك فقد حضي قطاع المؤسسات الإنتاجية في الجزائر باهتمامات البحث العلمي للسنوات الأخيرة، و السعي إلى تفعيل دور البنوك في تقديم التمويل الطويل الأجل .

يمثل قطاع المؤسسات الإنتاجية أنسب وسيلة لبناء اقتصاد قوي قادر على مواكبة مختلف التحولات الاقتصادية، و محاولة التكيف معها، إلا أن هذا النوع من المؤسسات لا يستطيع توفير انطلاقة سليمة بمفرده تسمح له بلعب دوره على أتم وجه. وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا، والتي بعنوان: البنوك بين مخاطر تمويل النشاط الإنتاجي و جاذبية الربحية على المدى القصير-دراسة حالة الجزائر-

و ذلك لتسليط الضوء على:

-مدى أهمية البنوك في توفير الدفع الضروري للمؤسسات الإنتاجية لتخطي مرحلة الانطلاق و ضمان استدامتها، خصوصا في ظل الانفتاح الاقتصادي على المنافسة الأجنبية.

-واقع البنوك في الجزائر، و التعرف على مستوى التمويل الذي تقدمه لقطاع المؤسسات الإنتاجية في ظل الصعوبات التي تواجهها.

اختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع هذا البحث و محاولة الإحاطة بمعظم جوانبه، يمكننا إختبار

فرضياته :

الفرضية الرئيسية : و التي تنطلق من كون البنوك تبالغ في تقييم مخاطر النشاط الإنتاجي و من ثم ميلها إلى تفضيل الربحية في المدى القصير و السيوالة و حرمان الإستثمارات الإنتاجية من التمويل . و هذه الفرضية تحققت بعد دراستنا في الفصل الثاني لآثار إقصاء تمويل النشاط الإنتاجي .

الفرضية الأولى :

و مضمونها أن البنوك تعمل على تقديم الإئتمان طويل الأجل ، تأكدت هذه الفرضية خلال الفصل الأول، الذي أثبت أن البنوك تقدم تمويلات طويلة الأجل .

الفرضية الثانية :

تم التأكد من هذه الفرضية ، و التي مفادها أن البنوك تعمل على منح الائتمان للمؤسسات الإنتاجية بنسب محدودة ، و ذلك من خلال الفصل الثالث ، و الذي أثبت أن أغلبية القروض طويلة الأجل موجهة للقطاع الإستهلاكي.

الفرضية الثالثة :

تم التأكد من أن البنوك تقوم بدراسة الجدارة الائتمانية لتجنب مخاطر تمويل النشاط الإنتاجي ، و ذلك في الفصل الثاني و الذي أثبت أن البنوك تقوم بدراسة جدوى القروض قبل و بعد منحها

الفرضية الرابعة :

و محتواها أن الجزائر وفقت في تمويل النشاط الإنتاجي، لم يتم تأكيد هذه الفرضية، ذلك أن البنوك الجزائرية تقوم بمنح الائتمان طويل الأجل بنسبة معتبرة إلا أن هذا الائتمان في أغلبه موجه للقطاع الاستهلاكي باعتباره أكثر أمنا و ضمانا .

نتائج البحث:

سمحت لنا عملية اختبار مختلف الفرضيات التي اعتبرت كإجابة أولية على إشكالية بحثنا هذا،التوصل إلى جملة من النتائج ،نوجزها كما يلي:

- ارتفاع معدلات السيولة النقدية لدى البنوك والذي يصاحبه انخفاض الائتمان المقدم إلى مؤسسات القطاع الإنتاجي.
- إرتفاع أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك الوطنية على مؤسسات القطاع الإنتاجي رغم التخفيضات التي عرفتها أسعار الفائدة خلال السنوات الخيرة على المستوى الوطني، إلا أنها ليست قادرة بعد على تحملها.
- الفوارق الكبيرة بين أسعار الفائدة تؤدي إلى ارتفاع المخاطر.
- أثر الإقصاء الناجم عن القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام.
- تستثمر البنوك في سندات حكومية قليلة الربحية ، و لكنها خالية من المخاطر.
- إلغاء قروض الاستهلاك يساهم في زيادة فائض السيولة المالية لدى البنوك.
- التوسع في القروض الائتمانية للمستهلكين قلل من القروض التي كانت تتجه في السابق صوب الصناعة التحويلية و الزراعة.

- تفضل البنوك تقديم التمويل القصير الأجل والنقص الشديد في تقديم التمويل الطويل الأجل.
- استخدام البنوك أساليب تمويل تقليدية، وافتقارها لآليات التمويل المستخدمة في الدول المتقدمة.

- الإقتراض المصرفي يكاد يشكل المصدر الخارجي الوحيد للتمويل المنتج نظرا للإفتقار لأسواق الأواق المالية أو ضعفها.

- يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه مؤسسات القطاع الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات و هذا ما لمسناه أكثر من خلال الدراسة التطبيقية.

- شهد الجهاز المصرفي

المقترحات و التوصيات:

إن تنمية المؤسسات الإنتاجية و تطويرها، يجب أن يكون في إطار عام من خلال تنمية مستديمة للاقتصاد الوطني و إعادة هيكلته بحيث يكون للمؤسسات الإقتصادية عموما دور فعال في تحقيق ذلك، و الإعتماد على المؤسسات الإنتاجية بصفة خاصة كعامل لتنمية و رفع مستوى التشغيل و تحقيق الاستقرار الإقتصادي، و لتحقيق ذلك نحن مطالبون ببذل جهود معتبرة لتطهير و تهيئة المحيط الاستثماري الوطني بالاعتماد على :
-إستحداث آليات تمويل جديدة تتماشى مع احتياجات المؤسسات الإنتاجية مع الأخذ بعين الاعتبار كفايتها.

-تعاون البنوك على تقديم القروض للمؤسسات الإنتاجية حتى لا يتعرض بنك معين فقط للمخاطر عن طريق إقامة محفظة مالية مشتركة لتمويل المؤسسات
يتطلب تنمية المؤسسات الإنتاجية

- عدم خصخصة البنوك العمومية بهدف المحافظة على تمويل هذه البنوك للقطاع الإنتاجي لأن البنوك الخاصة تتجنب تمويل هذا النوع من النشاط، و بالتالي الإهتمام به يكون من طرف الحكومة.

العمل على إنشاء سوق مالي قوي قادر على منح التمويل الطويل الأجل.

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	أنواع المؤسسات الإقتصادية	1-1
09	المكونات النظامية للمؤسسات الإنتاجية	2-1
19	مصادر التمويل	3-1
22	البنك كنظام	4-1
23	البنك كوسيط مالي	5-1
31	موارد و استخدامات البنوك	6-1
33	الغرض الأساسي لأصول البنك	7-1
42	الروابط بين تنمية القدرات الإنتاجية و نمو الطلب	1-2
49	دورة النمو المالي للمؤسسات	2-2
55	عتبة المرودية	3-2
56	العلاقة السيولة ربحية و أمان	4-2
64	إدارة القروض غير العاملة تمثل الخط الدفاعي الأخير	5-2
65	تنوع الخطر للمؤسسة	6-2
66	تفتيت الخطر للبنك	7-2
86	تصنيف البنوك الجزائرية	1-3
92	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	2-3
95	المعوقات العشرة الأولى للإستثمار في الجزائر	3-3

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	دورة حياة المؤسسة و أبعادها المالية	1-1
20	الفرق بين التمويل بالأموال الخاصة الخاصة و التمويل بالإستدانة	2-1
32	المزانية العمومية للبنك	1-2
69	أشكال الدرجات التي تعتمد على ثلاثة معايير 5c	3-2
79	تصنيف المؤسسات الإنتاجية في الجزائر	1-3
81	تطور عدد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من قبل 1980 الى غاية 2011	2-3
81	عدد المؤسسات الاقتصادية في الجزائر	3-3
82	الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الإنتاجية حسب القطاع في الجزائر لسنة 2011	4-3
82	الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر لسنة 2011	5-3
83	نسبة القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2006-2011	6-3
84	صادرات و واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2006-2011	7-3
91	فترة الانتظار للحصول على العقار في الجزائر	8-3
92	معدل الصرف دينار جزائري / دولار أمريكي خلال 2006-2011	9-3
93	الإستعلام الإقراضي في بعض الدول العربية خلال سنة 2012	10-3
94	معدل الضريبة المفروض خلال الفترة 2006-2001	11-3
96	توزيع القروض المقدمة من طرف البنوك الجزائرية للقطاع العام و الخاص خلال الفترة 2006-211	12-3
98	القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية من حيث المدة الزمنية خلال الفترة 2006-2011	13-3

الملخص:

يحاول هذا البحث ايجاد طريقة عملية تسمح بالكشف عن السلوك الذي يتميز به البنوك الجزائرية في منح الائتمان للقطاع الإنتاجي، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان كيفية ترشيد القرارات الائتمانية وتوجيهها نحو تحقيق أرباح عن طريق الاستثمار المنتج لماله من أهمية.

إستنادا إلى الأسس النظرية حول حجم نوع القروض الممنوحة للمؤسسات الإنتاجية ، فإنه يمكن القول أن هذه الأخيرة تتميز بخصوصيات تحدد سلوكها بتمويل النمو، و لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن سلوك البنوك في تمويل النشاط الإنتاجي تتحكم فيه عدة عوامل و هي : السيولة ، الربحية و الأمان

الكلمات المفتاحية : النشاط الإنتاجي ، البنوك .

Résumé:

Cette recherche tente de trouver un moyen pratique qui permet détecte un comportement qui Affecte les banques algériennes dans l'octroi de crédit au secteur productif, le but de cette étude est de démontrer comment rationaliser les décisions de crédit et orientée vers la réalisation de profits en investissant l'argent produit d'importance.

Basé sur les fondements théoriques de la taille du type de prêts accordés aux institutions de la productivité, on peut affirmer que celui-ci se caractérise par des particularités déterminent la croissance de la finance comportementale, et je suis venu cette étude a montré que le comportement des banques dans le financement de l'activité productive est contrôlé par plusieurs facteurs, à savoir: la liquidité, rentabilité et sécurité